


کتابخانه مجلس شورای ملی

تذکره طباطبائی
تألیف: طباطبائی
تألیف: طباطبائی
تألیف: طباطبائی

بازرسی شد
۶ - ۳۷

کتابخانه مجلس شورای ملی
۱۰۰۸۷
۱۳۰۲

بازدید شد
۱۳۸۴

کتابخانه مجلس شورای ملی			
اسم کتاب	موضوع	تألیف	تألیف
تذکره طباطبائی	تذکره طباطبائی	تذکره طباطبائی	تذکره طباطبائی
۱۰۰۸۷	۱۰۰۸۷	۱۰۰۸۷	۱۰۰۸۷
۱۳۰۲	۱۳۰۲	۱۳۰۲	۱۳۰۲
۱۳۹۹	۱۳۹۹	۱۳۹۹	۱۳۹۹
۲۸۸۵	۲۸۸۵	۲۸۸۵	۲۸۸۵

کتابخانه مجلس شورای ملی
۱۰۰۸۷

[illegible]

خُلی « فہرست شدہ »

10. 4. 4

فخر تحقیق الدلائل و ثبوت انوار الحق
 از استاد و فاضل و شایسته و عالم
 حضرت آیت الله العظمی
 و صاحب الامر الزمان علیهما السلام
 در شهر کربلا
 در روز پنجشنبه
 در ماه ربیع الثانی
 در سال ۱۲۸۷

خطی - فهرست شده
 ۱۰۰۸۷



حاشیه
بسم الله الرحمن الرحيم
بسم الله الرحمن الرحيم
بسم الله الرحمن الرحيم

فولان در رتبه اه اعلم ان من ذواب المصنفين ان يشبه
فرا دل تصانيفهم الى اجزاها جملا لا يكون اشارة
في بصيرة فلما قال المصنف در رتبه اه مقدمة اوله
عطف على قوله وسينه فيكون ضميره بغير ارجاع الى الكتاب
وما ذكره اشارة من ان الرسالة مرتبة ليس بان
بل تحصيل الكلام فانه مع ما توهم من ظاهر كلام اشارة من ان
الضمير راجع الى الرسالة بآداب الكتاب الطرف متعلق
بالضمير المذكور باخبار نفسه بغير الاشتغال بغير ضمير ان
يكون مستغفرا لا يقال بلزم اشتغال ضمير على نفسه لان
الاشتمال هو الكتاب الثاني كمر واحد من خمسة اشتمال
الكتاب الاجزائه فانما هو مجموع و اشتمال كمر واحد
منها لا يقال ضمير قوله لا يرجع الى المصنف لان ما
هو في ظاهر المذكور يرجع الى اشارة ولا الى اشارة

لان ما ذكره

لان ما ذكره من رتبة اه مقدمة وثلث مقالات ليس
كلاما بل اشارة من اننا نقول رتبة اه مقدمة
من حيث يتلفظ به اشارة من غير ما يتلفظ به المصنف
فيكون الضمير راجعا الى اشارة و ما ذكره فانه
قبل على قوله بهذا وجد عبارة رتبة اه من ان المذكور بعينه
بعينه هو عبارة رتبة اه فاجابة لتسوية فافهم قول
والله اعلم ان لفظ ثلث اه اقول حاشية
لا تصدقها بعد كون المقالات ثلث ثم انه اعلم
من ان ابن ابي عمير قد توهم بغير ان قيل علم بغير
بآداب الاول دون الثانية مع ان التكرار به تحقيقا
عنه بوجه الاول اتفاق نسخ من الثانية و خلاف
النسخ من الاول والثاني كونها فضة من الاول و عدة
من الثانية والثالث ان الاول مقام الاجمال
مقام التفصيل اقول ان الوجه المذكور با
لان ذلك على لفظ بآداب اه ما يدل عليه قوله و اشارة

خطي - فهرست
٧

فالصواب ان يقال لو كان الثاني زائدا لوجب ^{للمصنف}
 ان يقول اما المقالات فاد لها من المفردات ^{الثانية}
 من القضايا ^{الثالثة} من القياس ولم يقدرك ذلك بل
 قال واما المقالات فنشأ المقالة الاولى ^{المفردة}
 وبعدها مباحث المقالة الاولى قال المقالة الثانية
 من غير عطف ومحصلة انه لو كان ^{من} الثاني زائدا لوجب
 ان يقال فاد لها من غير ذكر المقالة فلابد ^{العطف} ان
فر الثانية والثالثة من غير ذكر المقالة فانه قال
الثالثة اما المقدمة ففر ما هيته المنطق اه اقول
 المقدمة فر بيان ماهية المنطق فنصور لما هيته
 فر بيان الحاجة اليه لمحمول المقصدين بغاية فر بيان
 موضوعه لمحمول المقصدين بموضوعية موضوعه ان قيل اذا
 قيل الباب الفلاني فكذا معناه انه لا يبحث فيه الا
 عن هذا لا يبحث عن هذا الا فيه وذلك لان المقصود
 من الابواب الفضول فيميز اجزاء الكتاب فيصنف

يصح قوله

يصح قوله اما المقدمة ففر ما هيته المنطق وبيان الحاجة
 اليه وموضوعه وهو بحث ايضا فيها عن تقديم مباحث
 المنطوق على مباحث المقصدين قلنا لما كان منطوقا
^{المقدمة} فريد الامر ثلثه قال المقدمة ففر ما هيته المنطق
 اه واما قدم بيان لما هيته من الذكر لان بيان الحاجة
 الى الشيء انما يتحقق بعد تصوره لكن لما كان بيان
 الحاجة ينشأ ^{البيان} انما هو بيان ماهية قدم فر بيان
 ولم يذكر لفظ البيان فر لما هيته قبل ان يابها فمن
 بيان الحاجة وقيل لان البيان شايع فر المقصدين
 وقيل بيان الحاجة عبارة عما يثبت به ان
 يحتاج الى المنطق فالبيان مقدر ^{فما} الكثرة في كل
 ان المقدمة فر بيان ماهية المنطق وبيان مقدا
 الاحتياج وبيان موضوعه فافهم فولس وقد يطبق
 المفرد اول اشارة الى جواب غير اثن
 منبر على المقدمة السابقة من انه اذا قيد الباب ^{الفلاني}

خلق - فله

٧

فركذا سناه انه لا يبحث فيه الا عن هذا ولا يبحث عن غيره الا في
وهو ان قلت نادى بهما في المفردات لا يتبع اذ يبحث في
المركبات ايضا وهر المعرفات لا يقال لما كان معظما
مقصودا بالذات وغيره ليس مقصودا بالذات من ذلك الباب
كما ذكرنا في مقدمته وما نحن فيه ليس كذلك فان بحث
المركبات ايضا مقصود بالذات في المقابلة الاول فان
قوله في الواحد انما سنا بقا بهما في مجموع بقوله
لواحد منهما ان ما يقابلها ليس عن من الواحد من
المركبات **قوله** وسية في بحث الفاظ لم يقرب
هذا مفردا ليس بمركب كما قال بقا في مفردا ليس بمركب
لانه لو قال كذلك لم يتم ان المفرد في مقابلة مطلق لمركب
يشمل ماله جزءا وما يدل جزؤه على جزمناه **قوله** في الايسر
على ذلك إشارة الى القرينة الدالة ان المراد بهذا اللفظ
المشترك هو هذا المعنى معانيه المذكورة وهاهنا سؤال
وهو ان ذكر المفرد في مقابلة لفظية لا يدل على ان المراد

بن المعرفات

خلق في
٧

هنا هو المفرد الاخر فان لمحة علم في لفظية قبل ان ذكر المفرد
مقابله لفظية ولبس في ان المفرد ليس لفظية لكن لما كان
فازاد الاصل في الاطلاق الحقيقة والمفرد الاخر اقرب المعنى
لحقيقة اليه علم بانه في مقابلة لمحة ولا يخفى في كنهه البارد
فيلو كان المراد باليسر بعد خروج الاصل من مباحثه قبل خروجه
يفترقان لمحة عن المفردات لموصولة والاشياء غير موصولة
لان لموصولة البعيد هو الكليات الخمس والموصولة القريبة هو
المركبات منها **قوله** اراد بها المركبات الثمانية هذا
عن سؤال مقدر وهو انه اذا كان المقابلة في غير مركبات
فلا بد ان لا يبحث الا في تلك المقابلة وتبحث في مقابلة
ايضا عن المركبات وهر المعرفات **قوله** في ما ذكرنا
من ان المفرد في مقابلة لمحة لفظية علم ان المراد بالمفرد
هنا ما يقابل لمحة علم ان المركب المركب الذي نقا
هو المركب التام فان ما عداه من المركبات لا يتبع ان
يلو قسما لان ما عداه داخل في المفرد بهذا المعنى

المراد

۷. ملحقہ مال نہایت نقصان دہ لکڑی کا ٹکڑا ہے

[illegible]

نیم

ينفع عن المفردات الواقعة في شرح فانها في مقابلة
 فقال قوله اد عن المركبات اراد انه في قوله فلا في
 الحاشية ان كان لا في أشكال في المفردات الواقعة في المتن لا
 في المفردات الواقعة في شرح قال الشيخ
 اما لثانته في مراد الاقضية لا يقال نقضها مراد الا
 فيكون بحث عنها بحثا عن المواد اليها فلا وجه للتخصيص
 عن المواد بالثانته لانا نقول بحث عن المواد هو ان
 بين ان مادة كذا قياسا لشيء هو ان كذا
 من القول فيتركب ولا شك ان البحث عن نقضها ليس
 من هذه الحاشية وان كانت في مراد الاقضية فتأمل
 قوله في رعيه ان يجب ان يعلم في منطق
 اقول قال بعض الافاضة في احوال انما يتوجه في
 ان يكون قوله في منطق متعلقا بعلم اما اذا حصل متعلقا
 بقوله سبب فلا قوله لان ما هو خارج عنه لا يعلم فيه قطعا
 ان غير اللام ان يقول لان ما هو خارج عنه لا سبب ان

خطی و فہ

ان يعلم فيه ثلث ان قوله قطعاً اما ان يكون قبل المنطق
 قبل المنطق في المقدمات يحصر منه ان ما هو خارج
 لا يجب ان يعلم فيه اما اذا كان قبل المنطق فلا يمنع
 لان ما هو خارج عنه لا يعلم فيه سبب لقطع الوجوب
 واما اذا كان قبل المنطق فلا يمنع من كون ما
 خارج لا يعلم بوجوه الوجوه واذ لم يعلم فيه فلا يمنع
 ان يعلم فيه **اقول** يمكن ان يقال بالوجوب الجزئية
 ظرفية المنطق للعلم ليس للوجوب عند تحقق الجزئية
 محترق فيلان ما يعلم فيه لور ولا احتمال فتوكله ليس
 بل لثبته في ذلك لا ين ان بعض قواعد المنطق منها
 يعلم من غير آخر ولم يكن جزءه لانا نقول لان العلم ان علم
 بل في كل كتاب في تلك الفن المناسبة واما بالوجوب
 ههنا اللابن الجدير كما صح به تدويره في الموقف
 حيث قال واما بالوجوب ههنا ليس للوجوب العيني
 بالوجوب العرفي **قوله** فيكون شروع في المنطق

شروع في المنطق

موقوف على شروع في المقدمات لانه لا كان موقوف على المقدمات
 ان يعلم بالمقدمات و يعلم بالمقدمات موقوف على شروع في المقدمات
 فيعلم ان يكون شروع في المقدمات موقفاً على شروع في المقدمات
 لان الموقوف على الموقوف على الشئ موقوف على ذلك الشئ
 فيعلم ان يكون شروع في المقدمات موقفاً على المقدمات
 و يعلم بالمقدمات بواسطة ذلك موقوف على شروع في المقدمات
 و بهذا يظهر لزوم الدور وان لم يصح به هنا **قوله**
 فنقول انه قبل لو عكس ترتيب المذكور يلزم محذور وهو
 شروع في المنطق في نفسه و يجب عنه منع استحالة الازم
 لحوار توقف شروع في جزء في الشئ وفي جزء آخر وفيه
 فانا اذا بدأ شروع في المنطق موقوف على شروع في المقدمات
 معناه ان شروع في كل جزء من اجزاء موقوف على المقدمات
 و اذا كان المقدمات جزء منه يكون شروع في ذلك الجزء
 ايضا موقفاً على شروع فيه وهو محال **قال** شروع
 فان كان الاول فهو المقدمات المقصود منه هذا الكلام

انحصار كتاب الفقه من الالفاظ المستوفية لبيان الحق
 ومحملة ان الامر التوسيع بعد ترتيبها فحة فيكون اجزاء
 فحة فاحد اجزاء ما يجب ان يعلم في الكتاب هو ما يتوقف
 عليه شروع واحد اجزاء الكتاب المقدمة واحد
 ما يجب عدم ذكر الكتاب مفردات ينظر فيها من حيث
 الالهيال واحد اجزاء الكتاب المقابلة الاولى وفي
 الفبا سر وما يتوقف عليه شروع ليس بمقدمة من الفاظ
 يكون جزء منه فلا بد من التاخير في قوله فهو المقدمة يمكن
 ان يقال معناه فالمقدمة فريانه وكذا القول في المقابلة
 والجملة **قوله** فانزع الحذف وان معا وبها هي لغة
 الفبا سر القدم وتوقف شروع في المقدمة في اللفظ
 فيها اما الاول فلانهم لم يتفقوا على ان مقدمة اللفظ
 رتبة عن كتاب في تلك العلم واما الثاني فلان ما يقع في
 ونقول لانهم ان شروع في مقدمة المنطق شروع في
 المنطق بد شروع في كتابه **قوله** واما ذكر فذلك

ما يجب ان يعلم

ما يجب ان يعلم انه فلفظ كلام شرح ان كمر كتاب في فقه
 لغير يجب ان يعلم فيه هذه الاشياء الخمسة وما يجب
 ان يعلم فيه هذه الاشياء الخمسة يليق به ان يترتب
 عليها ففكر كتاب في فقه لغير يليق به ان يترتب عليها
قوله وارب بان المقصود من الجملة اه في ان
 اريد بالمقصود مقصود لغير فقه لكن لم يصرح به الكتاب
 لا لغير فلا يندفع الاشكال وارب عنه بانما زيد بالمقصود
 مقصود الكتاب لما كانت اجزاء العلوم غير مقصود
 من لغير فلها نقصان في مقصودية الكتاب فلا يجوز
 خروجهما عن المحققين قيد المقدمة ايضا غير مقصود
 من لغير فلها نقصان في مقصودية الكتاب فلا يجوز
 فرضه وجهها ايضا عن المحققين لعدم تعرض لهما ولم يتعرض
 للاجزاء لعدم فالجواب ان المقدمة وان كانت كذلك
 الا ان لها جملة اخرى توجب تعرض اليها وهي المتأخرات
 شروع في لغير عليها وما في من ان لادة علم من زاد

الاقية وموارد العلوم فهو فاسد وتوهم بالكلية
 من عدم التام في كلام الشارع فان كلامه من ان
 فان يبحث فيه عن المركبات المقصودة بالذات خرجت
 المادة وهو الخاتمة والبحث من اجزاء العلوم ليس هي المركبات
 المقصودة بالذات التي هي المحجوز عنها المادة **فصل**
 واما اجزاء العلوم فاما ذكرت فيها تبعاً لغير ان اجزاء العلوم
 مشكلة واحدة وغيره واضرف من غير ان يكون لها من سبعة
 المنطق فانه كان المنطق لها من سبعة اناس في العلم
 جريان الحكم فيها كذلك لتلك المسئلة مناسبة اليها
 حيث ان اجزاء كل علم مشكلة وانما ذكرت في الخاتمة
 المناسبة من بين مسائل الخاتمة و بين تلك المسئلة
 فان مسائل الخاتمة يتبعن باجزاء الاقضية فكل المسئلة
 مستفقة باجزاء العلوم **فالشارح** في الموارد
 بالمقدمة هي قيد علم في دليل المحضر تعريف
 المقدمة فلا حاجة الى تعريفها بنا وارجو

بوجه الاول انه في الاول غير مقصود والثاني مقصود والثالث
 ان في الثاني فائدة زائدة وهو الاشارة بقوله هي
 تعدد معر مقدمته والثالث انه تمهيد وجهه المتوقف على
 الامور الثلاثة فان بعد الفراغ من الدليل في فرع تفرع الى
 بيان وجه المتوقف ان قيل لا شك ان مقدمته اريد
 بها مقدمته الكتاب التي هي جزء الكتاب الذي هو الفاظ
 فلا يراى بها ما يتوقف عليه شروع برطافته في الكلام
 يرتبط بمعانيها المقصود سواء توقف شروع على
 المعاني او لا فنقول معر كلامه ما يتوقف على معانيها
 شروع فالمقدمة هي هنا خفض من مقدمته الكتاب وانما
 فسر الانهض لان غرضه بيان ما جزاء هذا الكتاب وبند
 الجواب ايضا يدفع استدارك تعريف المقدمة
 وبما يفهم مما ذكرنا من ان مقدمته ترجع الى الكتاب
 الالفاظ والعبارات المسبوقة لبيان الامور **الثانية**
 المذكورة هي معانيها يتدفع اشكال طرفية في

يتحقق التوجه من غير طلب فاقبل توجه بعض الاشياء
 يتوقف على العلم به لا ذكره العلم بالشيء موقوف على التوجه
 فيكون الدور قلنا لا نسلم ان العلم بالشيء موقوف على
 التوجه فانه قد يحصل دفعة بباد فترتبه يحصل منها العلم
 بالشيء وذلك التبرير لا يكون متوجها اليه فاعلم
قال الشافعي وفي نظر لان قوله شروع في العلم يرتفع
 على تصور ان يتصور بوجه ما نسلم اه الظاهر ان
 التوجه يدع تصور الذر وقوعه في العلم وهو صمد انه اريد
 به تصور بوجه ما فاما لازمة المذكورة في الدليل مستندة
 لكن لا نسلم لتقريب اذ المدعى هو التوقف على تصور
 بالاسم لا يقال اذ اكان مراد استدلال تصور بوجه
 فيكون مدعااه ذلك فنتيم لتقريب لان قوله
 وجه لوصول المطر بوجه من تصور بوجه ما لا ينافي
 مع كلام الشارح ان التوجه ذكر تصور بوجه من التوجه
 فيكون المدعى الذي يستدل الدليل عليه به فاعلم

لا يتصور

يتوقف

هو يتوقف على تصور بوجه من فلا بد من الدليل الدال على
 على تصور بوجه من ذكر ما هنا دليل يدل على التوقف
 لتصور بوجه ما لا يكون واردا على المدعى ولو قبل التوجه
 لتصور الذر وقوعه في العلم حيث قال فلان اشاع
 لو لم يتصور ذلك لعلم لم يتجه السؤال فان محض الكلام
 حينئذ هو انه ان اريد بالتصور قوله لو لم يتصور ذلك
 لعلم كقولنا طلبا للجهل المطلق التصور بوجه ما فاعلم
 رتبة مستندة لكن لا نسلم لتقريب اذ المدعى هو التوقف
 على تصور بوجه من الا ان قوله لان شروع في العلم بوجه
 في تصور بوجه من بصيرة يابى عن ذلك فانهم **قوله**
 والمراد بمقتضى الكلام الى اشارة المدعى الى
 بوجه من ليس في مقتضى الكلام ايراد رسم العلم بل مقتضى
 الكلام يقتضيه **قوله** واجب عن بعضهم الى
 قال بعض الفضلاء تصور بوجه من كقولنا
 يقتضي ان يكون المطر بوجه من فلا بد من

الرسم من ان يكون منصرفا بالوجه ما وذاك كان في
 ويمكن ان يجاب بان تصور الرسم قد يحصل للشيء
 بلا كتب بان طلق العلم اليقيني العلم فحصوله
 تصور به جميع انه لم يكن فلهذا ذلك معلوما لوجه
فوليد كون غيره مستلزما لذلك الوجه لا يقيد
 فترتبه جوابا عن تصور غيره انه لا يستلزم هذا الرسم
 التصور المطلوب يستلزم هذا من الرسم لم تصور في علم
 تحاشا ههنا هذا الرسم **قال الشافعي** وان اراد
 برسمه حاصل ان اراد تصور برسمه فاللزامه ضرورة
 وانما ثبت اللزامه لكان عدم التصور برسمه مستلزما
 لعدم التصور بوجه ما وذل اللزامه ايضا ضرورة قول الشافعي
 هو ضرورة مغناه عدم كونه منصرفا بالوجه في تقدير عدم
 كونه منصرفا بالرسم من غير **واعلم** ان المراد
 بالوجه في الرسم ما هو شاملا للرسم لا ما يقابلها كالمظهر
 بعض الناس والاكثان بالرسم مجهول مطلقا

قال الشافعي فالاول ان يقال انه قال في
 ان الاول في الوجه الاول واراد في هذا الوجه ايضا
 ان اراد بالرسم الرسم لم يطلق منه لكن لا يلزم منه ان
 من هذا الرسم فلا يتيم لتقريب وان اراد به هذا الوجه
 فلا يلزم انه لو لم يكن العلم منصرفا بهذا الرسم لم يكن
 في بصرية وانما يلزم ذلك ان لم يكن منصرفا بالوجه
 من غير وجوب منه ما يجب به في الوجه الاول وان
 هو الرسم لم يطلق وتيم لتقريب لانه لا يجب للرسم
 ولا يمكن تحصيله الا في ضمن الرسم الخاص بالرسم
 لاستلزامه ما هو الواجب عن الرسم لم يطلق فاجبه
 الاول وجهه وجاب عنه بعض الافاضة فيكون الخاص
 هو الرسم من بلاد اسطة ادله من ذكره لتحقيق ما علم منه
 ويمكن ايضا ان يقال في وجوبه في الرسم
 الاول يرد ما ذكرنا من ان تصور الرسم يقتضي تصور
 احسن بقا عليه ولا يرد ذلك في وجهه على الاحتمال

الرسم

منه

في الوجه الثاني كما يظهر من قوله يقال خباير من الشان
 ايضا فلهذا الوجه سبب من الاول فلهذا انك فالاول بان
 لا نسلم ان شروع في الوجه البصيرة يتوقف على العلم
 فلهذا انما هو بالبصيرة من البصيرة الكاشفة لا يتوقف على العلم
 غايه الكلام في المقام **قوله** ذكر مسئلة انك
 فمنه انما قال الاستدلال المحقق الكسبي لما صدر من قوله
 برسمه على ما ذكر ان كرسنة من سائر الخواص في تلك
 المعرفة لا يقدرة التفرع جزا القياس من قوله ذكر مسئلة
 كذلك انما هو في تلك المعرفة فمنه انما هو في تلك
 لا يقدر اذا اردو عليه مسئلة معينة ان يعلم انما من فانه
 اذا اردو في قال هذه مسئلة لما صدر من معرفة الاحواب
 والبناء وكر مسئلة من سائر الخواص في تلك المعرفة
 لا يصح منه ان هذه المسئلة من الخواص لم تكرر الا
 وجاب عنه بعض الافاضل بان من سائر الخواص في
 وكر مسئلة من سائر الخواص في تلك المعرفة

مسئلة

كرسنة لا يقدرة وقوله لما صدر في تلك المعرفة
 من سائر الخواص في تلك المعرفة
 الترخيب جزا قياس من فلهذا **قال** الشاكر
 عباد ان في سائر الخواص في تلك المعرفة
 على بصيرة على كرسنة واحدة من الامور التي لا يمكن
 ان يقال لانه لو لم يعلم غايه العلم لم يكن له بصيرة
 عليه فلهذا ان البصيرة تستلزم عدم كون عليه عبادا
 عليه عبادا لم يتحقق البصيرة فلهذا من عدم الازم عدم
قوله وذا انك لا شك ان كرسنة من سائر الخواص
 المدونة من كرسنة وانما صايرت علما خاصا بواحدة
 امر واحد يرتبط به بعضها ببعض في الولاة لم يعد علما واحدا
 ولم يستحسن افراده بالثبوتين ثم ذاك الامر يتوقف على
 ان يكون مريض لهم بان يكون مريضات سائلا
 جملة الاشياء واحد كالعقد للرب وان يكون مجهول العا
 يكون مجهول انما من درجته تحت جامع لها في قياس

وان اريد به شروع على وجه البصيرة يبرود ان البصيرة ليس
 لها حد معين يحصل عاذا كبر يحصل بغيره ايضا فاننا اذا
 المراد هو شروع على كمال البصيرة لا يبرود ان كمال البصيرة
 يحصل بغير الامر ايضا فان كمال البصيرة لا يحصل
 بل بغيره ناكل **قوله** والاول ان يجعل مباحث
 الفاظ في المقدمة فان قيل لا عرفت المقدمة بما يترقى
 عليه شروع على البصيرة فكيف يحصل مباحث الفاظ في
 المقدمة فلما ان مباحث الفاظ ترجع زيادة بصيرة
 في شروع بطريق الالافادة والاستفادة **قوله**
 مرتبة العلم مراتب العلوم اعلم ان العلوم باقية في رتبة
 تتألف مراتب العلم وهو ما يكون مرفوعة علم في
 مرفوعات سائر العلوم وادنى ما يكون مرفوعة
 علم في بعض مرفوعات بعض مرفوعات العلم الاخر فانه علم
 مرفوعة في مرفوعات العلوم الاخر فانه علم
قوله فهذه امور ثمانية منها ان قيل ان

منه بغيره

من هذه البارة ان كل واحد من هذه الثمانية يتحقق بنفسه
 ولا شك ان في جملة كل واحد منها ضرورة وجودها في
 البصيرة بل الظاهر من هذه البارة ان كل واحد منها زيادة
 بصيرة ولا يخفى ان الحاصل اولا ان الضرر بمرسمة لا يفيد
 زيادة بصيرة بل نفس البصيرة ويمكن الجواب عن الاول ان
 وجهين احدهما ان هذا اشارة الى الضرر بمرسمة لا بمرسمة
 والامر الباقية لا الى الضرر بمرسمة والامر الباقية انما
 التعقيب عن ثلثه ليقام وجهين احدهما تنقيب ثلثها
 ان الامر بالزيادة زيادة يتحقق بجميع الامور الثمانية
 فلا يتحقق الا بذاتك المجموع وان كان نفس البصيرة
 يتحقق بغيرها **قوله** الاول ان يغير المقدمة
 بالبين من محض الفهم لا يقال هذا يصح في غير
 الامر كما الكتاب الكتاب الاستدلال فان قيل ان البصيرة
 المقدمة يشيئ بشيئ من تلك الامور شيئا لا يظهر الا بغيرها
 يكون جامعا واما **قال** **الشم** ولا كان

ثانيتها

الحاجة الى اشارة الجواب على مقدر وهو انه لم يذكر
 الالهية بيان الحاجة في بحث واحد في نفسه كما ان بيان
 الحاجة ينساق الى معرفة برسمه فكذلك بيان المعرفة
 ينساق اليها فانه اذا بين ان مرفوع المنطق هو
 الضرورية والمقدرة في الحقيقة والمقدرة علم انه علم
 فيه في معلومات المذكورة في الحقيقة والمقدرة وحيث
 دة خوصية بين الالهيتين فان في بيان ما بين المنطق
 ما يترتب عليه شروع المنطق وبيان الحاجة في بحث
 فرضن المصدقين لفائدة مخصوصة وهو ايضا ما يترتب
 الشروع المنطق بخلاف بيان المرفوع فانه يصدق
 فف عليه شروع على وجه البصيرة ولا بعد ان يقال
 معناه لا كان الحاجة الى المنطق بيان الامر
 بهذا الرسم المخصوص او دها في بحث واحد فلا بد
 الاشكال وكلام الحاشية حيث قيل وانما بيان
 الالهية برسمه فلا يستلزم اليه ذلك لجزا ان يكون

شيء اخر من غايته ناظر الى الاول فقدم بيان الحاجة
 لانه بيان لها في حيث انها موجودة وهو يترتب
 لتقديرها بالوجه الذي يستفاد من بيان الحاجة
ثم قال الشاهد مصدر البحث بتقييم العلم
 نقول ان يقول كما ان الحاجة يترتب على سائر
 المقدمات الباقية فيترتب بيان الحاجة لا يوجب
 على سائر المقدمات ويمكن ان يقال ضمير عليه راجع
 الى المقدمات التي تقسم على تقدير وجودها الى التقييم
 نقول انه عمدة له لانه الاول الذي هو المصدر في فهم
فول انما بيان الالهية العلم برسمه فلا يستلزم
 الحاجة الى معرفة ان رسم العلم بخاتمة يستلزم بيان
 الحاجة من غيره ويخبر به عليه انه ان ارد بيان
 الحاجة المقدمات التي يثبت الاحتياج وهو الظاهر
 المشهور فظاهر ان معرفة لا يستلزمها وان ارد
 بها فتوجب تلك المقدمات وهو ان الناس يحتاج

من منطق المعصية فلا يستلزمها ايضا فانه تصديق نظر في
 ثبت بالهديات المذكورة والمصدقين لنظر لا محذور
اقول يمكن ان يجاب بانها يمكن ان تكون الشقين اما
 الاول فانه قد علم من بيان ما هيته المنطق بانه ان ينقض
 ترتيب المعومات فتصير محمولات قد يقع لها عطف
 عام لها عنه وذلك في ليد الاجتياح واما على الثاني فانه
 لم يرد بالاستدلال اياه انه مكتسب منه بل المراد انه اذا
 لوحظ بيان الالهية بانه اخذ منه وليد الاجتياح كما ذكرنا
 وتخصيل العلم بكونه محتاج اليه فاعلم ذلك قوله
 اوردها لم يصف في بحث واحد اي اراد ايرادها في بحث
 واراد الابداع بيان الحاجة فاذن في غير ذلك لا يلائم في
 بعد قوله وانما ابدع الجواب قوله اعز المراد
 آية لا يخفى ان الموصل الى التصور والمهم من العلم بالتصديق
 ليس قسم العلم بل المسائل المتعقبة بالمرتبين فبقي
قوله وقد يكون متعدد بلا نسبة الى المراد

نسبة قوله كما يجوز انما طبق ان تصورهما كذا في
 غلام زيد واخر ان تصور غلام زيد وتصور اخر
قوله واما جزء الشرطية فليس فيها حكم ايضا في
 المراد بالحكم ههنا الوقوع والآد وقع بغير قوله واما في
 ان الشرطية وقوله لا فرضا والحكم قوله فخذوا عن الحكم هو
 فلا يلزم وليس فيها حكم ايضا ووجه ذلك ان التصور
 ان يمتنع التصورات وقوله ذلك فقول فان كان
 اشارة الى الشرطية انما طبق وغلام زيد واضربا
 لتصوراتها معناه ان كل واحد من الامر لم يمتنع فذكر
 خال عن الحكم مع الوقوع والآد وقع فيكون اذراك كذا
 من التصورات فالحكم في الاول ايضا مع الوقوع والآد
 قد يقال لا اعتبر من قسم الوحدة فكيف يكون قسم في
 متعددا و اجاب عنه بعض الافاضل بان قوله لا يمتنع
 قد يكون واحدا معناه ان لا يمتنع في جهة ليس شرط
 وقوله من قسم الثاني في هذا التصور لا بد ان يكون معناه

المتعدد في حصوله شرط فيكون الجواب لا يجدر نفعاً بالاشتراك
 في القسم الأول فإنه قال قد يكون واحداً وقد يكون
 بلا نسبة فإنه قال على أن القسم الأول أيضاً يكون
 متعدد أو لا والله كونه من التصورات المتعددة
 نعم يجدر نفعاً في القسم الثاني وهو قوله في التصور لا بد أن
 متعدد القول القسم الأول أيضاً قد يكون متعدداً بمعنى
 أن التعدد شرط في حصوله كصورة نسبة كحكمة فحصل
 كلامه أن القسم الأول لا يتوقف حصوله مطلقاً على التعدد
 إذ قد يتحقق ببدنه والقسم الثاني يتوقف على التعدد إذ
 لا بد من هذا القسم لا بد في حصوله من الحكم الذي يفرضه التعدد
 وما قول قوله كالحيران الناطق وعلام زبد وخرمان
 المقصود هو النسبة التي بينهما فإنها لا بد في حصولها
 لتعدد الأول أن قوله قد يكون متعدد بلا نسبة كصورة
 الثاني أن الكاتب بالجمع في الترجمة إنما ينشأ
 ولا يجدر أن يقال في الكلام ظاهر في قوله في الكلام

انفائدين

انفائدين مركب التصديق الذي هو قسم لم لا يجوز أن
 لم قسم ولابد ما ذكرنا إرادته من سره على تعريف التعدد
 بين مجموع التصورات ثلثة وبما شئت منها ثلثة
قوله القسم الأول مشترك في شئين لا يجزى
 قسم لم لا قسمين إرادته بيان حال كل منهما أنه
 مفهوم مطلق لتصور الذي هو مشترك بين
 والحكم الذي هو جزء مفهوم لقسم الثاني وعدم الحكم
 بالقياسية يتضح انفعلاً لا يقال هذا الكلام بناء
 قول الشرح حيث قال وإنما عرف مطلقاً لتصور
 الخ فإنه يدل على أن التعريف لا يكون إلا بالنسبة لا
 نقول معقول الشرح أن اختياره تعريف مطلق
 لتصور على التصور السابق للثبوت لأنفس التعريف
 فكان قوله وإنما عرف مطلقاً لتصور إشارة
 إلى جواب خل مفاده هو أنه لا كان لغرض تعريف
 لقسمين فلم يعرف بتصور فقط فافهم **قوله**

فلا معنى لتوسط تعريفه من قسمة ^{لكنه} قد يقال معناه
 على ان التقسيم هو بعدة **قال الشارح**
 مطلق لتصور بجهل ضرورة اشياء من فعل الا قبل تعريف
 مطلق لتصور بجهل ضرورة اشياء من فعل لا يدل على
 المراد منه كالا يدل تعريف الانسان بشيء لا ينطق به
 الانسان يرادف للتأنيدي يمكن ان يقال ذلك لثبته
 فانه معدوم **قال الشارح** ما يرادف العلم قد نرى
 في عبارة بان مراد تعريف صفات الافعال ويطبق عليه ^{اللفظ}
 هو لفظه فلا وجه لقوله ليطبق على ما يرادف العلم ووجه بان
 السائد محذوف في تقديره ما يرادف العلم فيبراز
 راجع اللفظ لتصور ليطبق لفظ تصور على غير اراد
 لفظ تصور بسبب ذلك لغير لفظ العلم لكن يلزم في الكلام
 انما ارجع كونه مسمى لفعلين الاشياء فافهم
قولك فان قلت مطلق لتصور الخ فاقض
 فاضل حاصل السؤال ان المناسب هو الافعال ^{لكنه}

العلم

العلم بتقسيمه فالفائدة من الافعال بتقسيم العلم ^{فمنه}
 بتقسيمه فالناسب تعريفه فالفائدة من تعريف مرادف
 وهو من التبيين المذكورين جواب عن كونه مرادف
 السؤالين المذكورين فالجواب الاول جواب عن كل
 حد من السؤالين فان الافعال بتقسيم العلم تنبئ
 انه بعدة فريسان الحجة من تعريفه وتعريف
 مرادفها تنبئ على ان التقسيم هو بعدة فانه لو فرض
 لتعريفهم انه بعدة ايضا فلما لم يتعرض له تعرض
 لتعريف مرادف علم ان تعريفه غير مقصودة في بيان
 الحجة ولتبيين الثاني ايضا جواب عن مرادف السؤالين
 اما تعريف مطلق لتصور فلان من مرادف في عبارة
 قدس سره تاسع فان انبئ عليه يكون لتصور مطلق
 مرادف العلم لا يكون تفسير العلم بذلك مشهور
 ففرقة قولنا اوليته على ان لتصور مطلق مرادف
 للعلم بناء على ان تفسير العلم بذلك مشهور اما

الافتتاح بتقسيم ثلاثة اقسام لم يفتح بقية تقسيمه
 يكون تعريفه مانعا عن تعريف مرادفه ولا يعرف
 مطلق التصور فلا يجوز منسبة على مرادفه ولا يحسن
 ما فيه من التسميات والذريعة في خبره من ان
 المذكورين جواب عن السؤال الاول في طريقته
 وقوله نفسه مطلق التصور الى التسمية الجواب عنه
 السؤال الثاني وذلك في غير محتاج الى التفسير
 المسامحة الكلام ونقصه في الاكابر ان
 واحد ومحصلة انه لم يقدم التقسيم على التعريف
 بتقديم تقسيم العلم على تعريفه لان تعريف مرادفه
 بالحقيقة وكما من التسمين جواب عن تقديره
 جواب على تقدير ان العلم معلوم بالبداهة
 في التقسيم فالافتتاح بالتقسيم لئلا يفتقد
 والثاني جواب على تقدير معلومية بالتفسير المذكور
 الافتتاح بالتقسيم لئلا يفتقد ان تفسير العلم

مشهور

مشهور وغير محتاج اليه نفسه مطلق التصور
 على مرادفه فالعلم ذلك **قوله** فان قلت
 تقسيم العلم لا يضر فقط لانه لا يضر في ما ذكره
 مع ان تعريف مطلق التصور ان لم يضر فقط
 على ان يكون التصور لمطلق مرادفا للعلم لا في كلام
 بل في قوله فلا حاجة ان يعرف مطلق التصور دون
 التصور فقط **قوله** اطلاقه على ما يقابل لتصديق
 فذلك معلوم من المعارف المشهورة بدروهمنا
 ل مشهور به ان التسمية كالتسمية بين التسمين
 بدل على ما يراونها فانما اذ قلنا الجوان اما مشي
 او ما شرعنا نطلق لا يلزم منه مرادفه الماشي للجوان
 فلا يصح ما ذكره من سره من انه قد علم يكون التصور
 مشترك بين القسمين ان التصور ليقين على ما يراون
 العلم وندرجه عنه باجوبة كثيرة مستندة على المحال
قوله اطلاق التصور على ما يقابل لتصديق

بخبر ان يكون شئ من الاعراض فما حصل كماله ان
 جعل تعريف مطلق لتصور قبحها في ان تصور يطق
 ما يرادف العلم في ما يقابل تصديق والمراودة
 معلومة من التقسيم فلا حاجة الى تعريف مطلق لتصور
 لذلك في إطلاق التصور في ما يقابل تصديق لا يتم
 أصلاً فلا يكون لتعريف مطلق لتصور فائدة أصلاً بخبر
 ان يكون جواباً عن زوال مقدر وهو ان تقسيم وان
 دل على ان تصور يطق في ما يرادف العلم لكن لا يلزم
 في إطلاق التصور في ما يقابل تصديق وتعرف جعله
 اشراج تنبها على الاطلاقين وحاصره انما
 لان لم ذاك في إطلاق التصور في ما يقابل تصديق
 معدوم من المعارف المشهورة ولا بد من تعريفه
 وحاصل الشرح انه انما عرف مطلق لتصور قبحها
 ان تصور يطق في ما يرادف العلم كما يطلق في ما
 التصديق فالتسمية عليه تعريف مطلق لتصور تنبها

المراودة

المراد منه وهو إطلاق التصور في ما يرادف العلم فقط
 في المثال اوله لا يكون ولا لتقريب في مقدر الاول البعد
 عن مقدر ثانياً **قال الشافعي** فقد اسند الكتاب
 الان ان المراد كمال نسبة بينهما وادفعنا نسبة ثبوت
 الكتابة اليه المراد ان ان تلك النسبة التي هي ثبوت
 التروايق او دفعا المراد ان ان تلك النسبة ليست
 بواقعة **قال الشافعي** نسبة ثبوت الكتابة فاق
 النسبة الماثرة بباتية فان نسبة الحكمة هي ثبوت
 شيء لشيء او عده او ثبوت من فاته آياه ولد ذلك
 ستر بالنسبة لثبوتها والاسماية وهو مفهوم تصديق
 وفي الناس من توهم ان النسبة الحكمة في المراتب
 هي الثبوت وفي السوالب لا ثبوت وذلك لانهم
 فاسد لانه لو كان كذلك لما يفيد السوالب ^{الذين}
 في تفيد اثباته اذا كان له موضع موجود اما قد فاهم
قول كما يقضيه ثم لا يخفى ان اولاً قوله فلا

من ان يدرك اولاً ان لا يفتنى باخر ادراك
 الحكماء مع ادراك الذات الا ان دلالة على انها
 بالزمام ودلالة ثم على انها مطابقة نسبة قد سره
قوله نحن باوراك الوقوع ان تدرك ان النسبة
 آه قبل عباد ادراك هذا المركب ههنا ادراك تفيد
 قد حقق ان الجدة اقروفت بعد ان فرنا بمرصد
 ويمكن ان يقال لا شك في ان العلم المتعلق بربنا
 فهو ذلك علم ان زيد قائم هو العلم الصديق لا يتصور
 في خلاف فذلك علم قيام زيد غائبة ما في الباب
 ان النفاة لا ردوا وفعها مرفوع المفرد حكماً ابانها
 ما ويدر المفرد فاق **قال** الشاك لكن التصديق لم يحصل
 ما لم يحصل الحكم الخ هذا دفع لوجه ناشئ من الكلام ان
 وهو قوله وربما يحصل ادراك النسبة الحكمية بدون الحكم
 فانه لو لم يحصل التصديق بدون الحكم وهو كما ان
 ك النسبة الحكمية يحصل بدون الحكم فدفع ذلك التوهم

نفسه

بقوله لكن التصديق الخ ويمكن ان يقال لم يقصد
 ان ادراك النسبة الحكمية قد يحصل بدون الحكم فقوله
 لا شك في ان النسبة الخ اخرى ثبت ان في صورتين
 ك النسبة متحقق اما ان الحكم في صورتين غير متحقق
 فلا يثبت فقوله لكن لا يحصل التصديق ما لم يحصل الحكم
 ثبت ذلك ان كان لا يحصل التصديق في صورتين
 التين فيها النسبة الا انه حصل الحكم في صورة الاولى
 يقال لا حاجة الى هذه المقدمات **قوله** فلا يكون
 ايضا لا لا يكون الادراك فعلا في التفسير الاول لا يكون
 في تفسير الثاني ايضا ويمكن ان يقال معناه ان لا يكون
 الادراك فعلا في تفسير الثاني لا يكون فعلا ايضا والاول
 ظهر والبن في المقام **قال** الشاك في ان
 ان يكون التصديق مركباً مع قطع النظر عن قضية الحكم والافق
 يدل على ذلك قوله لما في الحكم فالتصديق هو الحكم فقط
قوله انما هو لا يثبت كونهما يعني لا كان كل منهما

فرفض الامر عن الآخر بطريق خاص يستحصل به العلم اليقيني
 بلا حيلة ذاك ان الامتياز فلا بد ان يكون التقسيم على وجه يكون
 كمن تقسيم الخارجين تحت زاعم الآخر بطريق خاص
 يقال معناه ان تقسيم علم التقسيمين انما هو بطريق
 خاص بحيث يكون منها وبينها كمرسها بطريق خاص يحصل
 به عند ابطالها كما بينا كمرسها بذلك فرفض الامر على
 مشرنا الوجه قوله في الاصل فرفض فرفض
 يكون ادراكه بغير ذلك قبل صدق على المقسم انه ادراك
 بغير ذلك كما يجب ان المقسم ليس ادراكا بمرسها
 فلا يصدق عليه الحق ان المقسم ادراكا والجواب ان
 بانظر السببان فول واذ اردت تقسيمه بغير الامتياز
 الحق فخرض عليه بان الحكم في مذهب الامام فرفض لا يكون
 بل عنده ادراكا لا مرسا بل بغيره فلا يكون هذا التقسيم بغير
 منطبقا في مذهب الجواب ان معترضا له انه اذا اردت
 تقسيمه وجب ان يكون التقسيم مركبا كما هو مذهب الامام

كذا في المصنف

كذا ان المقصود من هذا المقام التقسيم على وجه يكون التقسيم
 مركبا مع قطع النظر عن كون الحكم فعلا او ادراكا كما فهم بر
 ادراك النسبة ووجه ادراكه ان مقتضى تصورات دجا
 وبر عليه ايضا ما برده في الاول من صدق المقسم الثاني على
 والجواب ان فول قطعها بهنكا كان مرسا كقولنا
 ذلك في مذهب الامام اشارة الى انه يمكن تطبيقه على
 على ما فول وبر عليه ان المقسم ان كان تقسيمه
 وبر عليه لا يرد في تقسيم الامام فلا يكون منطبقا في مذهب
فول فلا يكون منطبقا متفقا على الدين في قوله
 ان المقصود من ختمهم وقوله وبيان ذلك ان وجهه ان يكون
 متفقا على قوله بانه ذلك فانه لفتا يدل على عدم الانطباق
 في شئ من المذهبين فول بل لا يكون صحيحا فرفض
 المستوفى عدم الانطباق فول لان المقصود من
 انه مرسا اذا كان المقصود هو المقصود المقارن للمركب
 فرفضه ان مرسا مقصودا لمكان عبارة عن الحكم ادراكا

او كان المركب من دون التفرات نشئة لا يتحقق مستغف
 من التفرات اول محذور كلامه قد مر ان التفرات ان كان
 مستغفاد من القول اشراج لم يثبت في تقسيم فائدة مستغف
 منه فان العرف منه بيان الاحتياج المجمع اجزاء المنطق
 القواعد المستغف بالقول اشراج والقواعد المستغف بالجموع
 كان التفرات لها مستغفاد من القول اشراج لم يثبت الاحتياج
 لا القواعد المستغف بالقول اشراج وهذا يمكن ان يقال
 في باب الامام ذواتك بان يقول المراد بالمتبعية الائمة وحيث
 ان يكون كقول واحد من التفرات المحكوم عليه بدو نسبة الحكمية
 المركب من نشئة وتفرات من هذا نصفيها لانه لا يقارن في الحكم
 والما وبيع ولا لا متبعية في التفرات فلا يصدق تعريف الاشئة
الاشئة والحكم ذواتك في باب الامام بقية فاعلم **قول** ومنهم
 من قال صرح الاصفهاني في شرحه بالمطالع بان العلم بالاشئة
 وهو ادراك معروض للحكم وحق له ويشعر به قول صاحب الكشف
 فوجه بعضهم كلام المصدا بان المراد بالمتبعية والما وبيع

المستغف

المستغف المستغف بالمعنى المستغف بالمتبعية والما وبيع
 في العرف في منطق في باب صاحب الكشاف فقال
 مره في هذا برهان المستغف بالبرهان صاحب الكشاف في الاثر
 المذكورة ولما قل ان يقول ان الادراكات الشئة معروض
 للتفرات كذلك الادراكات المستغف بالبرهان ولا يصدق
 الادراكات الشئة وان اريد بعروضها لتعلقها بها فهو
 متعلق بالبرهان واللا وقوع لا بالادراكات الشئة ولا
 بجانب التفرات فان تحقق الادراكات المستغف بالحكم لا يكون
 الا بعد تحقق الادراكات الشئة كما ان تحقق العارض
 يكون الا بعد تحقق المعروض فان الادراكات الشئة تفرات
 المعروض للحكم في صدر كلامه ان الادراكات اما ان يكون
 الحكم بعد حصوله ام لا يترتب حصول الحكم بعد حصوله
 من الادراكات فهو التفرات والاشئة مستغفاد **قول**
 بل يثبت في الاول ان المراد من ذلك ان الحكم ادراكا وبيع
 اما ان كان فعلا ونظرا فلا يلزم في ذلك التفرات

مجموع التصورات انشئت وتصورا الحكم او تصور الوقوع
 وقوع تصديق غير مخرج كون الحكم او تصور الوقوع والادراك
 تصديق **قوله** فان قلت قد مخرج الآراء في الحكم
 لزوم ارتفاع عدد تصديقات فرضي قوله ان الحكم
 على مقتضى تقسيمه الى سبعة وكون الحكم خارجا عن سبعة
 خبر مخرج عدم تطابقه مع مذهب الامام بها كيف قد مخرج المصنف
 بان مجموع الحكم الى اربعة **قوله** وذلك باطل اي
 عدم كون تصديق قسامته يعلم باطل اول ذلك اذا كان
 الحكم ادراكا اما اذا كان فعلا فاما تقسيم الخبر ان لا يكون
 قسامته يعلم وقد مخرج المصنف بعلية فلا مبعدان يقال
 المصنف بركب تصديق من الادراكات ثلثة وكون الحكم
 من افعال النفس لم يكن الادراك ثلثا لهذا المركب
 يعلم الادراك اما لا يلحق حكمه اما لا يلحق حكمه وحيث
 والمخلوق تصديقا فاعلم عنده يتقسم الى قسمين وكل
 بما يشتركون في المصدر والمعرف والتصديق مركب

فصل في

الفصل الثاني في الاقسام والاشكال في طريق خبر يحصل اليه وهو الخبر
قوله وايضا يصدق على تصور الحكم عليه اول كونه
 القسم الثاني خبره عن تصور المخالفين به من ان كانت اما اذا
 كان خبره عن تصور المعروف فلا يلزم ذلك بل يلزم من ذلك
 التصديق كون مجموع الحكم خبر تصورات انشئت وكون
 بقاؤه كذا الحكم من تصور انشئت الحكم فانهم **قالوا**
 وسبب العدول ورد الاخر اخص في تقسيم المستوفى
 من وجهين الاول ان يتقسم فاسد ان قيل لا
 حاصلا لا حواش الثاني ايضا ان يتقسم فاسد فاول
 ان يقال وسبب العدول ورد الاخر اخص في تقسيم المستوفى
 وهو انه فاسد من وجهين لانه اريد بالتصديق كذا
 يلزم كذا وان اريد به كذا يلزم وكذا يتصور في حبان
 لفاء الاول بنظر النفس يتقسم واما بقاؤه
 فعبارة لا حواش غيره وهو انشاء خبر بتصديق
 فلهذا لم يجره بف وقد مخرج بف الاول فليس

ان التخصيص مقدم على التصديق طبعا واما علم قدم
 لال الذي يتعلق بالتصديق فان عرفة بان فساد كلامهم
 وتفسيرهم كف والاول انما يظهر من تفسيرهم في ما
 يكونه او غل في مفسرهم فندسه فولم ثم شبر بان يكون
 مندرجا تحت وجه من وجهه قبل لا فائدة من قوله خبر من ان
 قوله مندرجا تحت معنى غل في قول الاندراج ثم من الوجهية
 الاختصاصية فان القضايا الكلية لها فروع من حيثها
 ولا يكون خبر تلك القضايا بقوله خبر من الاختراغ
 تلك الفروع فانها لا يسر فسادا في خبر بقوله مندرجا
 تحت سندك فالجواب ان التخصيص ايهام لاحتمال الا
 باخبار المحقق والاختصاصية باخبار المحققين بان يكون
 منه لم ينجح المفسر اذ اقبل بان يكون مندرجا تحت وجه
 منه فبين ان المفسر والاختصاصية باخبار المحققين ان
 باخبار المحققين لان مندرجا تحت وجه فاعلم ذلك
فولم واما اذا اراد بالتصديق ما هو عليه الكلام

في الجواب

غير الجمع لم يكتف من مفسر ان يثبت ذلك في كلامه
 منبر على ان كون الحكم معلوما وحقا في الامر بان
 لكن قوله لا يظهر وقوله لا يلزم لا يلزم من ترجيح ولا يبعد
 يقال لا يلزم ان يكون الجمع لم يكتف من شئ في خبر
 لا يصدق عليه ذلك اذ لا يلزم ان يكون الامر
 مما بنا ذلك شبر لا يظهر كون التصديق الذي هو
 رات ثلث والحكم فسامح في تصور مندرجا تحت الا
 ان يرد عليه انه لا يلزم ايضا ان يكون الجمع لم يكتف
 شئ في خبر تحت لا يصدق عليه ذلك اذ لا يلزم ان
 يكون الامر غير مبني له الا ان كان لم يكتف من
 وما يفرضه كانا طعن بصدق الجوان عليه من خبر
 الجوان فلا يظهر ان لم يصدق به لم يعرف في خبر
 ذكره ثانيا لا يثبت كما لا يظهر في خبره لا يظهر
 فانه لو كان فيجاء فلا بد من ان يندرج تحت
 حروفه حقت عدم اندراج مع تحت العلم لان العلم

لا يزم من ذلك عدم اندراج معنوت شبر بل هو من
 معنوت بعرض قتال **قال الشارح** وان كان عا
 على الحكم فيكون قساما لهم وقد جعل في تقسيم قساما لهم
 الذي هو نفس القدر فيكون قسما شبيها قسامه **اعلم**
 ان المشهور فيما بين الانا صريح وجب التفتيش فيكون
 الحكم فلاننا على ان الحكم اذا كان ادراكا لا يكون قسا
 للتصور المطلق بل للتصور الساج وهذا الاخر افرقا
 بدل عيبه بانه حيث قال انما يرد لو قسم العلم المطلق
 المتصور في تصديق كما هو المشهور منه على ان
 بالتصور مطلق المتصور مطلق من الشقين لا المتصور
 الساج فمرادهما ايضا لا يلائم ان يراود بالتصور
 فمرشش الاول مطلق المتصور ومرتشش الثاني المتصور
 الساج وانا اقول فيه حيث انا اوله فلان التقسيمه
 نت له ذلك لا يندفع السؤال على كلامهم على السواء
 زيد فقط فقط كما فعل المصنف ويقال العلم اما

فقط

فقط واما تصديق واريد بالتصديق الحكم الذي هو
 او لم يزد واريد بالتصور المتقارن ادراك هو ما عد
 ان النسبه وفعه او ليست بواقعه كما عاب فيه
 فمرحاضه فانه لا يمكن ان يحاجج بان التصديق الذي
 هو عبارة عن الحكم الذي هو الفعل قسما للتصور الذي
 العلم واما ثانيا فلانه يستحق الاخر افرقا اذا كان الحكم
 فلهذا ونظائر العموم فالحق ان يقال ان تصديق في تقسيم
 لانه وقع في كلامهم العلم اما تصور واما حكم في معناه
 من ان المتصور المتقارن ليس رادنا للعلم واندفع بفتراضه
 فقط فقط كما فعل المصنف **قال الشارح**
 فافترض انما يرد ان غير المفهوم من خارج كلامه
 هذا الاخر افرقا من جهة الكلام المصنف ايضا بالمراد
 حيث قال لانا نحن رضيا بغير جهتين احد هما
 عرض الشارح بان سبب ابدال في تصور المطلق
 الواقع في تقسيم المشهور المتصور فقط مع قطع نظر عن

مخصوصه با تقسیم که گفته شد ثالثا مصنف العلم ^{نقد}
 و اما تصور تقسیم ^{نقد}
 و اما تصدیق و لم یقل و اما تصدیق کما هو المشهور و یقال
 ما ذکرنا فیه و لم یقل عدل عنه الا تصور فقط و اما
 فالتردید جار فرطامه ایضا و ثانیها ان نظر ایشان
 فرضیه تقسیم کما یوسیه قوله کما فی قوله
 الجواب ان تصدیق عبارت عن تصور مع حکم بل
 محصوره انه لو جعل قسم العلم لمطلق تصور کما هو
 المشهور و در الاعراض المذکر لا تخار فالتردید
 لیس فی کلام یستفهم من هذا الکلام ان هذا اعتراض
 و هو ان تقسیم فاسد بر روی کلام ایضا و در و
 متعین بجعل قسم قیامه و جوابه ان یقال ان
 از قسم تصور اسانج آه و کفائل ان یقول ان
 تصور فقط تابع تقسیم کما مر به فی مشهور
 زیاده فقط لا یندفع الاعراض و یکن ان یجاب بان
 مشهور لفظ تصور فقط من تصور ایضا بل کما یستفهم

نقد

التصور فیه انما یقال اما خطا بالانفس فیه
 و اما علم بحقیقه کما یقال **قوله** و اما تصور مع الادرا
 سلفا غیر ما یبرر ان لم یعلم فیه مع آخر کما یقال
 فیه مع آخر قال اشراج قوله و تصور مع حکم فیه تصور
 فیه لا یصح المحسن قوله و قد حرکون خبرا عن فقیر الکلام
 قوله تصور لا یرد حیث قلنا ان اردتم انما قوله لا آخره
 جبر الله **قوله** اراد بان تصدیق لجمع کما یقال
 الظاهر ان یقال ایضا اراد بان تصدیق اراد کما یقال
 و اراد بان تصور ما عدل انک **قال** ان
 بالتصور الاخره اقول اراد الاعراض من الوجه لا بلایه
 من الوجه الاول فان الاول یسری ان اراد بان تصور
 تصور الله و هذا الوجه یدل على جواز ارادة تصور مع
 یقین هذا لا یرد ما یرد فی تصور ادب لم یضرب الا علم فلا یقر
 من من وجهین فاللایق بالعبارة ان یقال سبب العلم
 و در الاعراض یستفهم المشهور من احد الوجهین الاول

ان تقسم فاسد الى جزءين والثاني ان المراد بالمتصور
قولك بالجزءين كايديع الاغراض الثلاثة مع كلام
 اقول لا يلزم بعد جوابا بالاعراض المرد في كلام مصنفه
 لوجب ان يقال وجوابه ان المتصور فقط بالاشتراك
 ان المراد من كلامه جارية تصور فقط وشرطه ان
 بغير القيد لا يجزى بغيره فذلك لا يقال ان المراد
 المتصور المعهود الجارية في المراد به تصور فقط فانه قال
 المتصور فقط ليطبق بالاشتراك لانا نقول قوله كما
 انتمس بانه غير ذلك فانه اشارة الى انتمس المستفاد
 تعريف مطلق المتصور ولا يخفى ان انتمس عليه
 اطلاق المتصور على تصور الدين مطلقا وشرطه ان
 اطلاق لفظ المتصور فقط فانه مشترك في **قولك** ذلك
 باعتبار من تصديق شرطه شرطه الى جزء لا يقال قوله
 هو بالاجواب الاول يدل على ان الثاني دفع بالاجواب
 وقوله كذا المعبر اول على ان الاندفاع بالاجوابين لا يجوز

من

الاول

الاول لانا نقول لانا ان قوله كذا المعبر هو الجواب الثاني
 هو مستوفى الجواب الاول لدفع الاغراض الثلاثة والجواب
 ان المتصور ليطبق بالاشتراك الى جزء تدبر **قال** الثاني
 وانما محال ان اعتبار عدم الحكم والحكم محال فمتصور
 ان اعتبار الحكم وعدمه من تصديق انما هو على منب الالزام
 لا يلزم من منب الحكم بل لا يتم قوله منب شرطي
 متيقض من منب الحكم **قال** الثالث وجوابه يمكن ان
 يكون جوابا عن الاغراض الثلاثة اذا اردت كلام
 نظرا الى ان تقدم من الاغراض الاول ويمكن ان يكون
 باعني الاغراضين لكن قوله والمعتبر من تصديق ليس هو
 دل على ان الثاني يشترطه ان يكون جوابا عن الاغراض الثلاثة
 وان كان الجواب عن الاغراضين مستفاد منه **قال**
 الثالث والمعتبر من تصديق ليس هو الاول بل الثاني
 لو كان المعبر هو المتصور لمطلق بلزم انه لو ابدل طرفا
 بمشتركا لم يغير التصديق بمشتركا فاما ان اول يمكن

وحيث ان يكون جوابا عن الاغراض الثلاثة

ان بحساب ان تصديق لمزيد فاقم شرطه في تحقق
 فرضه في الخواص في تصديق لمزيد فاقم شرطه في تحقق
 من يلزم عدم تغير **قوله** كذا احد من هذه المهورات
 فقرر خاص يستفاد من القول اشراج اذا كان نظريا اذ
 قرر استفاضة تصور نسبة من يقول اشراج تام فانها
 من الجزئيات بحقيقة **قوله** ويجاب ان يقال
 الحكم في هذه الجزئية حاصل بحسب انما نحمل انه غير انما تصور
 الذي من المقتضى ومنع لزوم اشراج غير انما تصور
 تصديق بان عدم الحكم معتبر في تصور اشراج في انه
 صفة له وقيد فيه باعتبار تصديق ذات تصور
 ولا يلزم من غير ذات تصور اشراج في تصديق
 غير صفة وقيد فيها ان هو صرف اذا كان جزئيا
 لا يجب ان يكون صفة قيد فيه هذا فيقال ان يقول
 هذه الحقيقة لازمة لذات التصور اشراج كمالا
 التصور اشراج وجد هذا الوصف معه في غير المهورات

على انما

من غير الوصف انما يلزم اجتماع مقتضيين الذي يلزم من غير
 مع الحقيقة فلا يندفع الاشكال بالكتابة فاجاب الله في
 مادة الاشكال هو ان يقال استناد الموضوع شرط
 وهو انما هو صريح مستعد لان الذي عشر فيه عدم الحكم
 الجزئية الذي عشر فيه الحكم هو الحكم **قوله** في انما
 نفسه هو موصوف بعدم الحكم لان الحكم لم يعرض له في قوله
 من ان الكلام ان منع انصاف تصور بعدم الحكم هو ان
 لم يعرض له في قوله من قبل بان الحكم عرض لا وراك نسبة
 فليزم ان لا يكون تصور نسبة موصوف بعدم الحكم **قوله**
الاشراج ويجاب ان تصور الذي هو قبل تصور الذي
 المعتبر لا بشرط شئ من تصور الذي هو تصور الذي هو
 اشراج في ان نفسه لا غيره في تحقيق انه ليس بنفسه
 اشراج ان تصور الذي هو واجب بغيره بان تقسيم ذلك
 تصور الذي هو صفاء ما يطين عليه لفظ تصور الذي هو
 يلزم لحد ذاته كذا كذا ويزداد ذلك بان يلزم على ان يكون

شيء فبما له وجوب ان ينقسم في قسمين بناء على
 الاقسام وهو ان ينقسم حقيقة وقسم يخالف فيه الاقسام
 وهو ان ينقسم الاعتباري وهو من غير الشئ فاعلم ذلك
قال الشافعي ان لا بشرط شئ في شئنا نعم من شئنا الذي
 هو الحكم ومن لا شئ به هو عدم الحكم فاعلم ذلك
 او بشرط لا شئ عطف على قوله بشرط شئ وليس كذلك
 حينئذ ينقسم على ان لا بشرط شئ في شئنا فاعلم ذلك
 لا شئ او ان لا بشرط شئ في شئنا فاعلم ذلك
 انما يدبر هو الذي لم يترقب حصوله في نظر وكسب لا ينضم
 الى تعريف البدن والامكن به بها لا ناقول لمعرف
 مفهوم البدن المستغنى عن تعريف هو صدق عليه
 ان قيل لما كان يعلم هو حصول صورة شئ في نظر
 المحل في تعريف البدن والنظر في شئ من شئنا
 قد تقرر بان من شئنا العلم حصول صورة شئ في نظر
 الحاصل في نظر المراد به الوجود في شئنا فلا شك

قوله في تعريف

قوله في تعريف البدن في المقدمات الاولى وما
 ما يجرى به التعريف في تصور طرفيه ونسبته قد مر بان البدن
 به تعريف شخص منه بالمراد الاول وفيه بحث فانه لا
 دل لا يصدق الا على المعلوم وبه لا يصدق الا
 على المعلومات ويمكن ان يقال صدق اللفظ الاول على
 المعلوم باعتبار ذواتها واما صدق على ما يصدق عليه
 المعلوم الشئ فباعتبار صورته فان المقدمات الاولى
 لم تترقب حصول صورته في نظر وكسب **قال الشافعي**
 كقوله في الحرارة والبرودة اراد بتصور الحرارة او كذا
 المفهوم كقوله الذي يحصل للعقل بواسطة حساس
 جزيئات الحرارة والبرودة لانها لا احاسات جزيئية
 فان علم هو بصورة الحاصلة في شئ في نظر او اراد
 به تلك الجزيئات بناء على ان العقل هو الذي لا
 في غير قط قوله فلا شك في تعريف البدن في نظر
 من ان تصور قدير ان تصور ايضا في تعريفه

وذا كنت لان تصور المسببة قد يكون غير محتاج اليه
 وكس يكون تصور الحكم عليه به محتاج اليه وشد
 لتصور سببه به يمانع انه يصدق عليه انه يتوقف
 حصوله على نظر فبطل التعريفان طرودا **فاما**
 بان الممكن يحتاج الى المؤثر لا مكانه قد يختلف في
 احتياج الممكن الى المؤثر اما لا مكانه او لحدوثه او لها
 معا قال المحققون الممكن محتاج الى المؤثر لا مكانه
 ولعلم به بغيره يفرق بينه وبين قول لم اصف
 الاثنى لالاف لان اذ كان الامكان لا يصف
 في الاحتياج فلا يكون الحكم بديها لانا نقول ذاك
 في الثبوت البديهي لا الاحتياج الى اصف في التصديق
 وبسج تحقيق ذاك في سبب المرفوع **فاما**
فاما قولك كما هو مذهب الامام قد يقال لا يفرق
 الاشكال في مذهب فان التصورات كلها عند
 فلا يضر عند الضرورة المذكورة وتحقق ذاك **فاما**

بسم الله الرحمن الرحيم

باهر مذهب الامام هو ان التصديق مركب لا يصف
 في مذهب وهو تركب التصديق مع بديهته التصورات
 لها خزين جعلوا التصديق عبارة عن مجموع ولم يفرق
 بديهته التصورات فيصدق قوله اذا جعل التصديق
 عبارة عن مجموع كما هو مذهب الامام من كونه مركبا
 الاشكال في هذا وقد صرح شارح لطائفة في شرح
 بان التصديق البديهي مختلف فيه كما اختلف في
 التصديق فان التصديق عند الامام لا كان عبارة
 عن مجموع الادراكات الاربعة فانما يكون بديها اذ
 كان مجموع بديها وانما يكون مجموع بديها اذ كان
 كل واحد من جزائره بديها فلا يرد ذاك الاشكال
 صلاحي ما هو مذهب الامام من كون التصديق عبارة عن
 مجموع وكانه قد ستره لا يلف الى هذا بناء على
 صرح به المصنف في شرح لمصر في ان التصديق البديهي
 ان يكون تصور طرفه بديها كما ذهب اليه الامام

وكيف لا تكون كذلك فالتأنيدي بالبعدية في نفسنا
 بأنها موجودة ومدرجة لا بد أن نسمع أن حقيقة ما غير
 معلومة لنا فضلا عن أن يكون نصورها بدعيها فافهم
قوله لما كان شيئا من الأشياء مجهولا لنا جهلا
 إلى نظر كان ما لا يحتاج إليه أه ولا بعد أن يقال
 هذا تفسير بناء على أن المفهوم من هذا الكلام قد انقطع
 بقرينة المقام فانه إذا قال لو كان لم يسمع بدعيها
 يتوقف مجهولنا على ما جهلنا شيئا نفهم منه أنه قد
 التقدير علمنا كمرشدين دون تفكر فمض لا جهلا
 إلى نظر المراد بالجهد المخرج إلى النظر قد ان
 الجهد بطريق الاصطلاح على الاعتقاد الغير المطابق
 للواقع مما مذكرا مع أنه لو كان جميع التصورات
 والتصديقات بدعيها لما غرقنا في افتقار غير مطابق
 للواقع والآنم باطل والآنم مشدوقه نظرنا
 الآخر هو عدم بدعيها جميع التصورات والتصديقات

ويعني

وهذا لا بد من الآدم بدعيها جميع التصديقات فان التأنيدي
 والاسطابق لا يكون الآخر تصديقات فافهم
 وذكر ذلك نظرنا في ذلك التصديق فافهم
 اننا لم نردم له دور أو تستل أو يجوز أن يكون كسب
 اطراف هذا التصديق من تصور آخر مكتسب من علم ذلك
 التصديق بواسطة أو غير ما وجع كاه لان جهة توقف
 مختلف لان الحكم موقوف على تصور الحكم عليه مثلا عينا
 التحقيق تصور الحكم عليه موقوف عليه باعتبار الاكتساب
 وهو غير عينة ظهور اذا كان الحكم نفس تصديقنا
 ان توقف باعتبار الاكتساب مستلزم لتوقف باعتبار
 التحقيق ايضا لان تحقق تصور الحكم عليه مثلا موقوف
 على الاكتساب وهو على تحقق الحكم فمض تحقيق الحكم
 تصور الحكم عليه موقوف على الآخر كغيره من موقوف
 على الآخر **قوله** فان قلت على تقدير المجره
 هذا انك يمكن ان يكون بطريق التقدير وهو منع

لا بعينها ولا بد له انك من شأبه شهادته وهرانا
 تخلف الاجال الحكم عن الدليل في ضرورة واما استدلال
 بجمع مقدماته لمحال ما نحن فيه فغير الشان ولا كان
 مستلحا لبطالان الدليل بوجه عليه يمنع كما في ضرورة
 فيجاب عن دعوى الاستدلال ان حجة يمنع المقدمات من استدلال
 بها فلهذا انك قال قدس سره فمر الجواب نعم هذه المقدمات
 آه وحصلا ما سلم ان تلك المقدمات كسبية في ذلك
 المستفاد لكن لا نعم انما لم كانت كذا انك لا حاجت اليها
 كسب حجة في الكلام فلهذا يدور ان ينسب وانما
 ذلك ان لو كانت كسبية فنفس الامر وهو مستوفى
 بغير المقدمات وقررتها معلومة لنا **قال الشارح**
 والدور هو التوقف الشيء على ما يتوقف عليه اقول لا بد
 من جهة واحدة وقوله اما بمرتبة يستدل ان يتوقف
 ويستدل ان يتوقف بقوله يتوقف كما يظهر عند التاثير
 الصادق المراد بالمرتبة الواحدة الدرجة الواحدة فانها

كان الدور

كان الدور بمرتبة واحدة كان التوقف بغير واسطة واذ
 كان بمرتبتين كان التوقف بواسطة قال الشارح في شرح
 وكذا في الدور والتسلسل محال ان الدور فلان المطلوب بالكتب
 التوقف على ما يتوقف عليه بواسطة او بغير واسطة فمراد
 قد في نفسه قال بعض المحققين المراد بالمرتبة الواحدة
 اما بمرتبة او مراتب متعلق بالتوقف للمستفاد من قوله
 الشيء على ما يتوقف عليه هو التوقف الشيء على نفسه اذ
 صحيح لكنه غير ظاهر ومفهوم من الجملة ان متعلق بالتوقف
 المذكور حيث قال اذا كان الدور بمرتبة آه لا ينحل العمل
 على لانه لا يدل على ذلك لانا نقول لا يجوز ذلك
 فان معركه حارج اذا كان توقف الشيء على نفسه
 الواحدة كان متوقفا على نفسه بمرتبتين هو بمرتبة
 البطلان تدبر **قال الشارح** وتسلسل بمرتبة
 امور غير متناهية المراد بالترتيب كون كل واحدة متعلقة
 للذي قبله وهو التسلسل من جانب العلة او علة للذي

وهو ليس من جانب المعلول وإنما من جهة سبب الأول
قوله فيرد عليه ان الامر الغير المتناهية اه
 وليلا ثبات المقدمة المنزوعة وهراته من قفح حصول
 المطلوب في استصحاب امور غير متناهية وخلافه ان
 يتوقف عليه كبر اما ان يكون معدله او شرط او دقة
 لغيره وعلوم السابقة ليست مقدمات للمطلوب لانها
 سببها مع المعدل لا سببها مع المطلوب فلهذا على مرجحة ارد
 لغيره فلا بد ان يكون حاصلة مجتمعة عند حصول المطلوب
 فيلزم من حاطة الذهن بالامر غير متناهية وقعة فيم
 ليس لا انه كلام على السند كلفيا في اهل الوجود من طرف
 ال ان قيل لا يجوز ان يبراد بالامور الغير المتناهية
 الحركات الفكرية فالجواب انه قال من قفح حصول
 المطلوب في استصحاب امور غير متناهية ولا يقال الا
 في الاحركات ويمكن ان يقال المراد بالاستصحاب
 فلا يتم الجواب ان قول فيرد ان اللازمه حيث فان

عند ذلك

عند ذلك تقدير اذا كان لنا نحصل شيئ منها اه
 ان المراد بالامر المتناهية هو العلوم قابل **قوله**
 فانك اذا اردت الى حجة نظرية ان تفسير لقوله ان الغير
 المتناهية ما هنا هو العلوم والادراكات وحاصلها
 امور تكون كمراداة غير متناهية وهو العلوم السابقة
 فمبات الواقعة فيها والاستقالات من بعضها الى بعض
 ولا يمكن ارادة الثاني والثالث لا ذكرنا متعين الاول
 فانهم **قوله** فيتمتع ان سجام وجهه بالقدرة
 فانه فان المادة توجب استعداد كثير وسجام وجود
 به بالفعل **قوله** في القيات المركبة لغرض المركبة
 فمات مركبة في مقدمات ينتج مقدماتان منها
 وجميع المقدمات الاخر نتيجة خروجهما جوا ان
 المطلوب يحصل لنا ابتداء البراءة واسطة مقدمته فان
 يحصل من المقدمات البعيدة بواسطة مقدمات القريبة **فا**
لشأن هذا البديهي على مدونة لنفسه محضه انما

الشق الثاني من الترتيب دانه بزمج استحقاق امور غير متناهية
 فرار من غير متناهية وانشاء ذلك بشرح حد وشرح
 وانه يقال في تقدير عدم انفس ايضا يستحق الاستحقاق
 الغير المتناهية لانهما يحصل بالغير واما في تحقق سبب كمال انفس
 ان في مقدمه بطون الادلة في الدواعي والادعاء من جهة تارة
 حادث فيكون انظر حادثا فلا يمكن كمال الامور الغير المتناهية
 لانها لا يحصل في الارضية المتناهية واما في غير المتناهية
 ان يحصل بطول على ذلك في تقديره بوقوف على حصول الامور
 الغير المتناهية مع قطع النظر عن طريق كمالها فان ذلك لا يحصل
 فانه فانه ما خفي كثير من افاندر الراجح **قوله** قد يترتب
 ابتداء عليه اقول ان اريد بالاستحسان الاستحسان كما هو الظاهر
 من كلامهم فعدم ورود السوال يظهر من ان يستحق فان
 تقديره بطول لا سبب عليه بعد التوجه وبقدر حصوله يستحق
 لحوار ان يحصل له ذلك **قوله** واما في كماله
 وانه في كماله حاصل السوال على ما قرع به في سره

تبر

شرح المطالع

شرح المطالع بمرات الذرث فيما تقدم من تصور متناهية
 قول كماله ضروري وكنه قول كماله ضروري وكنه قول كماله
 لا يمكن لموجبه الكليتين الا صدق نقصهما الذي انهما تباين
 الجوزين ان غير قول كماله ليس من تصورات فردية واما في غير
 نظرا يمكن ان تباين بحسب تباين الاول لا يستلزم الموجبة الثانية
 تصورات الفردية في نظري وكنه تباين لا يستلزم قولنا
 تصورات لا نظري في فردية تباين تباين بسيط على ما
 الموجبة معدولة وكنه ان يقال ان تباين ليس من تصورات فردية
 معنا ليس من تصورات لا نظري فيكون سائبة معدولة فلا
 الموجبة لمصلحة التباين ليس من تصورات نظري وكنه قولنا ليس
 نظريا معنا ليس من تصورات لا فردية لا يستلزم قولنا ليس من تصورات
 فردية لان تباينه معدولة على ما في الموجبة لمصلحة وحقائق
 الجوزين ان يكون مخرج مرجح وهو تصورات واما في غير
 غالب تباين بسيط واما في الموجبة معدولة تباين واما في
 معدولة واما في الموجبة لمصلحة تباين تباين تباين

محقق لا يتغير لاحد ان يكسبه لائق اذا كان كسب
 لا يتغير ان يكسبه فلا حاجة الى ايراد الدليل عليه
 معناه انه محقق بعد ايراد الدليل او ليس بالعارض ولا يند
 المحررات فان بعد ايراد الدليل عليه نفى كسب في الجود
 المعارض فانهم **قالوا** فان من علم لزوم
 الاخر فيه منقشة لا تاتى ان من علم اللازمه بين
 وعلم وجود اللزوم علم وجوب اللزوم بل لا بد من ترتيب
 ويمكن ايقال ان من علم ذلك مرتبة ويعلم ذلك
 بقرينة المقام **قالوا** بان عدم الجريان
 التاطن اول هذه الكلام اما بناء على المشهور من ان تقام
 الجبرية في الغرض وجب مطلقا اما بناء على انه اراد بغيره
 الانسان فصوره بالكنه وعبر الجبرية في الغرض فمقدار
 كما ذهب اليه بعضهم واما بناء على خبره ترتيب الواجب
 الترتيبات التي تحملها الجريان التاطن وبذلك استقام
قالوا وسطا يتغير بين طرفي المطلوب في خطه

تقديم

نسبة

نسبة لا طرفي المطلوب ولا يتغير ان تلك النسبة في ذاته
 وبين الطرفين في الغرض لا يتغير المطلوب لكن لا يثبت
 انما طرفي المطلوب في حين لوجها الى تحديد المطلوب بالخط
 تلك النسبة منه وبينها من جهة المذكورة فيه فتدبر
قالوا لا يكون بعضها نسبة الى بعضها بالخط
 وتأخير محل بعضهم ان تلك النسبة لا بد ان يكون
 حالة جريتها للركب فان ذلك حيزا عن شرط كسب
 اذ لا بد ان بين جريانها من حالة كسب لا يتحقق نسبة
 بالتقديم وتأخير وتحقيق الذي يفهم من حاشية شرح المصنف
 انه لا بد ان يتحقق النسبة بين تلك الاجزاء سواء كانت
 حالة الجبرية او قبلها وحينئذ يكون باعبار الوجود ويكون
 باعبار الهمية ولذا حكم بان التركيب علم من ترتيب الجبر
 المفهوم واما سبب الصدق فقد فهمت واما لذكر
 فان علم ذلك **قالوا** بالعلوم لرد الجبرية
 فنزل المصنف امر معلومة واما قال ترتيب امور معلومة

بالقديم وتأخر

والمبسط لتساو عن الفا على فخر
لا بد له من علة فاعليه (حج)

[illegible]

تاریخ

القدر يدل على معلول معين كان ولأنه بعد مطلقا أو غير
 له المعلوم الأول في الكلام في هـ لا يبق الكلام المحتمل
 أن يقال المراد بالقدرة ما يستلزم وجوده وجوب المعلوم لتحقيق
 المعلوم عند تحققه فلا شك أن ترتيب أن لم يكن على
 ثمة لكن تحقيق بعد المعلوم وقيد أن بعد ثمة أيضا
 على معلول معين نعم وجود ما يستلزم وجوب المعلوم
 بأن المراد به لانه بعد ثمة لأن المصدق بوجوده بعد ثمة
 يستلزم المصدق بوجود المعلوم وقد عرفت أن الكا
 باثنين هنا النوعين النوعان قد عرفت ثمة بالترتيب
 على معلول كالحجارة ^{عند} أن يكونان الحجارة المقتبة
 يدل على ثمة معينة كالتأثير وعرض عيبان في التاثير
 كان محسوسة الشمس والعارضة للتأثير والعارضة للحركة
 مستعدة بالتمتع فاجاب بأنه كذا الك على ما بين في موضع
 فخصه الجوابان ولأنه ترتيب على مقتضى الترتيب
 أيضا بالترتيب لأن المشرع قد عرفت بالمتابعة

الامتدانة من الدليل بعد جده انما يظهر ان يقال كغير ما يشبه
 اليها من قولنا قد نفي العقل بعضا لا جزه وادعنا غفلة
 العقل فجميع لما حيث الزدقت فيها انما نفي عن
 في الفردية في غايته بعد ما تم **قوله** يريد ان
 آه اشارة الى جواب في مقدمه وهو انه يلزم من نفي
 اسبقه الاحتياج الى قانون المذكورة فلا يتم تفريقه
 تفصيل الانظار الجزئية التي هي المقصود ولا يثبت الاحتياج
 وحاصل الجواب انه لا يثبت الاحتياج الى معرفة تفصيل
 الانظار الجزئية وهو متعدد لانه غير متناهية الاحتياج
 الى قانون المذكورة يرجع اليه في معرفة احوال التي تظهر
 من الانظار فيثبت الاحتياج الى قانون يفيد تفصيل
 يلزم الحاجة الى القانون المذكورة ان لم يكن طريق
 الى تخصيص المطالب العقلي غير كفاي لكن ذلك مستبعد
 في الطرق التي تفرض على الشرع وتزججه بفاف على الحق
 الصحيح وسحاب الحاجة الى المنطق انما هو من طريق

بشئ ٢

انما يستلزم

انما هو بالنسبة الى الذين يستفيدون العلوم بالنظر
 وكسبهم هم الكثيرون وما سواهم كانوا يدركون
 وجوده يستفيضة عنه وانا اقول لا يلزم من الدليل الاحتياج
 الى جميع القوانين المنطق فانه يدل على ما يحتاج الى القانون
 غاصم الذين هم من الخطا في الفكر وهو هذه نفس الشيء
 لا يمكن ان فلا يلزم الاحتياج الى قوانين المتعقبات
 قائم **قوله** ثم ان كنت تريد تلك المباد
 لا يمكن بالمرتب ان آه يدار من مقدم بحسب الفص
 بالوجوب فاهروا ما في رتبة تقدم بالاستحقاق
 هو تحقيق نفيه نوع خفاء لانه اذا حصل المباد المبنية
 فمنها تحصل منها المطلوب بطريقين كان سوا تقدم
 اوله الا ان يقال معناه في ذلك المتعذر ان
 المطلوب من تلك المباد لا يمكن من غير انصاف بل لا بد
 من الانصاف نحو صواب الترتيب المعين بتدبر **قوله**
 فان وقع خطأ انما في المباد ورا في الطريق لم

قبيح اذا وقع الخطا في الطريق لم يصيب المطلوب اصله ان
 وقع خطأ في المبدأ لم يصيب في بعض القصر لا في كلها ما
 قولنا زهده فليس كغيره من جيران نفس المطلوب هو
 جيران مع وقوع الخطا في المبدأ **قوله** النظم
 يطق في النظم الظاهر انه يعز ان النظم في كلامه
 يمكن جملة على احد هذين الوجهين **فالشك**
 بان ان قالوا انية انه قبيح ما مر من قولنا فانون بقية معرفة
 انه يعقيد تعريف المنطق بالنظر الى نفسه ومرتبة انه علم
 العلوم و هذا التعريف بالقياس الى غيره من العلوم وفيه شبهة
 على انه علم فرفقه وانه لغيره اقول كما ان الثاني تعريف
 بالقياس الى هذه كذا الكس يكون الاول تعريفه له بالقياس
 الى غيره كما لا يخفى على المتأمل فانها هي ان يقاس لانه
 بيان الماهية جواز مستفاد من المقدمات ذكره ثانيا بطريق
 الامانة **فالشك** اذ عند تشبيهه تعبيره لا يشك
 من قوله فانها واسطة بين ما عليها ومنفصلها وهو يكون

في

واسطة بين ما على ومنفصلها اذا كان لغة المنوطه
 واسطة بين ما عليها ومنفصلها يكون واسطة بين الفا على
 فالكس الفا على اذ عند تشبيهه **فالشك**
 لان اثره في المعية لا يصل الى المعول قبل ان يحتاج
 الى المعية المعية امر وخص لا انها لو فرض انها واجب
 له ولا معقولة لا في الاية الاحتياج واجب بان يذبح
 يصدر المعول بواسطة القرينة فان يذبح غير احتياج الى
 كذا تعرف عليه الاصل له لا بواسطة والتحقق ان تشبيه
 كس لا يستنبط له وبمعية مستتبع بواسطة وقرينة
 بالذات بغير واسطة **فالشك** فضلا عن ان
 ان قبيح فضلا لا يقع موقعة فانه مقدر بوسط من مستفاد
 ولا مستفاد ثانيا اذ اكثر بعد ان لا تقدر معه كلامه
 ان اثره في المعية لا يصدر الى المعول فضلا عن ان يوط
 في ذلك الوصول تشبيهه ولا يكون ثانيا مستفاد
 اكثر بعد امر الاول فانه يمكن ان لا يصدر اثر تشبيهه الى

آخر بلا واسطة فالجواب ليس له ان يقول لا يصدر المفعول
 انه لا يمكن ذلك والوصول المحض في إمكان الوصول لا يكون
 ما بعده كثر به استعماله في الاول **فوالجواب**
 فرضنا صدر الجواب انه لا يلزم من عدم وصول اثر العلة
 الى المفعول كون المفعول غير منفصل عن العلة البعيدة فان
 انما عرنا له وضرر في وجه الشئ بطريق الناصر علم من ان يكون
 فاعلم له وشرعية ادنا على هو لفاعله وشرعية فاعله
 العلة البعيدة ايضا يكون فاعلا للمفعول فصدق في العلة
 المنتزعة انما واسطة بين الفاعل والمفعول فيحتاج
 الى التقيد الاخير لا فراجها **فالشروط**
 امر كل الى حصة القانون في اللغة اسريانية لم يغير
 ان يكون سطر الكتابة وان يكون سطر الجدول وانما
 فهو امر متوحد الى امر كثيرة فمنااسبة العرف الاصطلاح
 والمراد بالانطباق الاشتراك كما خرج به قد ستر حيث
 قال منطبقا مشترك فاعلم امر كل مشترك في حكم خبرنا

موضوع اشتراكا يعرف احكامها منه وسجد ان يكون
 المراد بالانطباق الحكم فاعلم امر كل محمول في موضوعه في خبرنا
 يعرف احكام خبرنا منه لا يقال الاشتراك كونه حيث
 يعلم منه تلك الاحكام ولا شك ان تلك محضة متعة
 للقضية كهيبة بالغير فيكون شتمه عليها بالافعال
 لا نقول اذا قلنا زيد فمضرب زيد وضمير فاعلم امر كل
 فمراد بالانطباق فاعلم شتمه بالغير في تلك
 اما اذا قلنا كذا فمضرب فاعلم شتمه بالغير
 بالقوة القريبة لا يعتقد بغيره فيكون منطبق في خبرنا
 يعرف احكام خبرنا منه مستدرك او قوله امر كل في
 عند الذرير ودر فمضرب وقعه وجهان الاول ان الفاعل
 المراد بالامر كل المفهوم كهيبة علم من تصور والنتيجة
 وبقولنا منطبق في خبرنا فيخرج المفهوم كهيبة فاعلم
 وبقولنا يعرف احكام خبرنا منه بقضية كهيبة في
 فمرادها بديهة وانما ان بقضية كهيبة لا يسر

مطلقا بل بحيث ارشادنا على تلك الفروع بحيث يتق
احكامها منها فلا بد من قول منطبق على جريته الى و منها
وهو ان القانون اذا كانت عبارة عن قضية كلية
منها فروعها نظرية الهندية تحتها فلا يكون تعريف المنطق
لا جزاء البديهة التي فسرناها بديهة ايضا كقولنا لا
الاول نتج القياس الاستنتاج وقد مر بان بعض
جزائه وهو مثل الحكم الاول نتج بدقي وفروع الهندية
تحت ايضا بديهة فاعلم ذلك فانه بدقي **قوله**
اشكال في تصديقات الاشكال في منفعلة
التصديقية و فاعية لما قد اياها اول الاشكال فرائية
اسأل لتصديقية قد يقال الاشكال باق بحدوثنا
الالة واسطة بين الفاعر ومنفعلة لا يمنع الفاعر
وحسبان المطالب لتصديقية هو الحكم بمعنى الودع
والادوقع لا بمعنى الالقاء والاشترار والحكم بمعنى الا
فقد ومنع بالحكم بمعنى الاول بواسطة يكون الاول

نفعلا

منفعلة فلا اشكال ويرد ذلك بان الالة هي الواسطة بين
الفاعل ومنفعلة فمحل اثره ولا يكون الالقاء اثره
بل اذا اثر كما يضاف الى الفاعر يضاف الى ^{الفاعل} المعنى
وفاثرات الالقاء ليس كذلك فلا يردل الاشكال
ايضا فلو ان الاكت بيا بغيره الجواب بان قوله في الاشكال
يدل على ان المنطق واسطة بين القوة لعاقلة وبين ^{المطالبة}
الكسبية فمحل الاكت ب كما يقال منشأ واسطة
بين بخار وقطع الخشب فربط قطع الا ان يقال معناه
حالة الاكت ب ويمكن ان يجاب عن الاول ايضا بان يقال
مع كلام الجيب هو ان يخص كلامه قد مره ان الحكم اذا
كان فاعلا يصدر اثره ذلك الفاعل الى المطالب التصديقية
فلا يوجب عليه ان الالقاء لا يكون اثر الفاعل فاعلم
قوله واما بناء على انه حاصل في الجواب
فغير الذي لا يمكن من حكمه كانه لا يوجب عليه
ب تصديقه ومعناه لا انها واسطة بين القوة لعاقلة

وحين سأل المطالب للكتبية فذكر الكتاب لا بعد ان يرا
 بالمطالب معناه اللغوية وج لا حاجة الى تقدير فان المطالب
 ايضا مطلوبية من ان المعلومات المعروفة فانهم **قال**
الش واما نعم مراعاتنا الذين قدي لم يصف لان
 ان رعاية المنطق عامته برنفسه عام و رعاية شرط
 اقول في كلام شارح حيث ان نعم مراعاتنا لان المنطق
 ليس بلفظ نعم في الخطا اشارة الى ان في كلام المنطق
 وارتكاب ذلك للتشبيه على ان الرعاية ايضا لابد
قال الش فالآلة منزلة الخبير انما قال منزلة الخبير لان
 عرض عام له في ما سبق به اورد عليه بان في المنطق
 مباحث القول الشارح بانه لا يجوز التعريف بالعرض العام
 التي منه اودع لفصل ليقول تدفع ذلك قوله ويستدرك
قال الش والآلية في المنطق ليس بلفظ لان
 ان الآلية تخصر للمنطق بالقياس الى نفسه فان بعض
 الآلة لبعض لاننا نقول ان حصول الآلية لبعضها

ش

اننا

لا يغيب

الى بعض الآخر لا نفسه وحصول الآلية له نفسه بان
 حصول الآلية كغيره من سائر باقي سائر الى نفسه بقول
 ان الآلية لا يحصل بسبب من سائر باقي سائر الاستد
 آخره فان حصول بعضه من بعضه بطريق
 لا يسجد فاق **قال الش** وهاهنا فائدة جديدة
 في تعريف المنطق بالرسم فائدة جديدة هي ان
 الشروع في العلم معرفة سبب سبب لا سبب حده حقيقة
 بناء على ان حقيقة كل علم مساند ذلك العلم الى
قوله و هو صريح وانا محتج اليه ليرتبط بسبب
 السائل المراد بالسائل المحولات المتعلقة بالعرض
 بالبرقوله وانا محتج اليه ليرتبط بسبب تلك المحولات
 انما يرتبط بسبب العرض بعضها ببعض بحيث
 جعلها عمدا واحدا على ما ذكره ويكون ان يراد بها القوا
 وقيل المراد بالسائل قول شارح حقيقة من علم
 مساند ذلك العلم من القضايا المذكورة في العلم

وليس ذلك من مقتضى الشروع في لزوم الدوام
 سالما غير من الأول من مقتضى الشروع في لزوم الدوام
 قال فينبغي ان يحسن اذا اخذ العلم عبارة عن جميع
 كان معرفة سجدته مرفوعة في جميع المسائل بمعنى تصور
 لا بمعنى تصديقاتها كما اذا اخذ العلم عبارة عن جميع
 المسائل يكون معرفة مرفوعة في تصور تلك التصديقات
 وتقرر لمنطق جميع تقديرات تصديقات مسائلها
 تقديرات مسائلها لا يمكن جعل مقتضى الشروع في
 فقول وتقرر لمنطق جميع تقديرات التصديقات كما
 اشرع قد سرت لم يعرف من هذا الوجه مقتضى العلم
 في جميع المسائل بطلان في تصديقاتها بالمثل ايضا
 لا يمكن حقيقة العلم من تصديقاتها بالمثل الى حجة
 يقال معرفة الشيء سجدته يحصل معرفة جزاءه لعمدة
 كما حرج به ليعرف ولا شيء من هذه التصديقات
 مما لا يعلم كيف يحصل معرفة سجدته بتصور جميع تلك

المسلم

تصور

التصورات والجزء من مقتضى الحقيقة
 كما يكون بالجزء المحمول بدون بالجزء الغير المحمول
فولس ولا كان تصور جميع تلك التصديقات
 مستغنى عنها لا سيما في مقتضى العلم بالجزء
 ان يكون معناه ان ذلك مستغنى عنه في الشروع
 فيقال ايضا لانه لا بد من تصور تلك التصديقات
 لتخصيص كل مسألة وهو مستغنى لانه يلزم الدوام
 فقول لا بد هناك من شأنه فان مقتضى
 ليس ذلك من مقتضى الشروع في لزوم الدوام
 فقول لا بد من مقتضى العلم بالجزء
 بخلاف ما اذا قيل ان مقتضى العلم بالجزء
 حينئذ لم يتصور مقتضى العلم بالجزء
 لا بد من مقتضى العلم بالجزء
 ل الشئ بيان الاول انه لو لم يكن منطق
 انه يمكن ان يوجد هذا البيان بوجودين الاول

لو لم يكن المنطق بدنيا لكان كسبيا ما خرج من خصيص كل
 مسئلة منه الى قانون اخر مناسب له وذلك
 ايضا نظر فيحتاج ايضا الى قانون اخر نظر فاما ان
 او يتيسر والثاني انه لو لم يكن بدنيا لكان كسبيا ما
 من خصيص كل مسئلة الى قانون بقية لمعرفة طرق
 وذلك القانون ايضا نظر فاحتج من خصيص القانون
 اخر وحكم جرا فاما ليدور او يتيسر **قال الشافعي**
 المنطق مجموع قوانين الاكتاب التي يقال هذا الكلام
 في التفسير لا يقال في ذلك اثباتا لمقدمة لمقدمة
 غرضه اثبات الدور او التسلسل في تقدير نظرية العقل
قال الشافعي وتقرير الجواب في المنطق ليس بجمع جواهر
 بدنية والالا يستغنى عن تعليل فيه بحث وهو ان
 عن تعلم المنطق يدعى المعارض فلا بد ان في طريق
 فذكره في الحال مقدمة في مقدمة انه يمكن ان يقال
 فيه تبيينها في ضعف مدعاه فكيف في تفسير المنطق

والاشافعي

والالا يستغنى عن تعليله وهو ظاهر البطلان مع انه لازم
 في **قال الشافعي** بدنيا جرائه بدنيا القواعد
 المنطقية بعضها فردية كالشكر الاول متبع والقبيل
 الاستثنائي متبع لولا يتوقف جزم بقدرها الا
 اطرافها التي يكفيها التبيين في مقدمات اصطلاحية وكما ان
 القواعد بين بدنية ان كذا لك الحكم الجزئية المندرجة
 فانك اذا وقف في قياس موضوع في هيئة الشكر الاول
 مثلا وعرفت من النتائج جزم بانه متبع لا خاف
 قوله كذا شكر الاول تابع لان الشكر الاول ليس جزم
 المنطق بدنيا فردية افراد مبرمجة المنطق وانما مسئلة
 الشكر الاول متبع على ما ذكرنا فانهم **قوله** فان
 استفادة لبعض الكتب محصلة في جواب لا يتم فانه
 هذا التقدير ايضا يفرم فلهذا لان استفادة بعض الكتب
 البدنية انما يكون بطريق النظر فيحتاج في معرفة صحة
 النظر وفده الى قانون اخر بدنيا ونظر باستنبط

معرفة ذلك فنظر ولاكت لم يستبان تلك المعرفة
 ذلك القانون ايضا بطريق نظر فخرج فمعرفة
 الى قانون حشر بسنط هرت بطريق نظر فخرج
 قانون معرفة فنظر و لم جرا فان ان يدور و ينقل
 قال المصنف فشر لم يخرج تقرير سوال لم يقال في منطق
 من البديهيات بجميع جزاءه ولا الاستغنى عنه فليكن
 المقدم حق فالتا شد اما اثرية فطاهرة و اما حقيقة
 المقدم فلا لو لم يكن ضروريا بجميع حشر ان كان نظريا
 بجميع جزاءه و بطلانها وكيف كان حشر حصول
 الى الاكتساب الموجع الى المنطق و ذلك لا فضا
 الى الدوراد النسب الى المنطق و تقرير بجزا اب لم يقال
 بان علم المنطق لو لم يكن ضروريا بجميع جزاءه لا فقد
 حصوله الى الاكتساب الى المنطق و اما بديهي
 ان لم يكن في العلوم تنزل لا يحتاج حصولها
 الى الاكتساب الموجع الى المنطق هو ممنوع **قوله**

اما الله و نظيره و اما المنطق فانه
 اذا كان نظريا فهو كالمركبة
 يحتاج الى اكتساب الموجع الى المنطق
 و اما لو غير شبيهة فبشر النسب
 ج

وروان

وروان ابطال كونه بدبيا او متعنه ان كونه بدبيا و كسبيا
 لا يتصور كونه حشا جاليد حشر لم من ابطال على تقدير الاحتياج
 الذريع له **قوله** لا تنق له لا تنق لا ابطال كونه
 بدبيا و كسبيا معناه و لنم ذلك الا بطل لا يتحقق
 بكونه حشا جاليد حشر لم من ابطال على ذلك التقدير
 عدم الاحتياج فانه يجوز ذلك الا بطل على تقدير كونه
 المنطق غير محتاج اليه فبذلك منه الاحتياج فقد ظهر ان كونه
 بدبيا و كسبيا بالنظر الى نفسه لا يلا حظته الاحتياج
 اعد **قوله** و اما لثاني عبارة عن الكبر المطوية
 و هو ان كسبيا لا يحتاج اليه فركت ب نظريات
 لا غير قوله فلا يحتاج اليه فركت ب نظريات **قوله**
 ان لا يتميز عنه فبشر اما ما لم يقبل ان لا يتميز التام
 لا يحصل الا بعد العلم بالمرضوع لوار لنم يحصل بالركن
 من العلوم الثمانية فاجواب لنم يقال المراد بالتميز لثاني
 هو التميز الكائن للذريع لا يحصل الا بالجميع على ما شر

قوله فذلك عرّض عليه ان لا يقبل ^{العلم}
 عرّض عليه فانه لو كان المقصود التصديق بالجوهرية
 لم يوجب الاعراض وحيث ان بالي ص والعام المطلق
 والتصديق **قوله** وجب في ذلك ان لا يوجب للمعروض
قوله بل للمعروض ما تضمنه الجوهرية فانه ان نتجبه
 بالجوهرية من مقدمات الشروع لا تفرض الموضوع ^{بنيان}
 منه هذه العبارة فانه من الجواب لو كان التصديق ^{بنيان}
 يتوقف على تصور الموضوع المطلق وهو يتوقف على تصور ^{المعروض}
 الموضوع وجب ان لا تعريف مطلق الموضوع حتى يمكن ^{التصديق}
 ان بالجوهرية **قوله** المحاصصة كما في محصلة ^{ان}
 المطلوب في المقام لو كان تصور ما صدق عليه موضوع
 المنطق كما يتبادر من العبارة لم يمتح الى معرفة موضوع ^{المنطق}
 اصلا كما ذكره المعترض لانه عارض له وان كان ^{المطلوب}
 التصديق بالجوهرية كما ذكره القائل بقوله بل لمن
 رجع الى بيان مفهومه وعلم انه يمكن محله كما تقوم ^{في}

على ما مر

كما هو الحق فان معرفتهم لما كان العلم بالخاص ^{الخاصة}
 انه لما كان المقصود التصديق بان الشئ الفاضل ^{موضوع}
 المنطق وذلك لا يمكن الا بعد معرفة مفهوم موضوع ^{المنطق}
 العلم بالخاص ليس بمفهوم وهو موضوع المنطق مسبق ^{بالعلم}
 بالعام ليس لمطلق وهو مطلق الموضوع وجب ان لا يعرف
 مطلق الموضوع بتصديق معرفة موضوع المنطق فيمكن التصديق
 بالجوهرية **قال الشافعي** لتعجب الاحتمالات ^{ان}
 ان تعجب بالقدرة ان قبل تعجب من ان الانفعالية لنفس
 عند ادراك الامر غيرية فلا يمكن ان لا بد من ^{الادراك}
 وهو ادراك الامر غيرية فلا تعجب لطلب ^{ادراك}
 الامر غيرية ايضا فانهم **قوله** علم ان الجوهر ^{الامر}
 انه من الاشياء لانه انما الا حصة ^{الامر}
 من ان الجوهرية انما هي ^{الامر}
 ثبوت له فيما لا ينفك عن محمول سئل من سئل ان ^{الامر}
 ذلك ان هذا الكلام ان الوسيلة بين ^{الامر}

لم يصدق هو ما يفيد العلم بثبوت الشيء سواء كان
 بثبوت ذاته كقولنا في الزيادة اثبت لقائهم لمثلث اولاً
 جزو الوسط فثبت وهو ما يفيد الحق في الشيء في الوجود
 في كونه كان العلم محذوفاً به شيئاً وكسباً والوسط
 هو الوسط في البروت والقيمة التي هي في واسطة في
 يكون به يثبت ولا يكون من المطالب القيمة واما القيمة
 التي هي في واسطة في البروت فربما يحتاج الى واسطة في القيمة
 كما ذكرنا فيكون من المطالب القيمة اذا قد قيل ان يكون
 الترتيب الاشياء لذاته لا يكون بينهما وبين تلك
 واسطة في العود من حيث يكون معد من الحقيقة كما
 بالقوة الذي هو واسطة في عود في الحكم للسان في
 الحكم عارض له في الحقيقة واما في ثبوتها
 الاشياء فربما يحتاج الى الواسطة وما ذكرنا من ان
 بالواسطة هي الواسطة في البروت او معد من حيث يقع
 ايضا في كونه كيف يكون الواسطة مباني في نفسه بما يقو

فيجب

بقوله لانه حين يقال لانه كذا او لانه ليس كذلك
 الما حارة لانه ما نعلم ذلك **قال الشيخ** في
 بالارادة ان لا يتحرك بالارادة فيكون عارضا للسان ويكون
 جزء مفهوم الحيوان فلا يكون عارضا للسان ويكون
 يقال المراد بالمتحرك بالارادة بالاعتقاد ان يقال
 كونه جزء من الحيوان تردود هذا جزءا لثانيه مع انه لم يثبت
 في المثال لم يثبت بشرط وجوده في نفسه لم يثبت بعينه
 لان لم يثبت عنه في العلم هو الا ان لم يثبت في نفسه بالاشياء
 المطروحة لانه في غيره او لم يثبت في نفسه في احوال
 كالان من حيث انه انسان واللاحق بالواسطة في الخبر العلم
 كما لم يثبت من احوال الانسان من حيث احوال الحيوان
 حيث علم الانسان من حيث علم الحيوان ان كان العلم
قال الشيخ اذ لا يخرج علم الانسان عن علم
 الاحقة لا يفيض بالواسطة انه جسم فان الجسم من
 الابيض في خارج عن مفهومه اذ مفهوم الابيض في

لا يابس واما كونه جسما او غيره فهو خارج عن مفهومه
 وجب كما لم يكن العارض للابيض بواسطة ان
 فيه بحث فانه ان اريد ان الجسم خارج عن مفهومه
 فليس لكن الحركة الارادية لا تنفي المفهوم وان اريد
 خارج عما صدق عليه الابيض فلا نسلم لان الجسم حين
 له ان تغير انما تنفي واقسم فان الحركة لا تنفي له
 الابيض بواسطة الجسم الخارج عن مفهومه الصادق
 على الذات والمعتبر هو الخروج عن ذلك المفهوم لا عن
 الذات فنقول انه لمعتبر ههنا هو بواسطة عرض
 وهو لا يكون معروضه له ذلك العارض فنقول ان
 الترتيب الجسم ههنا ان اريد بها ما صدق عليه الجسم
 بعينه ما صدق عليه الابيض فلا يتحقق بواسطة وان
 اريد بها المفهوم فلا يكون الحركة عارضة له ولا يتحقق
 الذي يندفع به السؤال ويندفع به الاشكال يحتاج الى
 ما افاده الاستدلال فسترده منه ان الحركة عارضة

لا يابس



الابيض بواسطة امر خارج عن مفهومه ما صدق عليه
 عليه الابيض من حيث انه معروض لبياض غير ما صدق عليه
 الجسم من حيث هو يتحقق بواسطة فاعلم ذلك فانه قد
 سبق الالبينية ولباحث الحقيقة **قال الشافعي**
 الاخصر اسطرغا كما لم يكن العارض للجسم بواسطة
 ان ان كان اوجز وجهه كما لم يكن العارض للابيض بواسطة
 ان ان كان **قال الشافعي** الحركة العارضة لها سبب
 النار قد يقال له الحرارة العارضة لها غير الحرارة العارضة
 لها فلا يكون لها واسطة فمعرضه في البرهان
 في الاول تدبر **قوله** الا انها ليست مستندة اليها
 لا في الخارج الاخصر ايضا مستند الى الذات والعارض
 مستند الى الخارج الاخصر مستند الى مستند الى الشئ
 مستند الى ذلك لا غير فدون العارض للخارج الاخصر
 مستند الى الذات فمصلحة كما العارض للسادس لا نقول
 فرق ما بينهما فانه الامر السادس هو معروض للعارض

واما في هذه الاقسام فانه لا يخرج الاخر فهو ان كان
 للعارض كونه غير عارض للذات فلا يكون مستند اليها
قال الشارح اشارة الى الاعراض الذاتية واما في هذه
 مقام الحدود الظاهر ان اقامه عطف على اشارة كون
 عن الاعراض الذاتية لا يجب اقامه الحد مقام الحدود
 وكما يجب اشارة الى الاعراض الذاتية فمات **قوله**
 المراد انها مطلقا مخرج المنطق الى جهة صيرورة الكلام
 وضع غير اعراض وتقرير الاعراض هو المنطق في كل معلوم
 التصديقية والتقصيدية مخرج المنطق لمن اراد ان يثبت
 موضوع المنطق فهو في هذا المقام ان المنطق لا يثبت
 عن جميع احوال المعلومات لان في احوال المعلومات
 كونها موجودة والمنطق لا يثبت عنه ولما اراد ان يثبت
 مخرج المنطق من حيث الاتصال كان الاتصال مرتبة
 الموضوع ومن حكمه في لزوم كونه مسما في ذلك العلم ان
 لا بد من كل علم من كون موضوعه مسلم الثبوت فلم يكن

الاعراض المطبوعة لها في العلم بل يجب ان يكون البحث
 عن احوال العرف للموضوع بعد اعتبار كونه موضوعا
 لتقرير المنطق فهو المنطق الموضوع هو صحة الاتصال
 وفيه في القياس لظهوره في القيد من موضوعات العلوم
قوله اشارة الى الاتصال الى مجرد تصور لا جهة
 فانها اذا حكم على معلوم تصور رتبة رسم واحد كان معناه
 انه موضوع الى الجبل والتصور رتبة واسطة ضمنية وبذلك يتبين
 عدم صحة ما قيل من انه ليس المنطق مستند محورها الاتصال
قوله اتصالا خاصة اعلم انه الفصل والخاصة بحث
 عنها في ما ذهب اليه المصنف نارة من حيث الاتصال ذاتية
 من حيث يتوقف عليها الاتصال **قوله** وذكر الجزئية
 هنا على سبيل الاستطراد لان بحث عن الموضوع او عما يتوقف
 عليه الموضوع الجزئية ليس شيئا منها فيكون ذكرها هنا على
 الاستطراد ولما كان لا بد ان يبحث في الموضوع عن
 لانه مما يتوقف عليه الموضوع الى التصديق **قوله** فانها

ما يتوقف عليه الاتصال بالجهول المقصد لغيره في الظاهر
 فيجوز في القسم من احوال المعنى ما يترتب من الترتيب في
 الاتصال بالجهول المقصد فيكون المعنى ما هو
 ومحولات **قال الشارح** وهو من الوجدان
 المقصد ليقال ان الموضع والجهول من غير الموضع
 الى المقصد في الوجدان من غير المقصد في الوجدان
 الى المقصد في المقصد لانا نقول المراد به الموضع
 الغريب البعيد لا مطلق الموضع كما يشير اليه في الحاشية
 وهو المراد من كلام الشارح في الفرقين ثم الكلام
 ولم يتجوز الى المقصد في الذكر **قوله** ولان
 ان هذه النوعية لا حجة اشارة الى دفع ما قيل في ذلك
 انما ينبغي تقديم شرح طبعنا ان لو كان كمرامونا
 قبل مقدمات مقدم على كمرامونا من غير المقصد
 لوجب كونه الكبر في الشكر الاول وهو ممنوع فانهم
قال الشارح اما انه ليس عندنا ان غير الظاهر

انما ينبغي

تقديم قوله اما يحتاج اليه المقصد في مباحث طوبى
 الذي في مقدمه مع تلك المباحث لوجب التباين
 اما انه ليس عندنا ان يكون المقصد في مباحث طوبى
 بدون تلك المباحث يقع المقصد في مباحث طوبى
 المقصد في بقوله اما انه ليس عندنا فانهم **قوله**
 كذلك لا يستدعي مقدر نسبة الحكمة الى الوجدان
 كان كونهما اولا لا قبل تصور نسبة تابع لتصور طوبى
 كانا مقدرين بالوجه من القضا مقصورة بالوجه
 كانا مقدرين بالوجه من القضا مقصورة بالوجه
 وهذه المعنى لا يمكن تحقيق نسبة الحكمة لا يتوقف
 تصور **قوله** وهذا الظاهر والذين في المقدم
 في التقدير في المقدم والذين في المقدم
 في المقدم في المقدم والذين في المقدم
 في المقدم في المقدم والذين في المقدم
 في المقدم في المقدم والذين في المقدم
 في المقدم في المقدم والذين في المقدم

في الاول مع امر آخر وهو عدم التقدير قوله الامور اذا
 حسنة ان يقول الامرين وقد وجد بان معنى كلامه ان
 لم يكن لقوله لا شئ الحكم من جهة معنى حيث كونه لبيان
 اما في الاول فلا تارة ولا عن احتياج التصديق الا
 النسبة و شئ النسبة بدون تصور لا واجب ان
 واما في الثاني فلا بد من استبعاد التصديق فنسبة
 و متناعها بدون تصور لا يستلزم ذلك مع
 تصور النسبة الدليل الا ببيان في هذا التقدير فان
فالشاح او بقاء النسبة الى جزء من
 في هذا التقدير ايضا لم يكن لقوله من جهة معنى فان الابقا
 ايضا يتحقق بدون تصور فنقول في هذا التقدير لو كان
 الابقاع فلو لم يفرص في مختصر هذا الكلام هو ان
 لو اريد به في الموضعين الابقاع والامتناع لم
 استبعاد التصديق تصور الابقاع والامتناع
 باطل فقال سائر لانه بطلان لازم وانا بطلان ذلك

لو كان الحكم

لو كان الحكم ادراكا اما اذا كان فعلا كما في المصنف
 فيستبعد التصديق تصور الابقاع فان ثبت مستدل
 مقتضى المقتضى بان يرد من استبعاد التصديق تصور
 بطريق الجزئية حيث قال لا بد فيه من تصور الابقاع واما
 بهما عدم المصنف وغيره اليه بل المصنف مخرج بخلافه
 السائر وقال لانه الملازمة المذكورة انما هي بينهما بقول
 لا اريد به الابقاع النسبة يرد من استبعاد التصديق تصور
 الابقاع وكيف ثم وقد فرق بين قول الامام في تصور
 و قول المصنف في عدم تصور عطف الحكم في قول الامام في
 في المضاف ومنه عطف عليه في قول المصنف فانه عطف
 في المضاف لم يرد من الاستبعاد المذكور اصلا فان ثبت
 الملازمة بان لا يصح لعطف في قول المصنف ايضا في
 المرجحة المذكورة ولا ينبغي ان فرس في الملازمة وانها
 لا بد من عطفه فحين الحكم وادراكه فان تقديم منع الملازمة
 اوله ان لا ينبغي ان يفهم في هذا المقام فانه في الملازمة

ترتف فيه الاقدام **قوله** هناك وجوب رابع
 ما يلزم اذا اريد به في الموضوعين الاتباع من مستند عال
 تصور الاتباع وما يلزم اذا اريد به النسبة في الموضوعين
 لئلا يكون لقوله لا شاع الحكم من جهة **فالشك**
 قال الامام في المحصر تصديق لا بد فيه ثلث تصوراته
 قال المصنف شرح المحصر ليس غرضه ان تصديق عبارة
 عن هذه التصورات لثلاث لانه لو كان عبارة عنها لوجب
 لزم تحقيق ما به تصديق كما تحقق هذه التصورات
 ومنه يتبين انه ليس كذلك بل لابد مع هذه التصورات
 الثالث من الرابع وهو اتباع الحكم بالارتباط بالتصورات
 الطرفين ولا يلزم منه لئلا يكون التصورات حقيقة
 زائدة على هذه التصورات لثلاث لان تصور الاتباع الحكم
 بالارتباط بين الطرفين كما يكون شرط خارجا عن حقيقة
 التصديق بل الداخلة في حقيقة مع التصورات لثلاث
 اتباع الحكم بالارتباط منها فقط لا تصور هذه الكلمة

شرح بفعلية

منج بفعلية الحكم وشرعية تصوره ما علم ذلك غاية
قوله ايضا ان يكون ذكر الحكم من جهة **فالشك**
 يلزم ذلك اذا كان الحكم ادراكا اما اذا كان فعلا
 فلا لذكر الحكم من جهة التصوره استلزم عليه فاعلة
 لا يخلو تصديق من تصور الحكم عليه به وتصور الحكم
 هذا ولفظ ان يقول في الحديث في قوله لا تسلك
 تقتضي وجوب تحقيق هذه التصورات عند تحقق ما به
 التصديق لكن لا يلزم منه لئلا يكون هذه التصورات
 داخلة في ما به تصديق لئلا يكون صورها
 عند ما به تصديق للاثبات داخلة فيها بل انما
 هي شروط الخارجية عنها والشرط وحول هذه التصورات
 منها حيث قال لا بد فيه لقول يمكن لئلا يجاب بالامر
 توقف تصديق عليها مع قطع النظر عن غيرها
 وشرطها او غرضه بان تقدم تصور على تصديق
 او يصحح ويبان التوقف فاقول **فالشك**

واما المقالات فثبت الاول في المفردات فان قلت
 بالمفرد اما هو مفرد من اللفظ او ما هو مفرد من المعنى
 يكون شاملا لها وفي الاولين ظاهر والثالث
 فانه لعدم شموله لمفرد المركب في الجواب انما يتقار
 وانما ذكر بحث الالفاظ بالتبعية في هذه المقالة **فول**
 في المنطق اذا اراد ان يعلم غيره انه محقق ان
 اشارة جوازها لا توقف اعادة المعاني مطلقا
 واما على الالفاظ فتنظر المنطق في الالفاظ من جهة تعميم
 الجهرل علم من منطق وغيره بالقول اشارة **فول**
له بر نقول بحكمة بل للترقية فان في الوجه الاول
 كان مفيد خاصا والمفاد عام وقر الارب الشاكن
 مفيد عام والمفاد خاصا لكن التعميم والتخصيص
 بوجوب الترتيب لا يخفى على المتأمل ويمكن له ان يكون
 نقول توجه آخر الكلام اشارة رحمه الله محققا
 توقف اعادة المعاني مطلقا واستفادتها على

في اراد استفادة المعاني المنطقية من غيره او انا
 اياه محتاج الى الالفاظ فنظر المنطق ليس الا انه
فول في الجواب انما يتقار
 المقصود ان كل ما دل عليه من زمان من الازمنة الثلاثة
 فهو ممكن فانه حال محض من بلغة العرب من لغة
سبحر فول انما يختص به القيمة فيظهر الى غيره
 ان المسموع من الالفاظ لا يظهر العلم بوجود الالفاظ
 الدلالة لبعضه فانه يعلم وجود الالفاظ من الالفاظ
 فلا يظهر لانه المسموع من الالفاظ من الالفاظ
 المسموع من غير الالفاظ فانه لا يعلم وجود الالفاظ
 اللفظ عليه عقلا فيظهر لانه اللفظ **فول**
 انحصار الدلالة اللفظية من الرضعية الى جهة
 فخرج اشارة شرح القاضية انهم لم يثبتوا
 بين المفرد والاثبات سخرم ليقولوا على حقيقة
 بالانحصار اما استقراره لا يكون كذلك فثبت

الاستقراء سواء كان في الجزئيات كاستقراء
الدلالة لفظية مثلث اذ في الاجزاء كاستقراء
في اجزاء ومن هنا مرنا بقضية ان كانت مقبولة
فالتحجج الى دليل وان كانت استقراعية فليست
لو كان هناك قسم جزاء وجدنا بالنتيجة لكنه انما لا
فالمقدم شدة والملائمة لمثبتة **قال الشارح**
لا تنقضي بغير الدلالات جعفتا لم يتعرض لانقضاء
حد كعدم تنقضي الالتزام بالآخر لعدم الاطلاق
مثال ويمكن تقريره فيما اذا كان اللفظ موصوفا
واللازمه ومجموعهما فاذا لم يقيد حد الدلالات بتوسط
الوضع لا تنقضي حد كل من الدلالات بالآخرين
اذا اريد من ذلك اللفظ الجرح فدلالة على الالتزام
بالتنقيح و حد المطابقة صادق عليها واذا اريد من
ذلك اللفظ الملزوم فدلالة على الالتزام بالانتماء
و حد المطابقة و التنقيح صادق عليها واذا اريد من

اللفظ اللزم

اللفظ اللزم فدلالة على مطابقة و حد التنقيح و
صادق عليها فانه **قال الشارح** والادام
اللازم لغيره **قال الشارح** كما ينسب فانه موصوفا
للجرح لا يخفى اننا ليست بموضوع للجرح المعين بل مفهوم
صدق عليه و كذا كنت عدت من الكلمات التي تخرج
في فرد و كانت اراد به ذاك **قال الشارح**
اذا اطلق الاسكان و اريد به الاسكان الخاص كان
عليه الصواب **قوله** و اريد به الاسكان الخاص
الاسكان كما طرح يدل على الاسكان الخاص بالمطابقة
و يحيدل على الاسكان العام بالتنقيح و لا دخل للارادة
الدلالة **قال الشارح** و يصدق عليها ايضا
دلالة لفظ الاسكان على الاسكان العام **قال الشارح**
فخرجت تلك الدلالات اخرجت عن حد المطابقة دلالة
لفظ الاسكان على الاسكان عين اطلق على الاشياء
الخاص **قال الشارح** في تلك الصورة اريد

يطلق الامكان ويراد به الامكان النقيض **قال الشارح**
 لتحقيقها لتحقيق دلالة الامكان بآراء الامكان العام
قال الشارح مع انه يصح عليها اربع دلالات
قال الشارح وضحت فيه الا بقية من المطابقة
 الوضع وضحت التزامية من المطابقة لا بقية بخرجه
قال الشارح ولم يفقد دلالة تضمنه هذا الشرع
 فربما ان الاتفاق تضمنه التزام بالمطابقة **قال الشارح**
 وصدق عليها اربع دلالات لفظ الامكان على الامكان العام
 حين يطلق لفظ الامكان عليه **قال الشارح** وضحت
 عنه بخرجه المطابقة من تضمنه لان دلالة لفظ الامكان
 على الامكان حين يطلق عليه ليست بواسطة ان اللفظ
 لم يكن تعبيرية بل بواسطة لفظ الامكان موضوعا
ايضا قول وانه ابره الدلالة المطابقة **اعلم ان**
 الدلالة بالفهم مضافا الى الفا عدد المفعول اعم من
 او لفظ او بامتنال الدنهر من سماع اللفظ لا الفهم من الشارح

في تفسيره

ولا غير المقصود اذا الاستنباط فان الدلالة صفة للفظ
 بخلاف الامتنال من اللفظ وانما هو بسبب حاله فيه
 غير حاله لفظ تشبيها بفهم لغته او بتفسيره اليه
 فغيره هو بالمتاح على ان ثمرته من تلك الدلالة الفهم
 الامتنال فاما **قول** وكذا اذا علم بشاره الى الجواب
 وضحت وهو دلالة اللفظ على المعنى المطابقة اما تحقيق
 اذا اراد بذلك المعنى فان اللفظ عالم بوجوده فربما ارادة
 احد معانيه لا يفهم منه معنى فلا يكون يعلم بالوضع كما في
 المطابقة بل لا بد من اشتراط قرينة الارادة فيها فانه
قول ومصدر الجواب انه لا دخل لارادة في الدلالة
 فانه اذا علم ان لفظا موضحا لسان متعددة فمعناها
 يفهم معانيه باسرها وان لم يعلم لم يرار المتكلم ما راها
 فانهم **قول** ولا يمكن ان يكون اللفظ موضوعا لمفهوم
 صيته يعني كما لا يمكن ان يكون اللفظ والاعيان غير متماثلين
 بالالتزام لا يمكن ان يكون اللفظ موضوعا لمعنى كسب

اجزاء غير متناهية طرفة تفصيلا عند الوضع حتى يتم ان
 اللفظ والاعيان معان غير متناهية طرفة بالتضمن فلا بد
 من ان يعبر بما يقارب نسب اللاحقة مفهومة فانها غير طرفة
 تفصيلا عند الوضع بطرحة اجمالاً وبوضع اللفظ فانهم
قولهم ما وضع غير متناهية اجزاء عن الوضع العام
 كوضع اسماء الاشياء فان هذا مشروط بكونه
 من اقسام الوجود بوضع واحد بدل كل واحد من تلك
 المتناهية ولا مطابقة **قال الشارح** ولا يشترط
 فيها الفرق الى جرح الظاهر ان المقصود بيان عدم
 الدلالة التزامية بالعدم في جميع اشياءها بال
 الدليل لا بيان عدم اشتراط الوجود في جرحه بل ان الوجود
 فان يفرض بشرط تحقق دلالة الالتزامية عدم وجود الوجود
 الى جرحه في تحقق الدلالة التزامية فظهر من ان يخفى على
 عيناك فظهرت وليد اخر على عدم اشتراط الوجود في
 الجرح تدبر **قال الشارح** على ما في المتن

العلماء القويين

تخصيص

شمولية او نوعية او جنسية القريب فالاول كما اشعر الله
 انما نأخذ ما قبل للبعد والثاني كما لا يمكن فانه يحجب عنه ما قبل
 للبعد والثالث كما يعقب فانه يحجب عنه ما بعده
الجواب **قال الشارح** واما استلزام المطابقة
 الالتزام غير متيقن لان التزام الجرح محقق ان
 هما لا التزام غير معلوم لعدم العلم بوجود ما هو شرط ولا
 له التزام في جميع الصور وهو وجود لازم يلزم من نقص
 الشرط لقصوره واستلزام عدم العلم بوجود بشرط عدم
 العلم بوجود بشرط **قال الشارح** الجواب ان
 يكون جرح الالهيته لا يستلزم شيئا كذلك لا ينقضي
 لان كان جواز اللفظ مفروضا لمعنى بسيط عند تحقق
 عدم استلزام المطابقة لتضمنه فينجز ان يكون جواز
 ان يكون جرح الالهيته لا يستلزم شيئا كذلك عند
 تحقيق عدم استلزامها الالتزام لاننا نقول فرق بينهما
 فان الجواز في الاول متعلق بكون اللفظ مفروضا للسيا

بمبني

واما وجود ما مفقود بخلاف الثاني فانه يتحقق بوجود
 اللاحقة فان وجود ما يتحقق لا يستلزم شيئا غير معلوم ان
 اذا لم يعلم كون اللفظ موصوفا لم يتحقق علم يتحقق
 استلزام لفظا بقية التضمن فنقول معنى الاستلزام
 تحقيق تحقق ولبس بظنا بنية فاذا وضع اللفظ با
 لما تحقق لفظا بقية بدون التضمن تامل **قال** **الشام**
 وقلنا انها ليست غيرا لقائل ان يقول اللازم للشيء
 ما يلزم من تصور المعلوم تصور ولا يلزم من تصور اللاحقة
 تصور انها ليست غيرا بل تصديق به وكنى الجواب بان
 تصور اللاحقة اذا استلزم به تصديق فيستلزم
 كروا احد من فرضها ونسبة **قول** **لو** **استلزم**
 كمر تصور تصديقها هو باطل قطعا والاراد من ادراك
 امر واحد ادراك امور غيرنا هية **قال** **الشام**
 فكثيرا ما تصور ما هيات ولم نخط ببالنا غيرا فبند
 هذا اعتراف بعدم استلزام لفظا بقية اللازم وادراك

بالبيان

بالبيان لان هذا حسب اللفظ من حيث هو مانع جاز ان
 ما هو في اللفظ له هية وبيان لمراد غيرنا من قولنا ولم نخط
 ببالنا غيرا مفهوم لغيرنا ما صدق عليه الغير فلا يلزم
 فليقل **قول** **فد** **يؤثر** **فهم** **مفهوم** **التضمن** **و** **اللاحقة**
 ان كونه لقائل كونه جزوا حادثة قبل ان تتضمن مفهوم
 من حيث هو جزو وصف الجزئية مفر خارج لادراك
 تستلزم تصور الكلية ضرورة تصانف الكلية
 فالتضمن بدون الاثرام غير موجود ومحصود الجواب
 انما تصور كثير من الكتب مع انه يؤول مع كونه كذا
 وغير مفهوم الكلية والجزئية ليس مفقودا لم تتضمن
 الجزاء من حيث انه جزا ان يتضمن فهم الجزاء مع وصف
 الجزئية بل معناه فهم الجزاء بوجه كونه جزا سبب
 من اللفظ كونه جزوا مفهوم اللفظ سواء لوحظ في
 تلك وصف الجزئية لولا **قال** **الشام**
 اللازم مما ذكره ليس يتحقق عدم استلزام التضمن

غير المقصود نظر الاستزاد في سبيل القطع انظر ما ذكرنا
 عدم استزاد التضمن في سبيل القطع الالتزام فانهم
قال الشارح وانما قيد بالحيثية حرار من التبع
 قال المصنف في الجامع وانما قيدنا به هذا ليقدر يخرج
 وجود التابع الاغصم في غير ضرورة وجود المبتدع الاخص
 كوجود الحرارة بدون حماسة النار فان وجودها
 فيها ليس حيث انها تابعة لها قط وان كانت ثابتة
 فنقول مطلق الحرارة تابعة لخاصة النار والتابع حيث
 انه تابع يمتنع وجوده بدون المتبوع فيلزم اشتراط وجود
 مطلق الحرارة بدون حماسة النار وجوب ان لا
 ان التابع مطلقا لا يوجد بدون المتبوع بل التابع
 بالمتبعية كذا لك المبتدع لا يوجد بدون متبوع فحرارة
 لا يوجد بدون النار لكن مطلق الحرارة يوجد بدونها
قوله فان اردت التضمن نفس مفهوم كما يفهم
 هذه العبارة اعلم ان قولك من حيث هو كذا او تقديره

انما هو

التضمن كما فرقك الان من حيث انه يقع وبزول
 عنه القوة موضح لطب وقد يراد به لتعليل كنهه قولك
 النار من حيث انها عارة بتجني الاراد وهو قوله تضمنها
 من حيث هو تابع ليست من قبيل التضمن وانما لا يكون
 بالتابع ههنا مفهوم التابع لادانته حرارية يقيده
 او تعديله لمفهومه فحينئذ لا يكون مفعول
 ان التضمن مفهوم التابع **قوله** لكن يتجوز
 الشرح رحمه الله من ان الالتزام قيد بالحيثية قد علم
 انها حتمية وقد قررنا المختصات ان كبرى التغيير اذا
 كان احدى الوصفيات الاربع كانت نتيجة للتغير
 فيقيد التغيير المذكور ان التضمن والالتزام لا يوجد
 مطلقا بدون اطلاقه اقول فحصل بالحيثية جهة
قوله **قال الشارح** انما يقصد سحره انه لا
 لئلا يقدرا ان يقصد سحره منه جزء منه كانه كان
 اظهر وعلم ان المراد بالقياس الجارح في قوله

اللغة والآلة قصد براء زيد من غير ان يكون مركبا
 قبل المراد بالقصد اما بقصد باللفظ او صلاحية لفظ
 الاول بغير المركبات فبغير استعمالها وقصد لفظها
 فترتيب المفرد في الثاني يخرج من الجوانب الناطق
 على عرصة المفرد لانه بحيث يقصد بجزءه الدلالة على
 معناه فالجواب للمراد صلاحية قصد دلالة جزء الدلالة
 حيث قصد بالدلالة انك المفرد الجوانب الناطق حين
 يقصد به لشخص مسرح لا يقصد بلفظ الجوانب الناطق
 مفهومها ما هو واخر المفرد فاعلم ذلك **فقال**
الشاعر فخرج على نعمة ما لا يكون له جزء كقوله
 آه وقبر ما يكون له جزء لا معناه كالنقطة لولا
 ما صدق عليه النقطة لسر له جزء لا مفهوم له نقطة تارة
 ان عبد الله على يد له جزء لفظ على جزء معناه باعتبار
 جزء فان له معنيين باعتبار وضعين مختلفين وهو
 معناه العكس كقوله فرعدم دلالة جزء لفظ على جزء معناه

كذا الجوانب

وكذا الجوانب الناطق على والفرق بين تقديرين ان
 معنى التركيب في الجوانب الناطق جزء معناه لفظية
 على معنى التركيب في الشخص فانه اول اللفظ باعتبار اللفظ
 التركيب على جزء المعنى دلالة عليه دلالة على جزء المعنى
 المقصود لان جزء الجزء محسوس ومعنى التركيب في
 الله ليس جزء من معنى العلم الذي هو الشخص الناطق لان
 العبودية خارجة عن الشخص وكذا لدلول لفظ الله قد
 له جزء لفظ باعتبار الوضع اكثر كقوله على جزء معناه
 دلالة على الجزء من المعنى المقصود فاعلم **فقال**
 وقد تم فراق م والاحكام لانها بحسب الذات
 غير تقسيم ثم قوت متخالفه الى كذا ليحصر بانقسام
 قوتهم فيكون تقسيم فيها باعتبار المفهوم فاعلم
 ان معنى قولهم ان تقسيم بحسب الذات هو ان
 عليه من حصول الذات التي هي الاقسام لان المقسم
 وقد قيل ان كقوله نرد على كذا قوت قوتها

انما يكون في فرد او اذ معناه با بحقيقة له افراد به
 وبعض الافراد ان كان نفسه من حقيقة عبارة عن
 الكثرة الى اجزاء الترتيبية وتوحيد اليها دون
 الجزئية فذا **قوله** فاعلم ذلك **قوله** فاما
 اليه وهم اذ عبارة الفرع بدون عبارة الامر بعد جدا
قوله والاول مستبعد جدا وادخل كثره الفاظ
 المركب من المفرد **قوله** ولذا كنت لم يتعرض في
 عدم التعرض به ونظروا الا فاصلا ليدرج ان يكون
 البلاء على عدم عبارة التفتيد والالتزام معها بالمعنى الاول
قوله بل هذا اولها بالجوهر ليس في كلام شراح
 بالشعر بالاولوية **قوله** الصحيح تركه لانه ليس كمالا
 تحقق الافراد بالنسبة الى المعنى المتغير والالتزام تحقق
 الى المعنى المطابق فانه يتحقق في المثلين المذكورين بالنسبة
 الى المعنى بدون تحققه بالنسبة الى المعنى المطابق
قوله المقصود قال بعض الافاضل من هذه التفتيد

في الحقيقة

لا سبب للحقيقة لان التركيب باعتبار المعنى المتغير والافراد
 مندرج فيه لانه خسر من التركيب باعتبار المعنى المطابق فوجه
 على هذا الوجه ان الافراد سبب لمعنيين المذكورين ايضا
 فلو عن الافراد سبب المطابقة فالترتيب في خبر ما
 ليس وجه الترتيب بان التركيب في جود الافراد غير
 اشرف مما صدقته غير مطابقة فمفهوم لان عبارة
 سبب التركيب الذي هو اشرف في قسمين يعبر عن
 اما ويمكن ان سبب وجه الترتيب اماه المطابقة فيه
 اشكال من وجهين اما الاول فلان هذا الترتيب اذا كان
 الافراد والتركيب سبب المطابقة يعبر عن الافراد والتركيب
 سبب التفتيد والالتزام لان اسهل طلب فائدة عبارة
 التركيب في الافراد سبب المطابقة وعدم عبارة التركيب
 والافراد سبب المعنيين اما اذا لم يكن كذلك بان يكون
 التركيب بالنسبة الى المعنيين والافراد لم يدخر الافراد
 بالنسبة اليهما فلم يتم واما ثانيا فلانه لو اراد يعبر

فترد من الاكتفاء بغير مطابقة التضمن والالتزام لم يكن
 لما ذكره فمصدر بحث من ان المراد به المطلق لا يمكن
 اكفاء لان المطابقة ايضا مذكورة ففرض المطلق كما
 التضمن والالتزام بلا تفاوت اقول المراد بغير مطابقة
 التضمن والالتزام **قوله** لا يلزم ما ذكره فمصدر بحث
 قلنا قد ذكرنا في دليلنا على ان الاكتفاء بالمطابقة
 وعدم اعتبار المطلق وهو ان التركيب لا يتحقق باعتبار
 المعنيين الا اذا تحقق في الحركة فيرو عليه ان الافراد
 يقتصر الاكتفاء بغير المطابقة على ان التركيب يقتصر ^{بالركب} **قوله**
 بالمطابقة تذكره ما يبرهن كلامنا في ان
 هو المفهوم الوجودي فانه **قوله** لا يلزم ما ذكره فمصدر بحث
 من المفظ لا يكون ^{بالركب} **قوله** لا يمكن تركيبا ارجح
 الالتزام والمقدور فلا بد ان في وجوب هذا لا يكون
 الاول معني مع تحقق التركيب فيه لا بد ان الاتفاق
 موضوعه لا نفسه لانه قد ابطه من سره فمصدر

منه

شئ الرض من الحق في جواب ان حق ههنا في تدبير
 هذا المفظ اريد المفظ **قوله** الا انه لا يلزم
 ان يكون الجسم المضمّن الالتزام خارجا عنه عن المفظ
 بقى مثلا اذا كان الجسم الماشر لا يلزم ما قلنا في الجوان
 المناطق كان دلالة هذا المركب بالالتزام كمن دلالة
 الجوان الذي هو جزء من المركب على الجسم الذي هو جزء
 من لول الالتزام المضمّن لا بالالتزام وان كان
 الجوان الماشي لازما له كان دلالة جزء المركب
 جزء لول الالتزام المضمّن بالمطابقة لا بالالتزام **قوله**
 وذلك لان التركيب من الداخل والخارج خارج
 والا كان الخارج داخلا في جميع الشيء فمصدر ^{بغير}
 كل واحد من جسمه ان يتجلف فخرج الجسم فانه
 فخرج كل واحد من جسمه ان لم يجب فخرج واحد
قوله قلت دلالة على جزء المضمّن ^{بغير}
 انه كونه ان هذا الاحتمال لا يقرنا لان المقصود اصل

يستلزم

على كذا واحد من هذين التقديرين ايضا وعلم ان
 دلالة جزاء لفظ لم يكتب باسرها على اجزاء معناه
 الالتزام لا يمكن ان يكون بالمطابقة ولا بالتضمن
 لدلول المطابقة لم يكتب هو الدلوات المطابقة لاجزاء
 ولو كانت دلالة جزاء اللفظ على اجزاء لمعنى الالتزام
 هي او بالمطابقة او بالتضمن لم يكن خارجا عن معنى
 الموضوع له اللفظ بل لابد من ان يكون دلالة جزاء
 اللفظ على اجزاء لمعنى الالتزام بالالتزام ودل
 له بان اجزاء اما بالمطابقة او بالتضمن او بالالتزام
 اذا علم ذلك فنقول مختص كلام الشرح من ان اللفظ
 اذا دل على جزاء لمعنى الالتزام بالالتزام هو ان جزاء
 من لفظ لم يكتب لابد من ان يدل على جزاء لمعنى الالتزام
 بالالتزام فاذا دل جزاء اللفظ على جزاء معناه لا
 التزام بالالتزام فلا بد ان يكون لهذا الجزاء معنى
 لدلول مطابقه والجزء الآخر لا يكون محلا لادراكنا

في التركيب

لذلك لم يكتب دلالة لم يكن هناك تركيب سحبا لدلول
 التزام لم يقدر فلا بد ان يكون له معنى مغاير لمعنى
 الجزاء الاول فثبت التزام لم يكتب سحبا لمعنى الالتزام
 التركيب سحبا لمعنى المطابقة فثبت **فالشك**
 الا ان هذا الوجه يفيد اولوية اعتبار المطابقة اهـ
 يدل على ان اعتبار المطابقة بالنسبة الى التركيب
 غير اعتبار التضمن والالتزام فهو اعتبار مطلق في المقام
 اعتبارا مستغنى عنه بالنسبة الى التركيب الوجه الاول
 يدل على انه اعتبار مطلق يستلزم دخول بعض افراد التركيب
 في قدر لمفرد فلهذا الوجه يفيد الاولوية والوجه الاول
 يفيد الوجوب **فقول** نعم يحتاج في تركيب علم
 الى ان ويدركه لفظا انه لم ينجح فيها الى التاثير
 لو فهمها مجزا عنها في شرايك عالم وغرب زيدا فان
فقول ولغير اللفظ اما ان لا يصح معناه لان
 خبره وحده لا يثبت اذا قيد اللفظ اما ان لا يصح

معر

اقول

نخبر به وحده كان معناه ان لا يصلح لان نخبر به فاعلم ان
تلازم بين العبارتين لاننا نقول اذا قيد اللفظ المفرد
ان لا يصلح لان نخبر به كان معناه انه ذاك اللفظ مستبعد
بذلك اللفظ اما ان لا يصلح لان نخبر به مختلفا اذا قيل
ان لا يصلح معناه لان نخبر به فانه لا يقيده ان يكون اللفظ
حالا كونه مستقلا من ذلك اللفظ بل هو علم من ان يستقل به
او بما يراود فانهم **هو** وفي الكلام حق فيه بحيث قال
المعر الغير المستقل كما لا يصلح لان نخبر به وحده لا يصلح
لان نخبر به بفهم شيئا حتمه اليه بل من ذلك اللفظ
قد ستره في مواضع كثيرة لعدم صلاحية كون اللفظ بغير
مجموع مفهوم المركب من الحدث المستقل ونسبة اناته
الغير المستقل وعدم صلاحية كون اللفظ باعبار مجزئة
معناه المركب من الذات والصفة الحدث ونسبة
التقديرية الغير المستقلة مجزئة بتعليقها بنسبة اليه
استقلا لما لا يصلح لان نخبر به ولا غيرها ولا وحده ولا

فان قيل

فان كنت تكيف يقع بقول سخرية لانه لا جرت ان
باعتبار مفهومها الاعم بالغير المستقل يقع مجزئا بها ولا
الاعم غير ما لكن قد يدل على ذلك المفهوم المستقل
فصل لان يقع جزاء من خبر به والخبر عنه فلا لا جرت
جزاء من خبر به باعتبار مفهومه الاعم الذي هو الرابطة
التيه بين اعتبار ما بديل اليه من غير مستقل وذلك
سميت بغيره لانه وقعت لاجزاء من مجموعها او مجموعها
معدوله فينظر في هذا المقام فانه من مباحث الحقيقة
قال ثم انظر في ما من حيث اللفظ نفسه فيبحث
فانتم قالوا في هذه الكلمة التي بها لانها اما ان تدل
على معنى نفسها **هو** لكثير من تلك العلامات
والاحوال كدخول قد وسين والحق تارة نهايت
والدلالة على الزمان وكونها على ضيقة الانه والضرر
والامر **هو** لذلك سماء كليات وجودية اي
الاجزاء لانها على الزمان سماء القوم كليات وانما

ووجهية فذلك لانها هي ثبوت اخبارها لا سمانها ووجهية
 فبما ان خبرها ان الافعال لها قصة حمزة في غير
 وات خبر الاول ان لا يبعد من الالف وات ببرس حمزة
 بها **فولس** اما ان يكون معناه غير تام المراد به
 اعم من المطابق **فولس** فاما ان يفهم
 فسيه والالف وذاك لان يقال هو لم يصح لا خبر
 فان دل بيته على زمان معين فهو بكلمة والالف
 وان لم يصح لان خبره هو الاداة **فولس** واما ان
 يذكر فسيه عقيبها بان يقال هو ان صلح لان خبره
 اد لا الفاء الادوات والاول اما ان يدل بيته الى
 وعلم ان المراد بالخبره السند به فلا بد من الاداة
فالشارح والمراد بالهيئة والهيئة الهيئة
 صورة الاجزاء لا يتبع هذا التعرف اشترطه لا ان تقول
 بالهيئة في الاول هو الهيئة كما نسه بها وفي الثاني
 الصورة هو عزم الهيئة فان الهيئة هي الصورة الحقيقية

الحاشية باخبار المتقديم والتأخير والحركات والكلمات
فولس وعزم من عليه بان دلالة الكلمة على الزمان
 او حاشية ان ما ذكرت من تعريف الكلمة من انهاء
 بيته على زمان معين يتناول كلمات لغة العرب
 يتناول جميع كلمات لغة العرب **فولس** وقد تقدم
 ان نظر الفصحى في الالف على وجه كافي هو هذه العبارة
 مشعر سحرية سباحة الالف لكن المقصود في
فولس بدقول هذا دل على فاذك ان تقول
 دلالة بالنسبة الى الكلمة الواحدة فهذا اما ان تقول
 احسب عنه بان المراد بالهيئة الترخيف الزمان
 عند اختلافها بالهيئة النوعية مثلا ان الواضع
 لما وضع مختلفا دلست بها انما المحصورة اليه بغير
 الالف المترادف على الزمان الحاشية من مختلف تلك
 الهيئات المحصورة مختلف دلالة الصيغ فلا بد عليه
 شيئا ان شئت توضيح المقام وتحقيق الكلام

فما استمع ما نزل عليك وهو جبر الشارح ربه الهية
 جزءا من اللفظ في الحكمة والذبح الزمان وشبهه
 شاهد وهو مختلف الزمان عند اختلاف الهية وتحد
 عند اتحادها فاعترض بوزم التركيب في الحكمة واجاب بان
 من التركيب دلالة جزاء المرتبة في استيعاد المادة والهيبة
 بهذه الاشياء وقد خرج المحقق في حاشي الرضى بان الهية
 بالتفسير المذكور امر اعتباري فمنع جزمها وعلى تسليم جزمها
 منع دلالتها في الحكمة على الزمان لا يتم لشهادة الذكوة
 لاتحاد الزمان عند اختلاف الحقيقة وحقه عند اتحادها
 لبعض الضرر لجواز ان يكون المادة وحقه الدلالة بان
 المادة والضرورة والذبح فكمادة اذا كانت مع كمال الهية
 المحصورة بدلان على الزمان واذا كانت مع بنية غير
 معينة بدلان على زمان الحال الاستقبال يجوز ان يكون
 الدال هو المادة بشرط الهية وعلى تسليم دلالتها في الحكمة
 على الزمان منع دلالتها عليها في جميع الصفات بمراتبها

في الزمان

في

يتحقق في لغة العرب دون لغة لهم ولا يبعد ان يقال
 حاصل كلام الشارح ان الهية مستقلة في الدلالة على
 الزمان وليست للمادة وحقه الدلالة بشهادة اتحاد
 الزمان عند اتحاد الهية فمصرودة تتحد المادة لما كانت
 وحقه لما تحقق في الزمان عند اتحادها ما لم يكن يتحقق في
 بعض الضرورة ليس معناه ان استندام اختلاف الحقيقة
 اختلاف الزمان يدل على ان الهية مستقلة عما هو خارج
 العبارة صريح وان الزمان يتحد عند اختلاف الحقيقة
 لا اختلاف الحقيقة فخرج شهادته لكن يرد عليه لجواز
 ان يكون المجموع والذبح لجواز ان يكون الدال هو المادة
 بشرط الهية وكذا مقرر قوله واتحاد الزمان عند اتحاد
 الحقيقة مع اختلاف المادة يدل على الاستقبال صريح
 عدم الاستندام في المضارع فان الحقيقة هناك
 متحدة والزمان مختلف لكن يرد عليه منع لجواز ان
 يكون المجموع والذبح للمادة بشرط الهية على ان تقول

قوله واتحاد الزمان عند اتحاد الحقيقة هو ان تتحقق
 الحقيقة بمقتضى مثل ما يستلزم زمانا واحدا والاستقبال
 ولا يختلف شئ من الزمانين باختلاف المواد نعم يمكن ان
 يكون على ما وجدنا كلاما شارحا معارضة بان يقال
 ان شأنا يشهد على ان الهيئة ليست مستقلة عن الله
 وهو اتحاد الزمان عند اختلافها واختلافه عند اتحادها
 والله سبحانه بالبال وبسبحم مواد الاشكال هو ان الهيئة
 ليست جزاء الدال على الحدث والزمان في الكيفية هو الزمان
 بشرط الهيئة فمقتضى الكلام ان ما يصح لان شجرة ان
 دال بالانتمى بمقارنة الهيئة المعارضة له في زمان معين
 في الزمان الثبوتية فهو الكيفية فخرج عن كونه ما لا يدل على
 الزمان وما يدل بمقارنة الهيئة على مطلق الزمان
 وما يدل على زمان معين غير الزمان الثبوتية فثبت بانتمى
 الصبوح والغبوق وما يدل على زمان من الزمان
 الثبوتية بالاطابقة كقوله اسروا ان يمكن ان يقال

شدة الغنى

مثل الغنى والاس لا يدل ان في زمان معين من الزمان
 الثبوتية فان الزمان بالزمان معين من التعريف مطلقا
 في الحال والاستقبال واسر لا يدل على مطلقا
 فلو كان عند الايدى على مطلق الاستقبال في غير الزمان
 فانه من المواضع المتعلقة والمباحث المفصلة في هذا
 الذي لم يحسم حول سراق وقائفة الا واحد بعد واحد
 من اول الابواب **قوله** فالاول ان يقال
 بطل ما ذكره من ان اختلاف الزمان انما هو سبب
 الهيئة فالصواب ان يقال انما انما بالبطء هو
 ولا يلزم من بطلان الاول فان انتفاء المردوم لا
 م انتفاء اللازم فغالما يتحقق بطلان ما عاده قال
 فالاول **قوله** فان قلت يلزم من ذلك ارجح
 تقسيم ما يصح لان شجرة وحده الى ما لا يصح لان شجرة
 عنه او لا ولا ينبغي ان لا يلزم ذلك من تقسيم المصنف
 ما يصح لان شجرة الى ما دال بهية على زمان معين

مختصة بغير عدم صلاحية للمقولة فتأخر **فصل**
 معناه من حيث هو معناه انما قيد بالهيئة لانه اذا قيد
 من يصح الحكم لكن ذلك من حيث هو معناه فان من
 الهيئة بالذات في حاله ارتباط **فصل** في هذا المجموع
 لحدث مع نسبة الموصولة بذلك الا اعتبار معنى غير مستفاد
 بالمفهومية كما ان معنى الحرف لا يفهم الا بعد ذكر معناه
 المخصوص لا يفهم من الفعل ايضا الا بعد ذكرنا عن معناه
 فان معناه لحدث مع نسبة المخصوصة بينهما هي انهما
 الاله لا حظهما فالله لا يذكر انما لم يفهم معناه فلا يتقد
 بالمفهومية باعتبار مجموعها بل بالوجه فالخوف لما كان موضوعا
 لمعان نسبة مخصوصة من الاله لا حظ معناه من حيث
 وضعا عاما لم يكن ان يقع محكما عليه ولا محكما به اذا
 فصل بينهما ان يكون محكما بالذات لم يكن اعتبار النسبة
 بينه وبين غيره والاسم لما كان موضوعا لمعان
 بالذات مستفاد بالمفهومية ولم يغير معناه نسبة

الحكم

الحكم اذا انصرف عن غير قيد لحدث فهو مستفاد
 المفهومية ونحو اليه انتسابه الى غير نسبة تامة من الاله لا حظ
 لغيرها وجب ان يكون مستفاد باعتبار لحدث اذ قد انصرف
 بالمفهومية ذلك مستفاد من كون القيد كما يخصه تلك النسبة
 اما المجموع معناه فلا يصح الحكم عليه بالحكم به فان قيد كان
 مجموع الفعل والفاعل نحو تام زيد مستفاد ونسبة غير
 مستفاد وطرفان صارت النسبة التي تعرفها
 كذلك لصفة نحو قائم يستفاد من ذات لقيام ونسبة
 بينهما من الاله لا حظهما فلو كان لكون لصفة محكما عليها
 محكما بهما دون فاعلم ان الاعتبار لصفة ذاتها
 ليس اليه لحدث فالدات المبهمة والحدث لظرفان
 واما النسبة فلهذا لا بالذات بل انما تقيد به غير
 مقصودة صفة من لبارقة تقيد بها الدات
 المبهمة وصار المجموع كشيء في الاله لا حظ فيها من حيث
 الدات احالة فيجعل محكما عليها وتارة جانب لحدث

الحكم

اصالة فيجعل محكوما بها واما النسبة فيما فلا يصلح الحكم عليها
 بها لا واحدة ولا مع غيره لعدم استقلالها والمرة
 في نسبة يتم تقضي الأفراد مع طرفها عن غير عدم
 ارتباطها به وهي المقصودة من العبارة فلا تصور في الفعل
 ما تصور في العقبة بل يتعين وقوعه مسنداً باعتبار خبره
 معناه وهو المحدث فاعلم ذلك قولاً ما معنى لكل ذلك
 وانه من حيث هو معنى فلا يصلح شيء من ذلك اعلم
 ان المراد من قوله فلا يصلح ان معنى الكلمة والاداة ^{لأنه لا يصلح}
 للالتصاف المطروح للموصف لا للتصاف مطلقاً
 ويصلح لذلك الالتصاف لانه تابع للموصوف وصف
 تابع لكون الموصوف طوعاً قصداً او معناه بما من حيث هو
 معناه لا يله خط قصداً قوله والسر في جريان هذه
 نقمات الخافه القول يحصل هذه الحقيقة ان القيمة
 يستدعي الحكم والوصف ولما كانت هذه الحقيقة
 صفات الالفاظ والالفاظ كلها متساوية اللغات

في صحة الحكم عليها يمكن تقييم اللفظ المطلق باعتبار خبره
 الصفات الى الاقسام المذكورة والمجربية والهيكلية
 لما كانت من صفات المعاني ومعنى الهيكلية والاداة
 لا يصلح ان لان يوصف ويحكم عليها بشئ لا يجرب فيه
 التقييم والتحقيق الذي افادة قدس بره من حواشي
 التوحيد هو ان المبقر في التقييم انهم ارا الى المعنى ^{المعنى}
 قسم فلا يكون قضية في الحقيقة بل في الصورة واذ
 قصد به الحكم قصداً فخرج عن حقيقة التقييم وصار قضية
 طبيعية وعلى هذا التحقيق لا ينز من عدم صلاحية
 الشيء للحكم به انقذه فاقول قال الشارح هذا
 كان الاول اي ان كان معناه ماحداً انما لا يخفى
 الخافه معناه ولا ما لا يشق لا يخص بالاسم الذي
 يكون معناه واحداً فان الاسم الذي يكون معناه
 كثيراً فيقسم ايضا الى فريين القيين على ما ينبغي قبل
 معنى المقول اسم الإشارة والموصول ^{تخصيص}

استشعر

واجب عليه بان لا يتم ان معناه تشخيص فان انت
 مريض للنظر طب المدرك مطلقا وبهذا الصبح اطلت على كل
 في طب مدرك فان قيل وكان معناه كليا لرجب ان يقال
 يكون متواطيا او شاككا وليس كذلك لخصوص الوحدة
 الشفوية ولا شئ من المتواطى والمشكك كذلك
 فبالجواب اننا لانم ذلك ولدينا ذلك من دليل
 فذهب اليه كثير من العلماء ولا بد ان يحل كلام المصنف
 عليه كما هو الظاهر ولا لا خفى عليه ولا يخفى ان معنى الظن
 واسم الاشارة والموصول تشخيص فان انت مثلا مريض
 لكل واحد من الطبيين المذكورين بالوضع العام فان
 الراضع تحقق كل واحد من تلك المعاني في نفس بعضهم
 ككل وضع اللفظ بآراء كل واحد منها فيكون تلك اللفظ
 ما يكون معناه كثيرا والفرق بينهما وبين الشرك انها
 معان متقدمة لوضع واحد والمشارك وضعها با
 رضع معنيتها قال الشاحج وفيها حقيقة

المتطيق كان فيه اشارة الى ما وقع من تباح في المتن
 حيث قال فان تشخيص ذلك المعنى ليس علما فان اللام
 ان يقال خيرا حقيقة قال الشاحج فانه في جواب
 اتم واثبت واقوى منه في الممكن ان يكون في الممكن ما يكون
 اتم فلهذا مقتضى ذاته وانما يكون اثبت فلهذا مقتضى ذاته
 اما كونه اقوى فلهذا اثبت واما قال الشاحج شكك
 بالقديم والتاخر اعلم ان التقديم المتعريف به
 التكليف هو التقديم بالذات ولا غير مقدم الزمان
 كما في افراد الالف المرجعة الى افراد الزمان ^{حصول} الى
 معناه في افرادة ما قل قال الشاحج بل كان وضع
 تلك المعاني من وضع واحد ^{في نوادة} كالعين فانها موضوعة
 في اللغة العربية لمعان كثيرة او وضع واحد في لغة بارة
 احد من تلك المعاني ثم وضعه وضع اخر في لغة اخرى
 بآراء معنى ما ذكرنا البرهان موضح في العربية لمعنى وفي قوله
 لا فرق قال الشاحج فاما الشرك اي بالنبذة الى الجح

بالنسبة الى كل واحد ليس محمدا قال الشايع فانها دونه
 للباصرة والماء ان ين ليكن الماء فانها لا يوضع
 للماء قال الشايع فاما ان ترك استعماله في بعض
 الى آخره بطريق الحقيقة بالنسبة الى ذلك الوضع ^{صحيح}
 فان المنقولات بالقياس الى معنيها الثانية تكون
 حقيقة عند المتكلم ^{الناظر} فلما راعى هذا الوضع الاول
 القياس الى معنيها الاولى بالعكس فلا يرد ان
 قد استبعد في معناه الاول وهو الدعاء كما قال الشايع
 من الجمل والنبال ولا يحجزها بيان ما هو المقصود
 فاذوات ^{هذه} اقوام بالارباع فانها لا يغير فيها
 ولو ترك قوله الذات توائم الاربع لكان اد
 قوله الا لا يمين الحركة حول الشيء ففي كلامه شايح
 تسامح من وجهين احدهما تعميم الحركة وثانيها التخصيص
 بالسكك قوله وج يجب ان يجعل الدعاء كقولك
 الفاعل اذا كان غير المفعول يتروى فيه المذكور والمؤث

ما حركه قال فانه لحوكة قرشي
 لانه وكذا القول فانه لحوكة
 حول السكك

فلا بد من

فلا بد من التاويل في لفظ الحقيقة فقد اورد وجهين احدهما
 ان الدعاء المنقول من الوصف الى الكسبية فان لفعل
 يستوي فيه الذكر والمؤث اذا نقل من الوصف الى
 فلا بد منها عن الثاني قال المصنف وان لم يكن كذلك
 لا بد من نقل الى الثاني اعلم ان في هذا الكلام
 فلا بد من لا يخلو به من ان يغير في العقل المناسبة
 كما صرح به الشايع اوله كما هو ظاهر كلامه فان لم يغير
 يدخل المرسل في المنقول فانه لفظ نقل من موضوعه الاول
 الى الثاني للمناسبة وان ^{حينئذ} التخصيص المرتفع عن اصل
 ويمكن الجواب باخبار الشايع الثاني بان في المرسل
 من وجه في الترتيب لانه لم يغير المناسبة فكانه لا يخلو
 فوضع الاول ولا نقل وذكره في بعض تصانيفه في
 مقابلة الترتيب لا يخلو به التوجيه كما لا يخفى عن المتأخرين
 الكسبية الخلف باخبره الدعاء ولله الحمد عدم تغير المعنى
 الرضخ وثانيهما ان ذلك الفعل اذا كان جارا ^{في}

هذا هو الوجه الثاني في جواب
 السؤال الثاني وهو ان الدعاء
 لا يخلو به التوجيه كما لا يخفى
 عن المتأخرين

انطلقوا اصله ولا يعبد جعل قوله مستباً لتفسيره قوله
يقيد بأنه تامه فلهذا لم يعمد الى التعميم ان المراد به الفائدة
القائمة انفسه المتكلمة الجديدة ^ع وذكر قوله يقيد بأنه
تامه للدراسة الظاهرة على ان المقصود من المركب
التمام تامه لنبته التامه التي لا تحصل من غيره ^ع
فعله وما اذا قرأ صدق مطابقة لنبته الاتينية
الآخره ^ع ليقول الصدق مطابقة حكم للواقع والكتب
عند مطابقة له قال المحقق التفسيرات ^ع ياد بال
منها الوقوع والادخار واعرف قدس سره بأنه لا بد
في المطابقة من الامرين وادان كان حكم بمعنى الوقوع
لم يتحقق الاسرار بل غير مطابقة اشئ لنفسه فامراد بال
منها الاتينية فالصدق مطابقة الاتينية لما هو الواقع
واجيب عنه بان الوقوع المدرك عنه الوقوع لمحض
الافان قد يدرك ان زيد الكاتب مع انه ليس كاتب
في نفس الامر والواقع فلهذا لم ينسب مطابقة اشئ لنفسه

فاراد بالنسبة الى الحقيقة هذه التوقع واليقين ان كل نسبة الى
 عينه على التوقع اظهر وان جعل مطابقا للتوقع الذي
 هو خبره الخبر منشاء لصدقه او لا من جعل مطابقا له
 يقاوم الذي ضايع عن ماهية منشاء لصدقه تاتي
 قوله تميز عليه كيف يصح ادراج في النسبة لانه
 لا يدل على طلب الفعل بالوضع فانه لا يوضع على
 طلب الفهم الذي ليس بفعل وقوله لا تقاوم ان
 تقول الى اخره منع المقدمة المذكورة من قوله لك
 لا يدل بالوضع على طلب الفعل واصله هو اما
 لانم قوله انه لا يدل بالوضع على طلب الفعل
 لانه يدل بالوضع على طلب الفهم ^{تفصيلا} يدل على طلب
 الفهم الذي هو فعل موجب للحقيقة فافهم قولنا
 بل هو الفعل او كيف يعني هو الفعل ان كان
 عبارة عن نفس الحصول وكيف ان كان عبارة
 عن الصورة اى صفة قولنا والباء در من

ما يمنع قوله انما ثابت للقدرة الخ
 وحاصله انه مندرج تحت التسمية

٢ انقدر قلنا لا يدل على المدرك
 لان الفهم لغة تصرف انا لانم انه
 يدل على طلب الفهم

تعالينا لمهتر

تعالينا المعنوية موجب للقدرة ولا بد من اعتبار معنى هذا
 موجب للقدرة ولا بد من اعتبار معنى هذا
 فيصدق على الاستفهام انه يدل لوضع على طلب
 فافعل في قول المصنف فان دل على طلب الفعل
 من فعل الخي طلب او فعل المستكلم قوله فان قلت
 اثبات المقدمة الممنوعة من قوله لكن لا يدل بالوضع
 اخره وجراب نقصا جاز في قولك الاستفهام
 غير دال على طلب فعل الذي من افعال الجوارح وكذا
 لا يدل على طلب ذلك فهو النسبة لايكون بجميعه
 مائة صحيحة لانه يلزم منه ارتباطه بغيره ^{شخصا}
 وفهمي عن تعريف الدار قوله والدار في ذلك
 سهل قيل الدار في التناسب بين المعنى للمعنى
 وبين المعنى للصلح سهل والظاهر ان معنى
 ان الدار في كون المتابعة غير رعية اذ الوضوح
 سهل قولنا ويمكن اخراجه عنه المحقق لك

تطلب به فغير هو الكف في بطل التعريفان ثم هو
 وقد وجد بان المراد بالكف المطلوب بالشيء الكف
 ما خذ الاشتقاق فان المطم به تقرب شله هو الكف
 عما خذ الاشتقاق فان المطم به تقرب شله هو الكف
 عن القرب والمطم به كلف هو الكف عن الكف
 الذي هو ما خذ الاشتقاق والمطم به كلف هو الكف
 عما هو ما خذ الاشتقاق فان الكف شله لا تطبق
 الكف فله يخرج نحو الكف عن التعريف الدرد
 يدخل تحت النفي قوله والمطم من ايزاء فله
 على اى وهو اى من يقول ان المصنف بالشيء هو
 الكف قوله واما فله مع عدمه على اى هو
 اى من يقول المصنف بالشيء عدم الفقه قوله فالد
 ان بقى طحق ما ذكره قد كان مره وهو ان المقصود من
 الاستفهام العلم من حيث هو فانه بطريق المقصود
 التصديق ولما لم يحقق العلم من العلم الذى هو

٣ يكون ذلك ايضا مقصودا
 لكن لا محض به هو صرح

الفاطمة كما في سائر اشياء الدرد فان المقصود من
 شله هو القرب و يقصد العلم ايضا لكن لا محض
 تحصل من التقييم فلا بد في تعريف الاستفهام من
 تية الحثية ليخرج نحو علمى وفهمى فلا بد في تعريف الدرد
 ليخرج الاستفهام عنه ويمكن ان يقي حصه المقصود
 من الاستفهام العلم من حيث هو فهم اى مع قطع
 النظر عن خصوصية الحاصل هو منه ومن نحو علمى
 المقصود التقييم من حيث هو العلم ايضا مقصود
 لكن لا من حيث يحصل من التقييم المقصود فله
 لا بد في تعريف الاستفهام من تية الحثية دون
 تعريف الدرد واما القرب الى الصواب والى
 الكتاب واعلم ان المراد بالخارج في قوله حصول
 شىء ما في الخارج ذهن المتكلم شله فيحصل العلم
 قال الشارح المعانى من ظهور الدنه واعلم
 ان الصورة الدنه كما يطلق على كيفية تصوير العقل

نقص في بيان المعنى
بأنه لا يمكن أن يكون
نقص الصورة من ذاته
الذاتية

حجة مشابهة ذي الصورة الذهنية التي تنقسم إلى
الذي لا يمنع نفس الصورة من وقوع اشتراكه
الذي يمنع نفس الصورة من اشتراكه هو المعنى الثالث
من حيث يقصد باللفظ تسمية من حيث يفهم
اللفظ ليس بغيره وفي التعريف لفظ لانه
في تعريف المعنى وقد فسره سابقا بجعل اللفظ بانه
المعنى ولكن ان يراد به المعنى للقرى والراد من قوله
من حيث وضع بانه اذا اللفظ ما يكون وضع
دخل في فهمه شيئا من المعنى لا يقتضي ولا يترتب عليه
والك انما يكون بالوضع غير شارة الجواب دخل
تقدركا قد انما يطلق المعنى الاعلى الصورة له
نية التي تقصد باللفظ فوجب ان يقول اشاع
موضع قوله من حيث وضع بانه اللفظ
من حيث يقصد باللفظ واصله هو ان
القصه لا يكون الا بالوضع فان الدلالة مختصة

في المثال

في المثال والدلالة التطبيقية والعقلية لما لم يكون
معيّن لم يكن بالشيء ومن تلك الالفاظ مقفولة
بذلك اللفظ فلما كان الوضع للزما مادية
للوضع قال من حيث وضع اللفظ وطى ان
قوله قد مرّ به المعنى اما مقفولة هو الطاهر
الافره اشارة الى دفع شبهة هي ان يقال ما
يفهم من الالفاظ الدالة بالبطبع والعقل يخرج
عن تعريف المعنى واصله الدفع هو ان المعنى لا ياتي
الا على ما يفهم من الالفاظ الدالة بالوضع فان
الافره في مفهوم المعنى ^{الغوي} معتر في مفهوم المعنى
الاصطلاحى ولا يقصد في ما يفهم من الدال بالبطبع
والقصه ففهم قال الشايع فان عبر عنه بانه
المفردة اللفظية هو الكلام هو ان الافراد
اذا وقع ضفة للمعنى فقد يراد به اللفظ ^{المعنى} وحيث
الافراد ضفة للمعنى وليس المراد به ما يكون بسيط

الشارح بقوله فان تعجز عنه بالفاظ مفردة الى اخر
 على ان الافراد منها ليس صفة للمعنى اصلا بل
 التصانف المعنى بسبب الالتصاف اللفظي
 الدال عليه فله يكون المعنى المفرد ما يكون لفظا
 مفردة ان قيل ان الفصير الثاني لث في اللفظ في المثال
 المفردة فله وجه لتخصيص هذا الفصير فتقول
 في الفصير الثاني لث لا يتوقف عليه القول بشارع
 عبره كالتمتة للفصير الثاني اذا المذكور فيه تقيم الكلام
 الى الاقام الستة ثم تقيمه الى الاقام الثلاثة
 الطبيعي والمنطقي والقياسي ثم النسبة الى ربع بين الكلمات
 ثم بيان ان الجزئي يطبق ايضا على معنى اخر وبيان
 مراتب النوع والجنس واقام المقول في جواب
 ما هو ذكر حكم الفصير بالنسبة الى النوع والجنس كما
 اختار الصم المحدث على المعنى مع ان المقام يقتضي
 الثاني للنسبة في اولى الامور على انه يجب في تمام

عن كل واحد

عن كل واحد من المعاني المذكورة كجوهده لا عن بعض شائها
 فاعلم ذلك قال الشارح فقد مضى ومعه يحصل
 في العقل اي من شانه ان من شانه ان يحصل هو حاصل
 بالفرد ولا الظم من سياق كلامه ان المنقسم الى
 الكل والجزئي هو كما صدر في الفصير من حيث وضع
 بارائه الالفاظ فان هذا الفصل كما صرح به المطبق في
 المعاني المفردة وقد فرغنا شرحه بما احتج فيه الوضع
 ولما قلنا ان يقول في التصانف اي صفة العقل كهلته
 والجزئية لا يلائم خط الوضع اصلا قبل ما فرغ المقوم
 باي اصل في المقدمتين فليس المقسم الى الكل والجزئي
 الذي لا يصير الا في الالات والقياسات ان يصير
 كل من مرتبة في الفصير لدن مدرك الله سبحانه
 الله العقل الا ان ادراكه للجزئيات برأسه وما
 لا ينافي في رسم الصورة فيه قوله والجزئية هي
 قيل لو كانت الجزئية هي فرض اشركه لاصدق قولنا

عنه

لو كان زيد شريكاً بين كثيرين كان كليلاً والتالي بطريق
 مثله والجواب ان المراد باستحالة فرض اشركته فيه انه
 اذا تعقدت مع العقر من ان يجذب شريكاً ويغير طبقته
 لكثيرين فانه فان تعقد ليس بالذم تعقد لشخصه المانع
 من فرض اشركته ولذلك قيل فرض شريكاً لا يخفى في
 محال واما معنى قولنا لو كان زيد شريكاً بين كثيرين كان
 كليلاً ولا يلزم من ذلك هذا المكان فسرعي الذم
 فيه بل فرض المكان فسرعي الذم شريكاً فاما بل قال
 الشايع لانه اما ان يكون نفس الصورة اي حصة
 انه مصورة اما ان يكون وقوع اشركته اخيراً في العبادة
 لكونها اول على المقصود وهو ان من ان كلفه
 وانجزه هو الوجه ليعقل قال الشايع فان الهند
 اذا حصل مفهوم المظان ان ياتي اذا حصلت من غير ذلك
 مفهومها وكذا قوله كالدلتان فانه اذا مفهوم فافهم
 قال الشايع فان لم يمنع اشركته من حيث انه مفهوم

فهو الكلي اعلم ان المراد بالشركية بين كثيرين طبقته
 في العقر لكثيرين ومعنى الطبقه لكثيرين انه لا يحصل من
 تعقد كل واحد منها اشترطه فاما اذا ارادنا زيد
 وجردناه عن مشغولته حصل من في ادناه الصورة
 اللاتنية المعارة عن اللواحق واذا ارادنا بعد
 ذلك ضلله وجردناه ايضاً كما يحصل من صورة
 اخرى في العقر ولو انعكس الامر كان حصول تلك
 الصورة من فله من زيد تال قال الشايع
 واما قيد نفس الصورة لدن من الكليات الخ
 المفهوم من ظاهري شية انه تقليد للتقية بالتصور
 وحاصله من انه لو قيد بالذم عن اشركته لفهم
 ان الكلي لا يمنع في نفس الامر عن اشركته فيه في
 مفهوم وجوب الوجه في هذا الخبر ويمكن ان يكون
 تقليد للصدق بفهم التصور على ما في بعض النسخ
 الاخرى ومحصلة انه لو قيد الكلي لا يمنع عن شره

لتوهم ان المقصود امتناع شركته بحسب التصور
 في التصور لانه لو لم يمتنع شيء آخرام لا فيلزم رد قولهم
 واجب الوجه في صدق خبري اذا لو لم يمتنع برهان التوهم
 فان لم يمتنع لا يمكنه فرض شركته فانه قوله علم ان
 المراد منعه اي منع المفهوم في العقول فله منع العقول
 المفهوم العقول من ان قال الشايع وكما الكليات
 الفرضية غير المتناهية تحت الكليات خفاء اذا الكليات
 يمنع تصوره عن شركته والمقصود حصول صورة شيء
 في العقل فلو كانت كليات كانت شيئا
 والذي يحظر بالبلال هو ان يقال شيء الماخوذ في
 تعريف التصور بالمعنى اللغوي استلزام لوجود المصنف
 والشيء واللا وجه فافهم قوله فان كلاما يفرض في الخارج
 الخ الطاء ان بقى كلامه في الخارج فله في الخارج وكما
 في الذهن فله شيء في الذهن من فردة قوله واما الله
 الباقية فهي خبرا خبرياتها فهو منع فان بعض المقسم

لا ينبغي ان يجعل
 المنع كمنع
 لا ينبغي ان يجعل
 المنع كمنع

فان

وحيث

ومن لم يمتنع خبرا الله وان لم يمتنع خبرا في الحقيقة
 العام وبخاصة خبرا ان لم يمتنع خبرا في الحقيقة
 اجيب بان المتبر في الكليات افراد الحقيقة
 على ما ينبغي وان لم يمتنع خبرا ان لم يمتنع خبرا
 من حيث رداتها كانت عين شيء واذا اعتبر خبرا
 بالبرهان كانت افرادا يجب ان الله اعتبار
 اقول ان اثنى الباقية اجزاء جميع خبرات فضل
 الخس لا يكون من خبرات كمنع من حيث خبر
 فانه وفهم ان يمتنع ان يمتنع خبرا بلكية فله الله
 والعدم ان يمتنع خبرا من موضوع قابل للملك
 الملكة كالعلم والجهل فان الجود عدم العلم عن شيء
 العلم ليس من شأنه يمتنع عن لشركته المنع من كونه
 فلا يكون بين كونه وبخبرته يمتنع خبرا بلكية
 فالجواب ان المتبر موضوعا بمتنوع او فقه او
 ومن شأن خبرات الكليات ان يكون مانعا فان خبرته

ومن

هو المفهوم وهو قديم شرذا اذا تحقق في ضمن خبري قوله
 فالاول ان يذكر وجه التسمية في الكلام والخبر في الدخا في ثم في
 وانما سمى كحقيق ايضا فربما لانه جنس من خبري الاضافة
 انما يصح ان كان كانت ككلمة حقيقة التي هي صلاحيه في
 الشر انما بين كثيرين اما اضافيا كما قال بعضهم اما اذا لم يكن
 كذلك كما سيصير قدس بره فالاول ان يذكر وجه
 التسمية في الكلام الاضافة والخبر في الدخا في ثم في وانما سمى
 كحقيق ككلمة لانه اسم من الكلام الاضافة فاطلق اسمها في
 على العام وانما سمى الخبر كحقيق ككلمة لانه جنس من الكلام
 فاطلق اسم العام على الجنس ويمكن ان يقال لا يمكن في
 نقل اللفظ عن المعنى المعنى الى المفهوم الاصطلاح في
 نسبة معنى المعنى مع بعض افراد جنس الاصطلاح في وله
 كذا ان المذكور منها هو الكلام كحقيق والخبر كحقيق والكلمة
 الاضافة والخبر في من افراد الكلام كحقيق فلا يثبت على ذلك
 التقدير ايضا اما ان يثبت في الكلام كحقيق فاطلق اسمها في

على العام وقيل الاول ان يثبت ان الكلام خبر كحقيق
 الخبر كحقيق والخبر كحقيق والخبر كحقيق والخبر كحقيق
 منها والاشباه والنسب الى الكلام كحقيق والخبر كحقيق
 خبر كحقيق ومنها الى الخبر كحقيق والخبر كحقيق ومنها الى الكلام
 قال الشارح وانما الاضافة فقد يسمى ككلمة ووجهها
 للتأنيث فيها لا للمصدرية تامل قال الشارح قد
 عرفت ان كل كلمة انما عرفت مما ذكر من ان العالم
 الاول في العالم المعرفة الموصلة ان العرف من وضع
 هذه المقادير معرفة حقيقة الكتاب المجلدات النصوص
 فلا يثبت فيها الا عالمه وضم في ذلك الكتاب والكتاب
 لا وضم لها في تلك المقادير فلا يثبت في تلك المقادير
 عنها بل نقول لما كان له في تلك المقادير العلوم والعلوم
 في العلوم عنها فانظر المطلق بقصوره على بيان ككلمة
 وانما لا يثبت في العلوم عنها لان المقصود من العلوم
 الدوال الحرفية للشئ الباقية بقاء النفس المعينة

بالآثار المطلوبة و احوال الحسنة من حيث هو قول
 متغيرة مبتدئة فلا يجب غنى فيها والاضافه خبريات
 غير متضبطه لشكرتها وعدم كنهها في مدلولها
 لا فرق من تنافسها فلا يجب غنى فيها بل ليس
 كل خبريات متغيرة انما المتغير هو الكائنات
 واما خبريات الجوده فلا تغیرا صلا ويوجب عنها في
 العدم اقول وتجب ايضا عليه ان المقدم قدما
 المعارض بوسطه خبره العدم من المعارض اليه
 فيكون بان يجب عن خبرتي بان عليه المعارض
 خبره العدم مثلا يجب عن خبرتي ان يكون عليه
 الاحوال المعارض له بوسطه خبره العدم الذي
 والديكولانية وهي غيره وان عدم تضابط خبريات
 يدل على انه لا يجب عن جميع خبريات ولا
 على انه لا يجب عن بعض خبريات ولا
 قوله وعدم تضابطها على عدم تضابطها

كما هو الظاهر لم يتوجه الدخول الثاني قوله
 متغيرة مبتدئة ان لم يكن كانت خبريات متغيرة مبتدئة
 معرفتها على وجه لطايق الواقع قلنا اما ذكره هنا فغير
 لمفهوم خبرتي لا يحقق لرد ان لا يتصور خبريات لان يجب
 بيان احوال الشيء وانها من لا بيان مفهوم وقد
 لتقدير تسليم ذلك فدلتم انه بحث عن خبرتي فان مفهوم
 الخبرتي كما قال الشايع ورايق الذات على ما
 يخرج قال الصافي في شرح المصنف ذهب في الثاني
 الى ان الكلي اما ذاتي واما عرضي واما ذاتي باله يكون
 خارجا عن المتيقن حتى يتناول المتيقن وغيره واللام
 منع ذلك ويصح عليه بان نفس الماهية لو كان ذاتيا فلا
 يتصور ان يكون ذاتيا لنفسه او لغيره والا لم يحل ذلك
 الذات مغلوبا للذات والشيء الواحد لا يكون
 متواليا ومتواليا اليه والثاني ايضا محال لان الذي يكون
 الماهية ذاتيا له لا بد ان يكون مركبا منه ومن غيره

كذلك يكون الماهية احدى اجزاء ذلك المركب وحيث
 نفس الماهية لا يفرده المركب لا يكون نفسه ^{خارج}
 المستفاد منه قوله محال يكون احدى اجزائه فلا يكون
 تمام الماهية قسما على ان معنى انه ليس تمام الماهية انوية
 فهو من ذلك معنى انه ليس تمام حقيقة الشخص فلم يكن
 الغرضيات مشتركة له طويلا او قصيرا وحاشا في
 الشخص من حيث هو شخص وضايفه عن الماهية الممتدة
 ولكن لا يميز من ذلك ان لا يميز من ذلك ان
 لا يكون نفس الماهية من الماهية بالماهية الماهية
 على انها نقول ذلك انها مركبة اصطلاحا لمطابق و
 ما لا يكون من اجزاء عن الماهية لا يجب اللقبه قال
 الشارح فان كان مستعدا لثبوتها فهو المقول
 لا على ثبوت ذلك منها فلا حاجة لثبوتها
 لعدم ثبوت ذلك منها بل يمكن دفع المذهبين
 بان يتي هذا الدليل لعدم جواز ان يكون كالماتية ^{في}

جناسه

جناسا لا يكون احدى اجزائه لا افراده حيث
 في موضع قوله اذ من جملة الالهييات ما هي بسيطة
 الاجزاء لها فيبقى لب طه الماهية لا يمنع الاشارة الى جوار
 ان يكون جزء تام لمشاركة نفس الماهية بسيطة واجب
 عنه بان المراد بالماهية البسيطة البانية والبسيطة
 التي يكون نفس تام البسيطة التي يكون جزءا
 مخفرا عن لب طه التي لا يث ركنها في هذا الجزء
 انه ليقا انه يمكن عوضا عما بالبنية الى البسيطة
 يتم الدليل قوله قلت لا يكفي في كون الجزء فضلا
 مجردا عن الماهية في الجملة ان اطلق ان تمام المركب
 حيث هو تام مشترك لا يميز الماهية كما لا يحصل في
 العام من حيث انه عرض تام وسئلوا عليك ما نصيب
 في هذا اقمنا بالصواب في الجواب ان تقي لعدم
 الماهية اذ الماهية جزءا لم يجمع ما عداها يكون غير الماهية
 لا يث ركنها فيه قوله الطاهر في العبارة الى آخرة

يكون جزء تام مشترك نفسا ماهية لا يكون
 واضحا ان تمام مشترك لا يكون صحيح

اسم من الامور السابقة

رجد

وهو بان المراد بيقين تام اشترك به ليس فيه بل
فردانية وحيزه عليه الى البعض المذكور اوله الذي
هو اجزء لدا البعض والذي هو الفرد في صلاته
السلسلة تبقى للفرد من تام اشترك به في ذلك
الفرد الجزء الذي هو جسم من السمات لا يتعدله
يحق ان في التوجه صحيح لكن حيزه خلاف المتبادر
كقلف ظهر ليق كيف يتصور في بعض تام اشترك
مع تام اشترك الذي انتهى اليه السلسلة وقد
لغير تام اشترك بدون اشترك في السمات السابقة
عليه لانها تعول ذلك بان انتهى البعض تام اشترك
بعضه فكلما رجع اليه البعض نفسه ذلك البعض
رجد تام اشترك الذي وكلما رجع تام اشترك الذي
البعض فقبل الابداء شمله بعض من تام اشترك الذي
هو الحيوان وكسسم منه لوجوده في السمات بدون
فيكون شرا كايين اتمية واهليات الذي ياردهم

وليس هو اشترك

وليس تام اشترك بينهما بل تام اشترك هو جسم الذي في ذلك
الاباء واسم منه ايضا لوجوده بدون في الجاد فيكون
شرا كايين اتمية واهليات الذي هو ياردهم الجسم الذي
وهو ليس تام اشترك بينهما بل تام اشترك هو جسم الذي
لياردهم قايير الابداء ولعم الحيوان وكسسم الذي في علم
ذلك قال الشارح والى هذا ان في ان فصل
على كل من كل من التقديرين قال الشارح
فالتمية ان كان له جنس كان فصلها مميزات
الشركات كجنسية او دعيه انا لاهم ذلك فانا
لوفرضنا ماهية مركبة من جنس المركب من الارى
المقاديرين والفضل كان كل واحد من المقاديرين
للمية ويميزها عن الماهيات الوجودية كجنسية
الشركات
ويمكن ان يجاب عنه بان المتبادر من فصلها في فضل
الماهية افضل القريب الا ان المقام يلازم العموم وال
ايضا بان معناه لا يبيى ان يكون لها فضل

انما هي من جنس
 في الدفء المرفوع

يترى من المراكات كحسنة وهو لا ينافي وجوده في غير ذلك
 المراكات الوجودية قال الشايع وفيه انا وعدنا
 في صدر البحث يعني هذا ما وعدناه في الاول بعض
 الكلام منها انما هو في المعاني المفردة لا في مطلق
 وقد علم ذلك من مخرج كلام المصنف في اول الفصل حيث
 قال الفصل الثاني في المعاني المفردة فلهذا كانت في
 هو الوعد فيجب بانه لا يترك ان المراد بالمفردة
 المركب وهو لا يعلم من كلام المصنف في كلامه في
 الفصل ان الكلام منها في المعاني المفردة التي تقابل
 كما ستعرف كما في الفصل من المعاني من المقام
 كما لا يخفى على ذوي الالفهام قال الشايع فانه اذا
 سئل عن زيد بالشيء هو في جوهره فاجاب انه ظني
 اجاب قال الشايع صعب القطع من المشقة
 لما ان لسئل عنها الويل من في ذوي العقول رباني
 غير ذوي العقول فان سئل بالشيء ما يطلب عن تمام
 ما به النوعية لا كتحقيقه فيجب اليقين في جواب النوع

اذا سئل عن زيد بالشيء هو في جوابه انه حيوان فاطن واذا
 سئل عن روى العقول باي في فهمه فاما يطلب
 به ما يميزه عما يشترك في نوعه فليجاب باهية النوعية
 كما ان خطه وشكله اذا سئل عن شخصه ان لم يكن
 ان يقي ما يميزه من شكله فيقال ابن فلان او الذي يعلم
 فلهذا اذا سئل عن حجة بانه اتي جوتيل لانه الذي كان
 المصنف الفلانية وله يد نبه عليك ان يستفاد
 من كلامه وهو ان السؤال باي عن المشقة
 انما يطلب ما يميزه عن المراكات النوعية وان
 المشقة الفلانية لا يميز عنها في ما في
 ما ذكره الشايع من انه اذا سئل عن زيد بالشيء
 هو في جوهره فاجاب انه فاطن اجاب من قوله
 اذا سئل عن الفلاني باي هو كان المصنف يميزه في
 الجملة اعلم ان له ثلثا في انما يطلب ما يميزه
 عما يشترك فيما يصف به لفظه اي مثله اذا قيل

انما هي من جنس

يخص في مرتبة فضل فان قيل اما تحت الشئ الثاني من الرتبة
ويقول المراد انه يخص في مرتبة نص قريب افر ولا يطلق القريب
والبعيد مع العضل الى رتبة التي ترتب منه الامة قلنا
ما يؤثر وجوده في مرتبة لا اطلاق القرب والبعيد
مع اطلاق القريب والبعيد عليه وجواب عنه
الشئ الاول وليتدل به رافضيه وان المراد بفضله
بان لا يكون فيه ما ليس في مرتبة من حيث
الجنبة ولو كان بفضله الذي ركب من جنس وفضل كل
نصفه من الامة عن الشراكات جنبة ولو كان بفضله
الذي ركب من جنس وفضل كل نصفه من الامة
عن الشراكات في جنبة بفضله الامة بفضله من الامة
عن الشراكات جنبة فلا يكون بفضله الذي فضل به
الامة سلمة لهم والبقاء وفيه بحث فانما للمنة لا يحد
الامة بفضله من الامة عن الشراكات جنبة
لو كان يكون وكذا الجنس بفضله الامة بفضله من الامة

عليش مستقيمتين عن معنول واحد بالشيء ويحتمل
الجواب ان كل واحد منهما يميز عن كل واحد منهما
فله يكون ان الميز شيئا واحدا فانهم قوله محتمل
ان يقي بعض الميز للميزة عايشا ركنها في الوجه المميز
لا يخفى ان اعتبار القرب والبعد في الميز من الميزة
الحقيقية يكون في شيئين بالبنية المشرقة واحدة
كما يحسن الظن بالبنية الملائمة للانسان ويكون
في شئ واحد بالبنية الملائمة كالحسن بالبنية
الملائمة للانسان والاعتبار القرب والبعد
في الميز عن مشاركات الوجودية فليس في شيئين
بالبنية الملائمة شئ واحد الا على اجمال ذكرناه فاعلم
قوله فان تحقق الوجود فيقضي بانه الله تعالى
لما اقره اشراره المانع الله عز وجل عن
من ان قواعد الحق عايشة كل شئ بعد العرفاني
على توجيه القوي قال الشايع على احوال تدرك

وتركيه الميز

تركب الميزة من الاربعة هي السابون قوله
افلحني للاخرة لا يندم عليك ان هذا المعنى
اقرب الى المقصود الذي هو الاشارة الى
الدليلين من الالفاظ قوله انما يجب ذلك في
الافراد التي جرت قبيل اخصا لبعض الافراد في بعض
لست تألف المركب منها فلك ان الافراد الخاصة القارة
في الوجود العيني يجب حتمها لبعضها لست تألف المركب
منها انما يخرج كذلك الافراد المجردة التي لا تأثر فيها
في الوجه بعضي له ولا يخرج لبعضها في بعضي بعض
الركب منها الذي في الجواب انه كلام على انه
قال الشايع في صدره ان كان عوضا يقوم بحجم
بالعوض اي يقوم المقوم انما الذي هو كجسم العاقل
المسمى بالحجم له يصدق عليه ذلك المقوم انما الذي
نظروا انما ثلثه فلهذا لا تلاصيق به عليه فيكون
الافراد فيه داخلها يصدق عليه ان قيل قد يخرج بعض

بعض المحققين يجوز تركيب الجواهر من جوهر وعرض متمسكاً بتركيب
 السيرة من جوهر هو القطع كجسيمة وعرض هو المية المية
 وقال الحال تركيب الجواهر من عرض قائم به فانه متاخر عنه فلا يكون
 حسيه ومنه دون تركيب الجواهر من عرض يقوم به تلك الجواهر
 الدفر لان اللدغم ^{صح} يا فراعنه الجوهريين عن الله
 فاجواب ان الكلد في الدفر المحركة واستقامه كون
 العرض جزءاً من الجواهر مما لا يشبهه احد فاما قال
 الشارح وان كان جوهرها الاخره اي ان كان احد
 الدين جوهرها اما ان يكون الجواهر المركبة منه ومن
 الدفر نفس ذلك الدفر او يكون الجواهر المركبة دخله في
 ذلك الدفر او يكون المركب خارجاً عن ذلك الدفر
 فمع الدليل يثبت كون الكلد نفس جوده ومع الشك في يثبت
 تركيب شيء من نفسه ومن غيره والمراد بالشيء هو الجواهر
 المركبة من الجوهر ومن الجواهر الدفر فحق ان يرد
 بالشيء هو جوهره الجوهري فانه اذا كان الجواهر المركبة هي ذلك

الجزاء غيره وحسب ذلك الجزاء كان الجزاء مركباً من نفسه لوجوه الكلد العارضه ومن غيره
 خارجاً عن جوهره الجوهري عارضاً له ومن العارض مركب من
 المعروض والعارض الآخر والجزء الذي هو نفس المعروض الجوهري
 لنفسه فيكون هو كجسيمة والآخر فذلك العارض قائم به عارضاً
 فليفتن الجواهر العارض المركب من ادب والجواهر المعروض
 افاضاً عن عرض له ذلك الجواهر المركب من ادب
 ريتبع ان يكون عارضاً لنفسه فيقتضي ان يكون العارض
 هو برب فذلك يكون العارض قائم به عارضاً له الآخر
 بالارادة في مباحث الكليات الدائمة
 فاما ان نشترع في المباحث المتعلقة بالدفر
 ونقطة نقاشه ليلوكل ما لك التحقيق ويسر لنا المروج
 انفقنا من المية لولا كان دائم البتة او مستحقاً
 وهو العرض المفارق قوله لدن الكلد في الكلد
 انما يخرج من مية واحدة والاشك ان لوديه
 نفس مية اخرى فاما التي هي القوية التي هي فان كل

٢
 الامتياز
 ان في العرض المفارق
 ان لا يمنع تفككه

وتنق

نوع بالهبة الى حصصه فكيف يخرج من الهبة
 لانها خارج عن الهبة اشقة واثمة واهية التي افراد
 وكذلك الهبة ان يكون محمول على افراده لكونها
 وان كل على افراده ولله ايضا من ان يخرج بهية على
 افراده لكونه يملك في الخارج المحل كما كان في الجزء
 المحل قال الشايج ولو كان الواو لكان الوجه
 لكان كمرسان موجه السواد لانا نقول المراد بلزوم
 الوجها يتبع انفكاكه عن الهبة بشرط الوجه
 بلزوم من ذلك ان يتحقق مع كمرسان وجوداتها الهبة
 بل يخرج ان يكون ذلك الامتناع مع بعض من
 تلك الامور ورت قال الشايج ليقى في
 الشيء الهبة والميزة تخرج الوال ان يقيم
 في تقيم الشيء الهبة والميزة الى مباشرة
 المتقسم هو امتنع انفكاكه عن الهبة ووجه
 الى امتنع انفكاكه الى امتنع انفكاكه على

وليس كذلك لا يقال لو كان
 السواد لازما لوجه الانسان
 لكان كمرسان موجه السواد
 مح

والدول الهبة والاشياء غير مباشرة وتبين اجواب
 بل ان يميز لو كان المراد بالهبة الهبة من حيث
 ليس كذلك بل المراد بها الهبة في الجملة باسم
 الهبة من حيث هي ومن الهبة الموجودة فلا يكون
 لزم الهبة من حيث هي بل لزم المنقسم ولا اللزوم الوجه
 مباشرة فان محصل التقييم هو ان امتنع انفكاكه عن
 الهبة في محله اما ان امتنع انفكاكه عن الهبة
 من حيث هي اول امتنع انفكاكه عنها والدول لزم
 الهبة والاشياء لزم الوجه والليزوم من عدم الامتناع
 عن الهبة من حيث هي عدم الامتناع عن الهبة
 في الجملة حتى يميز مباشرة لزم الوجه المتقسم الذي
 هو الهبة في الجملة التي اعسم من الهبة من حيث هي
 فلا يميز شيء من المحذرين ولما كان المحذرين في تقيم
 الشيء الهبة والميزة هو ان انفكاكه عن النفس وفي
 هو التقيم كل من النفس والغير بوجوب ذلك توفيق

مقتضى الكلام فانه في مقابلة اللزوم الغير البين الذي لا يقدر
باللزم الى وسط كفاية قال هو الذي لا يقدر ^{بغير} حيزه بالزوم
الوسط واما الوجه الثاني فليخرج عن بعد وبقدرنا لينفع بالزوم
الشع من الوسط على ما قرره القوم الخ قوله ومن غيب
محصوله تدقيق ان المسقطه الواقعة في التقييم هي لغة
الجميع اتي يمكن عدم تحقق طرفيها فيكون ان يتيها كقسم
ثالث لا انقضال بحقيق الذي لا يمكن عدم تحقق طرفيها
عبر اليه من تحقق واحد منها فلا يمكن قسم ثالث وهو كلام
لجيد عن التحقيق فان انقضا الاطراف قسم مقصود في ان
وذلك التفسير يفرق ذلك قوله فمن اراد حيزه
المقتبة في البين وغيره وجب ان لا يجد ان يتي المراد
لوسط لغناه اللغوي فيغير القسم ويتم الكلام اعلم ان
المفهوم من كلامه قدس سره هو ان البين المعاش
الدول كما قدس سره والحق في اللزوم الغير البين
ومن كلامه بعض اشياء هي ان لا يفرق في اللزوم البين

التقديرين يتبع اعراض شاع في ما وجبنا قد مر قوله
والى بهي اضيق الى امر حيزه سوى تصور الطرفين فيه
لا يلحق فيه تصور الطرفين كالبين ولا يحتاج الى الوسط
كالقسم الاول من الغير البين ^{سطر} رك قوله
رك تصور الطرفين الا انه ذكره لمقتبة البين ايضا
قوله فان لزوم شئ يعني انما قلنا هذا هو اللزوم
الخ لدن اللزوم على ثلثة اقسام والحق هنا انه لا
الترتيب هو هذا القسم قوله انما وجدت فان كان
للاهمية وهو ان فلا بد وان تنصف في كل من
الوجودين وان كان لهما وجه ذهني فلهذا وان تنصف
به في ذلك الوجه كما يجوز ان فانه ليس بوجوده في الله
ولا تحقيق في اللفظي بل هو ان تصفه بالهئية قوله
ومع ذلك يمكن ان لا يكون للذهني شعور ^{بما} غير
المذكورة فلهذا الخ يعني ان كون زوايا المثلث متساوية
لها ثمن من لوزم ما هيته ومع ذلك يمكن ان يترك

تلك الماهية ولا يكون للذهن شعور بالمادة التي هي جزء من
 اللازم فضلا عن انهم يشعرون ذلك اللازم قوله فليس
 كان مكنوناً صلا للميتة تميز الفاعل للتعليل وانه الكلام
 تعليل لقوله يمكن ان لا يكون للذهن شعور بمادة
 قوله فان كون الميتة مدركة صفة ان لا تعليل له بالتعليل
 لكن دخول الفاعل والتعليل على ليس غير بل هو ولا يبعد
 ان ياتي اجواب الذي ذكره منسج وقوله فان الماهية
 المثلثة منه فقولنا فليس كما كان حاصله للماهية
 ان لا معنى له فثبت ان كل ما كان حاصله للماهية
 المدركة في الذهن يجب ان يكون مدركاً حتى يميز
 او عييت من ان لذهن الميتة يجب ان يكون له زمان
 وحيناً وقوله فان كون الماهية في قوة قولنا برهان
 تلك المقيدة باطله فان كون الماهية مدركة صفة حاصلة
 بها ان علم ذلك قال الشايج كما ايشى قال
 بعضو تشرح ان امتياز ايشى ناسد فانه انما يقول

يرذل الموضوع الا ان يراد به الكثرة وليس عليك
 ان اطلق ايشى على الكثرة خلف المتعارف
 ولا يبعد ان ياتي ان الملوحة فيه الفارقة مع بطو
 الرذال قال الشايج وهذا المقسم ليس بمراعاة
 لبعضهم بان المراد بالفارق المفارق بالفعول وهو موقوف
 قلت يرمي ان يكون مطلق المفارق ثلثة اقسام المفارق
 بالثقة ويرى الرذال وابطى حبيب عنه بان الفارق
 بالثقة من قبيل لفظ الوجود فلا يكون من قبيل قسم الذي
 هو الفارق المفارق قال الشايج ان خفض بالذات
 حقيقة واقعة فهو انما هو اعلم ان انما تنقسم الى
 ما يكون غير مطلقه وانما انما تنقسم الى انما تنقسم الى
 لا يكون مبرورة في غير ذلك النوع كما ان الثانية بالنسبة
 الى الانسان وانما انما تنقسم الى ^{التي} الملوحة فهو انما يكون
 مبرورة في بعض ما يخالف ذلك النوع كما ان الثانية بالنسبة الى
 الانسان فانه يكون حصة لذلك النوع بالنسبة الى ما لا يكون

مطلقة ولا يكون صم

موجودة فيه كالشجر لا مطلقا وايضا تنقسم الى الخاصة
 العامة لمعناها والى الخاصة التي هي خاص من معانيها
 كالصالح بالقرعة والنفقة الى الانسان وايضا تنقسم
 الى البسيطة والمركبة اما المركبة فهي التي يكون مركبة من شيئين
 كل واحد منهما لا يكون مختصا لكن اذا قيد بعضها ببعض
 حصلت المعونة كقولنا يا ولي لشجرة نقيبا القامة كقولنا
 الاظفار فان كل واحد من هذه الصفات لا يختص ^{بالفرد}
 ضرورة حصول الصف الاول للحيية والوصف الثاني
 للحيوان المجزى الذي صورته صورة الانسان المسمى بالانسان
 والوصف الثالث للفرد المجزى وصف مسمى للانسان
 واكثر كواحد المذكورة في يوم الاربعاء العالي من هذا
 لقيد واحد اخاصه لمسيطين ما بقا به المركبة لمفرد في
 التعريفات من الدوام المذكورة عند اعظم عجز
 المتأخرين هي بخاصة المطلقة المادية واما عند المحققين
 فلهذا فرق بين الدوام في الدوام قال الشايع

١٩٥
 والخاص بها بل بمعنى غير اخصا لغير العام اعلم ان
 لغير ليس للقيم للجوهر كالحل في رغن بعضهم لدن عرض العام
 يكون محولا بالموحدة والعرض القيم للجوهر لا يكون كذلك
 قوله واما فصول الاضراس فيخرج بالقيد الذي انظر
 اعراض على اشراج وتوضيحه انه ان اريد بالعرض ^{العرض}
 فعدم خروج الفصول البعيدة ما لا يشبه فيه وان اريد
 به الفصل القريب فلم لم يتوقف خروج الفصل البعيد ^{يكون}
 ان في المراد هو الفصل القريب واما الفصل كسب ^{يكون}
 مسارا للجنس فخرج عن هذا التعريف يعلم من بيان خروج
 الجنس فلهذا جهة الى التعرض لا يقال فلهذا جهة الى التعرض
 يخرج الفصل القريب ايضا به بيان خروج النوع
 لانا نقول ان المتعلق بالتعريف الذي يجب عن ^{الكليات}
 ويربط به الفصل القريب فلهذا من الدوام ^{فقط}
 والدوام بيانه قال الشايع واما كان ^{فقط}
 رونا قال الدوام في الملحق حقيقا في هذه التعريف ^{حدود}

اور لوم و المشهوراتها لوم فانهم يقولون كبحسب رسم كذا
 والرفع كذا لكن الحق انها حدود اذ لا مادية للجنس ورا
 هذا القدر ضروريه انا لا نفهم ان يكون كبحسب جنس الا كونه مقولا
 على كثيرين مختلفين بالتحقيق في جواب ما هو عرض ٣١
 في شتره عليه باننا لدم انه للمادية للجنس ورا هذا القدر
 لم لا يكون ان المقولية الموصوفه بالصفات المذكوره
 عارضه لمفهوم ورا؟ وهو كبحسب و اجاب عنه انه شريح
 بان الكليات النورانيه غير حاصلت مفهوماتها
 وضعت اسمها بانها ليس لها معان ورا
 تلك المفومات هذه الاسماء غير هذه المقومات
 وعن الثاني بان هذا الدليل ليس في عرف هذا
 القوم بل المتبادر من الرسم في عرفهم ما يقع من كونه
 وقد بين انما كانت هذه التوقيعات روبا لذلك
 المقولية عارضه والتوقيف بالعارض رسم وذلك
 لانه كثير في نفسه الكلي الدالة للتحقق بالحقيقه

لواء حق

لواء قديم عليها او لم تقيدها المقولية فيما لم يرض له ونقول بان من
 باب اشتباهه العارض بالمعروض فان المقولية عارضه للجنس
 الطبيعي الذي هو معرض للجنس المنطقي الذي كانه حقيقة ان
 قديمه كلامه انه لو كان المقولية ذاتيه للجنس المنطقي لكان
 الجوانب شله حيا اذ اقيده على الامور المتعلقه بالحقيقه واما
 اذ لم تقيده بيقين بجنسيه لكان المقولية بغيره في كثير
 المنطق واللامس لذلك فاجواب ان المراد صلاته
 المقولية او المقولية بالبعد في وقت من الاوقات فله
 اشكال فله بقوله المادية اما حقيقه الخ فببطلان
 الى ان معرفه الحدود والرسم في غاية الصعوبه
 لصعوبه معرفه الدخاس والفصول وبقينا ان الدخاس
 والعرضيات المركبه من منها لا تعرض معرفه الدخاس
 والفصول واعرض عليه واجب المعترضه المقربان
 المحدود ^{للمرور} الاسماء والاسماء للمرور المقولية لذلك
 وضع اللفظ بزيادة المعنى لا يمكن ولا بعد تعقير ذلك

فقد يبين ان لغير كمال اجزاء الشئ من اجزاء المنة
 واد كان الامر كذلك كان معرفة المحدود والمعلوم في
 غاية السهولة قال الامام والذات ان يتي ان كان المراد
 من الكمية مقدار لعل الاسم كان المراد ان كان له حسب
 المقدر ان كان المراد لغير الكمية ان كانت موجودة في
 شئ مشترك فخرج منه قال الشيخ وهو محمول
 ترجمه ان محمول المطقة ان يكون لشيء محمول في الموضوع
 بالقياس لقولنا ان الانسان يمتنع عن الاشتراك في الكمية
 محمول عليه بالقياس على ما ليس بالقياس بالشيء
 الانسان فانه ليس محمول عليه بالقياس فلهذا لا يكون
 بياض بل هو الله لذات الاشتقاق فيقال الانسان ذو
 بياض او بياض لما كان ذو بياض او البياض ما له فيها
 احد يسمى محمول بياض على الوجهين هو الاشتقاق و
 لغيره يسمى الاول محمول الترتيب فانه اذا ركب مع
 في وجه في ضمن المركب والثاني هو الاشتقاق لذات اشتقاق

كان الامر ما قاله الشيخ في
 ان مشتركة في اشتراك
 يكون وراه جزا مشتركة
 صح

منه

شئ من جنس ذلك لاشتقاقها من ان بالذات ومطلقا
 لا يعتبر في جنسها فاما واحد ادم واعلم ان الكليات اما
 لغير جنسها لغير الجنس الى افرادها حقيقة التي هي ما يكون فردية
 بحسب الحقيقة دون الاعتبار وان كان كانت مشتركة
 افراد العنصر لدا لقياس الحقيقة التي هي نفس طبا
 وفردية لها انما هو بحسب اعتبار الحقيقة حيث بغيرية
 بالقياس من الامور الخارجة عنها المقارنة اياها فيكون كل
 بالشيء الحقيقة فاما حقيقة فليست قال الشيخ
 فمفاد الكلية والخبرانية حقيقة ان منشأ اتصاف المفهوم
 بالكلية والخبرانية هو الحصول القطعي حتى ان المفهوم يتغير
 حصوله في العنصر فغير ذلك الاتصاف ولو لاختلاف العنصر
 المفهوم الكلية والخبرانية حكم عليه بماز بالكلية والخبرانية
 لذات عين معنى الاسم المفهوم كذا الخبرانية يتولد بها
 وامتدادها فانها ليس من مقتضيات المفهوم وليس
 منشأ اتصاف المفهوم بها هو الحصول القطعي فان العقل

بمجرد تعقد المفهوم وكان المفهوم واقعا لم يكن عليه
بما لا يوجد التعقد النظري حتى عند ان يكون متع
في الخارج وان يكون ممكن الوجه في الخارج قوله
هو ان كان العلم متعديا بجانب الوجه يعني ان
الذات ان منها جهة نسبتة الوجه لشيء ايجابا فمعنا يلزم
خروجه لعدم والسلب فينادي الواجب والظاهر في
فان كان العلم الحقيقي بجانب الوجه ما يكون جهة نسبتة
الوجه ايجابا والمقيد بجانب العلم ما يكون جهة نسبتة
سلب قال الشارح والثاني كما انضاد اي الذي يكون
وجوده ولا يكون موجودا في الخارج قال الامام في شرح
المفصل الثاني ان لا يعرف وجوده في الخارج راما
ان يعرف وجوده في الخارج والادل كما انضاد فلو
كعدم المتين عليه كان له وجه وذلك بان يلقى لا
من الوجود ان لا من الوجه قال الشارح كما في
لا يجوز وجود شمس اخرى قال الشارح كما ان الكواكب

السير قال الامام في شرح المفصل ان الكواكب النجوم
شك ان كان لو كان معنى شيرت في جميع الكواكب ذلك
في مفهوم قوله فان النفس الى نقطة المجردة عن الابعاد
في مقامية العدد المراد لعدم تماهي لعددها لا ينهي الى
عد لا يوجد له عدد اخر لعددها لغير انفسا فيكون
مجردة رقة قال الشارح لزم من تعقد احد ما تعقد
لمعناها ان لو كان المفهوم من احد ما في المقدم من الآخر لزم
من تعقد احد ما تعقد الآخر بان يكون تعقد احد ما
تعقد الآخر وليس كذلك لان مقدم الكل ما يتبعه
تصوره الا انه وايضا لو كان كذلك لكان كل
حيوان وكل حيوان كليا واما تعقد المركب منها لكل
منها فذلك المركب من الاربعة فلفظين يكون متساوي
منها فانهم قوله ان تعقد ان مفهوم حيوان حشيش
هو مفروض المفهوم الكلية لسمية كليا طبعا فقه في الطبي
صلاحيه العارض يعني اذا اعتبر العارض مع المفروض لزم

التمثل اتحاد الشيء بالحق والى اذا اعتبرها من الموضع
 ميزم ذلك التمثل لكن ينفع بان اعتبارها في
 في الطبيعي بطريق القديم واختاره في الحق بطريق كنهية
 قال الشايع اوله موجود في الحقيقة في الخارج ثم
 الوجه انه يظهر عند التأملين موجود في الخارج قال الشايع
 لكن المنطق ما يثبت عنه هذا المعنى في قال الشايع
 وانما قال الحيوان مثله لكن اعتبار الحق لو قيل ان قبل ان
 قلنا الحيوان كذا لا فاد في الحق وانما ذكره المحقق
 يظهر منه الا عدم الاعتبار بفهم الحيوان قال الشايع
 والحيوان جزء من في الحيوان قد يلقى ان اراد انه جزء
 له قدمت ذلك وان اراد انه جزء عقله لم قسم لكن له
 ميزم منه كونه موجودا في الخارج ولولا حقيقة الطبيب
 والتقدير المذكور لم نكن نذكرنا هو التحقيق على وجه
 قوله يريد ان البحث عن وجه الحكم المأخوذ وله
 ليعبر ان يقال كالمظهر اعظم في وجه الكليات ثلث

في شأنه

في شأنه مبحث المنطق قديم ان ليس بمكون من المنطق
 فقال والنظر فيه ان في وجود الحكم مطلقا خارج عن المنطق
 فينفع الاعتراض فتأمل قوله قيد الزمنية حيث فان
 لعقهم ذكر في بيان وجوده ولله وقته ذهب المحقق
 اما انه غير موجود في الخارج وايضا الحكم المنطقي من مبادي
 الحق فاذا كان موقوفة وجه الدلالة بقية كيف لا يكون
 موقوفة ماضية فتأمل قوله وايضا لا يكون ادراجها
 في منه والاقام اي لا يكون ادراج الكليات في
 بقية انتهت في الاقام والارادة للثبوت مع رعايتهم
 الاحكام الدالية من ان يقتض المتباين متباين
 قال الشايع فخرج القياس اعلم ان مرجع القياس
 الى سلبتين كليتين دائمتين فان المتباينة الكيفية
 بين المفهومين هي ان لا يصدق على شيء احد ادراج
 الحكم اوله ويرجع الترتيب الى مرجعين كلتين
 دائمتين ويرجع العموم لمطلق الى موقوفة كلية مطلقة

وراثة ثبوتية دائمة ودرج العموم من وجه المسايق^{ثاني}
 دائمين وموجبة ثبوتية مطلقة^{ثاني} من مرقا^{ثاني} الشايع
 وانما اعتبر النسب انما اعتبر لنب الدرع بين الكهاتين
 ولم يغير بين المفهومين لدن لنب الدرع لا تحقيق^{ثاني} ولا بين
 الكهاتين على ما ذكره رحمه قوله والامكان لا تحقيق لغوا
 يمكن ان يكون التحقيق باعتبار مقصودية الكهاتين قوله
 يعلم ذلك بالبقالية باذني التفات فانه لما علم ان بين
 الكهاتين الذين لا يصدق احدهما على ما يصدق عليه الآخر
 التباين وبين الكهاتين الذين يصدق احدهما على كل واحد^{ثاني}
 عليه الآخر عما مطلقا علم ان بين الخبرات^{ثاني} وبين^{ثاني}
 وفرضنا عمدا مطلقا قوله على ان المقصود لما اخره
 هذا من تمت قوله قلت هو الوجه لا اعتبار^{ثاني} له نسبة بين
 بين الكهاتين قوله فاما اذا ارشنا^{ثاني} لما يند هذا^{ثاني}
 الخ^{ثاني} فاذننا هذا الكاتب وهذا الفاعل وهذا
 الطور^{ثاني} وهذا الفاعل^{ثاني} وهذا الفاعل^{ثاني} وهذا الفاعل^{ثاني}

على ذلك التقدير خبرات متقدمة لصدق كل منها على
 اعداد فان هذا الكاتب على زيد الفاعل حك الطور
 الفاعل مدد وجرما باعتبار كثر من العوارض المدكورة خبري
 واحد وانما عرض الفاعل هذا الفاعل المحقق على ما ذكره شرح
 من قوله وان لم يكن خبريا له يكون مبنا له بان^{ثاني} الله
 كذا ليس مبنا للخبر في من الفاعل حك برام منه ذات
 خبرين شرعا منه ليس^{ثاني} الا من قلته^{ثاني} الدلتا^{ثاني} ت^{ثاني}
 الكلام فانه ليس^{ثاني} ما خفي على شر ذلك^{ثاني} اللام^{ثاني} قال
 الشايع فعدن^{ثاني} الخبري ان كان خبريا لذلك الكهاتين
 يكون خوض منه مطلقا هذا انما يظهر اذا كان خبري
 التحقيق محمول على ما ذكره شرح واما اذا لم يكن محمول
 على ما ذكره شرح اذ يمكن محمول على ما ذكر في^{ثاني} الثانية
 فيفه^{ثاني} شمل تدبر قال الشايع لما فرغ من بيان
 الغيب بين العيين شرع في لنب بين^{ثاني} لنب^{ثاني} بين^{ثاني} لنب^{ثاني}
 اعلم ان^{ثاني} لنب^{ثاني} من حيث^{ثاني} انما^{ثاني} كليات^{ثاني} لا^{ثاني} يكون

النسبة بينها الاول عدل من حيث التي بين العيني والاه
 باعتبار هذا الوصف على الوجه الكلي فقد تكرر النسبة
 وذلك في لفظي الشين الذي منها عموم من وجه
 ولقبي الشين الذي منها المباشرة الكلية
 بينهما تماثلا جزئيا واعتبار هذا الوصف انما هو زيادة
 الضبط قال الشايع لما فرغ من بيان لهيت
 بين النقيضين اعلم ان النقيضين من حيث انهما
 كليتان لا يكون لهية بينهما الاول عدل من حيث
 التي بين العيني والاه باعتبار هذا الوصف على الوجه
 الكلي فقد تكرر لهية وذلك في لفظي الشين
 الذي منها تماثلا عموم من وجه ولقبي الشين الذي
 منها المباشرة الكلية فان بينهما تماثلا جزئيا واعتبار
 هذا الوصف انما هو زيادة الضبط قال الشايع
 اي لصدق كل من لفظي المت ومن كل واحد
 عليه لفظي الآخر محصاة لولم يصدق كل واحد

عليه لفظي احد المت ومن ليس لصدق عليه لفظي الآخر
 لصدق لفظي واحد وهو لفظي لصدق عليه لفظي احد
 المت ومن لصدق عليه لفظي الآخر في حاله له
 ستقام صدق احد المت ومن بدون الآخر
 قوله قلت هو ان المقبول متناقضان اذا اختلف
 في انفسهما الخ توصيفه اذا اعتبر مفهوم من غير اعتبار
 صدق على شيء وفهم اليه كذا لفظي صدق منك مفهوم اخر
 في غاية العجز عن الدول رسميا متناقضين معين
 انما متباعدان تماثلا لا يتصور ما هو ابلغ منه
 فيما بين المقولات المعبرة عن صدقها على شيء
 لا ينبغي انهما لا يمتنعان ولا يترققان عنهما كجواز
 ارتقاها عما عقد عدم تلك الذات وازا محله
 على ذات واحدة صدق قضيتان متوجبتان
 محصاة ومعدولة وهما متناقضتان صدق لا كذا
 فله يكونان متناقضين بر لفظي متناقضين

لا صدق في وجه الجور اذا تعافى كما ذكرنا فقولنا كان مرجحاً
 الى مرجحتين كلتيهما اطراف القضية باعتبار الصدق فيها
 بحال ذات الموضوع فاذا قيل كل الان ان ليس ^{بصدق} بل
 لا صدق الناطق عليه لان الناطق لصدق الناطق
 في ذاته لا يخلو عن اعتبار الصدق على شيء لا في نفسه
 على شيء فاذا قيل لو لم يصدق كذا شيء لم يكن لصدق
 بعض الدش ليس بله ممكن فيكون بعض الدش ممكن
 اية المنع بله ككثرة ولفظ كعدم الموضوع لغير الدل
 بان يبق لما كان لصدق الشيء عليه لا عدد فيكون
 لصدق المساويين باعتبار الصدق مرجحتين ^{لصدق}
 الطرفين لا لعدم وقيس والموجبة السالبة الطرفين
 لا يستند على صدقها وجود الموضوع كالباقية فلو لم يصدق
 كل من المرجحتين لكان كذبه اما لعدم الموضوع دأماً
 لصدق ليقض المحول عليه والاولى لبط لان الموجبة
 السالبة الطرفين لا يثبت على فيصدق بين ^{لصدق}

على لصدق

على لصدق لا فرق وهو بسيط ابداً مثلاً لو لم يصدق
 كل ليس بان ان ليس بباطق لصدق ليقض وهو
 ليس كل ليس بان ان ليس بباطق وهو ليقض وهو
 بعض ليس بان ان هو ناطق وهو في الموجبة المعه
 في تساوي العينين وهو كل ناطق ان لا يصدق
 المنع المذكور لان كذب الموجبة الكليته المذكورة
 وصدق السالبة التي هي ليقض ليس لعدم الموضوع
 في الكليته لعدم مسمة عما بها لا بد لصدق ليقض
 المحول على الموضوع كالباقية المذكورة يستند اليه
 المطلقة للمساواة بين العينين فليس ^{لصدق} قالوا
 فيكون بعض الناطق الى ان ناطق ان لا يستدرك
 اذ يكفي في بيان المطم قوله فيكون بعض الناس
 لا ناطق لصدق ما ينافي في كل ناطق ان لا يصدق
 كل لناطق لصدق ليقض وهو بعض الان ليس
 بله ناطق ليقض بعض الان ناطق وانه ان يصدق

كل ناطق انسان ولا ينافي كل انسان ناطق ولما كان
المنافاة في مكسب المتكوى ومن بعض الناطق انسان
اطهر قال فيكون بعض الناطق انسانا ومنه الكفيم
في كثر ناطق انسان فاعلم ذلك فانه ما في
من كثير من الحقيقة قال الشايع اما الاول فلهذا
لولا صدق نقيض الاخص الى افره ليس لولا صدق
قولنا كذا صدق عليه نقيض الداعم لصدق عليه
نقيض بعض لصدق نقيضه وبما ليس بعض لصدق
عليه نقيض الداعم لصدق عليه بين الاخص
فيكون بعض لصدق عليه نقيض الداعم لصدق
عليه بين الاخص فيلزم صدق الاخص بدون الداعم
وهو بطل قوله والخاص امر الخلف ان يفي
الذي هو جوبه بلبه الطرفين لا معدلة الطرفين فهو
كل ما ليس بشي ليس بان صدق لانه لو كان
هذه القضية الموجبة كان كذبها لعدم الموضوع

اول صدق ليقض المحول عليه على الموضوع واول بطلان
البطلان الطرفين لا ليقض وجود الموضوع وكذا الثاني لذي بطل
اعية اشياء ليست الى الانسان لصدق الانسان على الاشياء
ع فاعلم قال الشايع فبعض الانسان لا حيوان انما
ذكر ذلك مع ان قوله بعض الحيوان انما يكفي في حصول
المطهر لا ظهر به منافاة مع القضية الكلية المعقولة في الحق
ومن كل انسان حيوان تدبر قال الشايع واما الثاني
فلهذا لولا صدق قولنا الى افره توضيح ان قولنا ليس بان
موجبه كلية باقصة وهي قولنا كل صدق عليه نقيض الانسان
لصدق عليه نقيض الاخص لصدق عليه نقيض الداعم
لعلب المتكوى النقيض على طريقه اقداء بقولنا كل صدق
عليه نقيض عليه نقيض الداعم لم لصدق عليه نقيض الانسان
وبما ليس بصدق قولنا كذا صدق عليه الداعم صدق
عليه الاخص قوله ولا شك في المدكور فوجبه
عليه ايضا ان الدكشال هذا يمنع استلزامه فوجبه

نفقضة بوجبة اخرى يكون طرفا نفقضا طرفها لعدم الموضوع
 في اللزوم المنع لوضع استلزام بائنه للوجبة لعدم الموضوع
 في اللزوم فاللذوم به باعتبار منع الاستلزام لعدم الموضوع
 ومحققه ان شئ ويكون بالامكان العام بوجبة كلية
 ولا يصدق عليها النفقضا وهو ممكن او يعقبه
 بالامكان العام فهو لا شئ لعدم الموضوع فهو لا يمكن
 ورفعه بان ينفق صدق شئ وهو سلب حقيقة
 لعكس نفقضا كل شئ ممكن بالامكان هو ممكن ليس ممكن
 بالامكان العام فهو ليس شئ وهذه المعجزة النفقضا
 الموضوع قوله غير مستلزم اصح لم يكن به
 عند اعظم على غيره فنقول لما كان غيره على طريقة الدلائل
 الباقية المبنية للسادى ورافقة نفقضا لا يمكن
 فانهم قال الشارح بغير الدعوى فزعموا ان الدلائل
 اعظم انه جبر الدعوى ففسر الدلائل الدان في كلام
 يظهر الدلائل ولم تنفخ بالاستدلال الذي ذكرنا

تحقيق فزعموا ان الدلائل على الجميع فتارة قوله
 والدفع عليك هذا ترسيقا لجواب وتحقيقا هو الجواب
 وهو انه ان نفقضا كعدم اشرع هو ان المقصود
 لدفع ليعتدل على كل منهما صده فاللزام ان ينفق ان
 ليعتدل ان افرو فحق جبر النفقضا من الدلائل صورة
 صحيح فزعموا قد ينفق لو ثبت ان نفقضا لا يمكن
 اخفى من نفقضا الدخول مطلقا لصدق قولنا كل شئ
 يمكن بالامكان العام ليس ممكن بالامكان انما هو
 فاذا جبر صغيرا قولنا الصدق كما ليس يمكن
 فهو ممكن عام ينتج ايقاسا الزائف منها كل شئ ممكن
 عام فهو ممكن عام وهو بطل وجوب ينفق الكبرى من
 الوجه كثيرة لا يثبت ايراد في هذا الكتاب فنصف
 على ما هو اقرب الى الدان المتبذرين من الكلام
 وهو ان المهاد من الممكن العام ان كان هو الجواب
 فلان ان المتبذرين ممكن بالامكان العام مع انه لا يمكن

خاص وان كان هو السلب فلتاتم ان الوجوب يمكن بالذات
 العام فان قلت اريد به التقدير المشترك بينهما وليس المقصود
 من احد الطرفين فيصدق على كل من الوجوب والامتناع فيكون
 بالذات ان العام فيقول قولنا سلب القوة من احد الطرفين
 معناه سلب ضرورة الوجود او سلب ضرورة العدم
 وليس ذلك قدر مشترك بينهما بل يمكن العام في باطن
 الاعلى في عينها فليظفرنا من المفردات الدقيقة التي
 يعنى به الدركية ولنفرض قلنا اكاير العلماء قوله
 لو اطلق القياس ولم يتحقق بالكلية لم يلزم الاخره الى
 حد ان يقول الملائكة لا اله الا الله قوله لا اله الا الله
 ذلك القياس في عينه ان يتحقق قد لا يتحقق
 فان اصله قد يتحقق ان فان القياس الجزئي في
 يتحقق خبر من القياس الكلي في جميع الصور لا بخصوصية
 العموم من وجه في جميعها بل يثبت في بعضها في عين
 الميتة الكهنية وفي بعضها في عين العموم من وجه في عين

بينهما فمقتضى انه لا بد من تصادفهما في بعض الصور يستلزم عدم
 العموم فاقم قال الشارح لدن العينين اذا كان كل
 واحد منهما لا افره حاصلا انه لا يمكن بينهما التصادف
 والعموم لمطلق واللازم ان يكون بين العينين كذلك ليس
 بينهما المباشرة الكهنية لتحقيق العموم من وجه في بعض المواد
 للاعموم من وجه لتحقيق القياس الكلي في بعض المواد والفرق
 قوله كالا وجود والعدم المراد بالوجود والعدم
 هو الوجود والعدم فلو كان الوجود والعدم متحققين
 مع القرار الكهنية مثلا قوله فيصدق احد المباشرة
 مع تقيض الفرع الاخره فيصدق الدان مع الدان
 فظهر صدق الفرس بدون الدان ولا بد صدق
 صدق الدان مع الفرس فظهر صدق الدان مع
 الفرس فبهذا صدق كل من الدان والفرس
 بدون الفرع او لا يذهب عليك ان عدم صدق
 المتباينين مع عين الفرع يظهر من وصف المباشرة فلهذا

حجة لذلك المقيده فقط الا انه ذكره للبرهانه في قلبنا
 قال الشارح ليس يلزم من صدق احد الشئيين
 نقض الآخر صدق كل واحد من نقيضها اعني بالآخر
 والاحيان يكون الافر قوله والاشك المثل
 هذه المعنى لديم الماخره وذلك لان تحقق كل من
 النقيضين بدون الآخر لا ينافي كون النسبة بينهما
 في جميع الصور فان اريد ان يبين ان النسبة بينهما
 التباين الجزئي مجردا عن الخصوصيتين فيحتاج في ذلك
 الى تقديم احداهما ان ذلك التحقيق ليس مع التباين
 الكلية في جميع المواد فبها لقوله وان صدق بها
 الاخره والثانيه ان ذلك التحقيق ليس مع العموم
 من وجه في جميع الصور فبها لقوله ان لم يصدق
 الاخره فمحققا كل واحد من النقيضين
 يحقق بدون الآخر لتحقيق كل واحد من المتباينين
 نقض الآخر فيكون القياس الجزئي صلا وليس ذلك

في نفس التباين

في نفس التباين الكلي والاما اجتماعا اصله لكونها قد تحققا في بعض
 الصور كما ان الانسان والادرس وليس ايضا في ضمن العموم
 والاكفانا فمحقق في محله في كل ماله لكونها قد بينا
 كليا كما لا يوجد ولا معدوم فتيقن ان كل واحد من
 نوعي احدهما في غير متحقق كليا بين نقيض التباينين بل التباين
 بينهما كليا هو ملحق بالتباين الجزئي للتحقق في بعض الصور في
 ضمن التباين الكلي وفي بعضها في ضمن العموم من وجه فاعلم
 ذلك قوله قيل ان المعنيين ان بين نقيض الدين
 الاخره اشاره الى جواب اعتراض ذكره شارح
 به من قبل لقوله نعم لم يشين ما ذكره لنسبة بين نقيض
 امرين بينهما عموم من وجه في اول نقيض انه لا يبين ان
 النسبة بينهما قد يكون مبالغة كلية وظ ان النسبة بينهما
 عمرا من وجه فظهر ان النسبة بينهما تباين كليا فبها
 مجردا عن خصوصية كل من فردية فلهذا حجة الى انهم
 الى ما ذكره في نقيض المتباينين الا ان قيل اننا لم نعلم

هذه الاسم فانه لم يتبين من قبل ان له نسبة المذكورة
تسمى المباشرة الجزئية وفي هذا الفصل حجت طريقه
فان الذي لم يتبين لتفصيلها بهذا الكتاب قوله
فان قلت المتبادر عما ذكره انما قال المتبادر له حقا
ان يحتمل ان لكلمة مفهوما واحدا ليس باعتبار تقاضيه
مع الجزئية الحقيقية حقيقة باعتبار انه امر ليس للعقل
لشيء الا باعتبار ان اكثر من اثنين اضافة قوله ان
الاضافة فيه انظر فان الضافة فيه باعتبار التحقق
والاعتقاد وفي المعنى الاول ليس الا باعتبار
لاعتقاد قوله سمي بالحقيقي لكونه تقاضيا للجزئية
الحقيقية تسمية شيء باسم تقاضيه قوله وان يكون
تسميته بالحقيقي طوره فان كلمة بالنظر الحقيقة
الغير المألوفة من الشك قوله وعلى انه اي على
ما ذكرنا من ان الكلمة الضافة ما يدرج تحت
شيء في نفس الامر قوله فان الكلمة ما يمكن ان يدرج

تعالى

شيء فانه لم يثبت عليك انه على انه الحقيقة المذكورة
فيه ايضا الضافة باعتبار توقف حقيقة على الغير ولو
اعتبر الضافة باعتبار توقف حقيقة له حقيقة في
معنى الكلمة كان مقتضاها من المعنى باضافته باعتبار
توقفه يتوقف على المكان الا ان يدرج تحت المعنى
الدول وباعتبار المقابلة مع الجزئية الضافة ليق
المعنى الدول ايضا يتوقف حقيقة على المكان وفي
الاشراك لذلنا نقول انه امر مشترك بين العتقين
وان لم يغير ذلك باعتبار ان لم يتحقق الموقف
على المكان ان يدرج الغير التقابل ليس للذات
وتسمية المعنى المذكور للجزئية الضافة في نفس الامر
باعتبار ان حقيقة يتوقف على المكان ان يدرج
تحت شيء فانه قوله ولا شك ان ينبغي
والعام متفاهات مشتركة بان كالدب والدين
الضاف لفظه تارة على نفس الضافة العامة

كما به والبقوة وهو المضاف كحقيق وتارة على الموضع
 من حيث هو موقوف كالادب والدين وهو المضاف
 المشهورى قوله وما يتوقف على موقفة مضافة
 الدعم الذى يتوقف تعلقه على لفظ العام الذى هو
 مضاف للجزء الدخلى والى تعريف الجزئ
 ج باللفظ تعريف باللفظ تام قوله فالدولة
 لدقيق على الشان لا يخفى ان كمال الدول ليعم من
 تعريفه لثبوت لكن لم ينتبه به كقبيبة قوله
 ايضا يلزم ان يكون تعريف باللفظ وايضا يلزم
 ان يكون تعريف الكلمة بالدعم من شئ كادكره
 ان رجع صحاحه شانه على كمال الدول قطعا قوله
 فاللفظ راد مع زيادة وهو تعريف شئ بنفسه على
 تعريفه عدم اعتبار معنى التقييد على التوقف على
 موقفة على تعريفه اعتبار قوله فاجواب هو كذا
 ان اسم التسميه بقرينه قوله بدو ذكره من

احكامه معنى اراد المطم ان يحكم عليه بحكم يحضر لفظ
 حكم عليه باللفظ يتوقف بانه اللفظ من شئ ثم او
 الدول ان يقي ان المقصود بيان ما يطبق على
 المعنى المذكور ليطبق على كل جنس تحت الاسم
 ولذا حكم المذكور فان قيد اللفظ بحكم فى قوله حكم
 من حكمه هو حكم بان هذا المعنى يطبق عليه ايضا
 من اللفظ قلنا ففى عدم جواز ذكر لفظ كذا فان
 ما يطبق عليه لفظ الجزئ هو اللفظ تحت الاسم
 فاعلم ذلك قوله الا ان المقام يدل على قصه
 التعريف فلهذا المعنى ان المقام يدل على ان المقصود
 هو التعريف الظاهرى الذى لا التعريف
 الذى يستنبط من ذكر الحكم فاللفظ ان تولدنا ظاهرا
 متعلقا بالتعريف وان جاز ان يتعلق بقوله يدل
 وفيه كذا فان المقصود بيان ما يطبق عليه لفظ
 الجزئ كادكره لدا التعريف قال الشايع

وان كان كلف الماهية شي آخر فحصل ان ذات
الواجب لو كان عبارة عن الماهية و شي آخر فخص
قياسه بالخصائص يلزم ان اعتبار ذاته لا يتحقق
عارضه وهو لا يقرر ان شخص الواجب عليه
اي هو ممتاز بذاته لا يتحقق عارض قوله واجب
يمكن تغيره بواجب بوجبهين الاول ان المفهوم
المحمول في الذي منه بالغير على وجه يمنع اشتراكه
بتصنيف بالجنس وذات الواجب لا يمكن ان يعقد
الابوجه كلية متحدة في شخص فله تصنيف بالجنس
والثاني ان مناط الكليات والخصائص هو الوجه الذي
معنى ان ما يمكن ان يحصر في الذات ان يكون
بحيث لو حصر فيه كان مانعا من الزيادة فهو خارج
وان كان يكون بحيث لو حصر كان غير مانع فهو
وذات الواجب ما يمكن ان يحصر في العقدة
مانعا لانه لا يعقل الا بوجه كلية فله نقص بالجنس

الكل

الكل في الرد الاول شبه بالوجه الاول كما لا يخفى على
المستدق قوله اذ لم يرد به كونه مفهوما بالغير بل
على ما ادعاه من كلياته المذكورة التي لا يتوقف على
الحصول بالغير ولذا على المكان حصوله لانه لا ينفك
الجواب على الوجه الاول ومحمول ذكره في الرد
اولا هو ان لا يمكن ان يكون بالغير شيئا
بحيث لو حصر في الذم من كان مانعا وان لم يحصر
في العقد اصله ولا يمكن ايضا حصوله على ذلك الوجه
ومنهى ذكره في الرد الثاني هو انه على تقدير تسليم
ان الخبر في هو المفهوم كما صدر وان لم يمكن حصوله في
العقد على ذلك الوجه فلهذا انه لا يحصر او لا يمكن
حصوله في الفصل على ذلك الوجه فان المتصفح
الحصول في العقد على ذلك كنه ذاته لدرائه على
ذلك الوجه هذا وان اردت تحقيق انتقال الذي
يتوقف به البعض والاشكال فانتفع ما تنو عليه

واعلم ان نسبة الماهيات الى المشغقات كنسبة كسب الى
 الفصل فها ان الجنس اربع في القدر كقولنا بيت متقد
 ولا يتبعن شئ منها ان بانها في جسد ربي وهما متحدان
 دايما ووجهه في الخارج ولد تمايزا ان الا في الذم كقولنا
 الماهية النوعية كقولنا بيت متقد لا يتبعن شئ
 منها الا المشغقات فيقسم ايها وهما متحدان ذاة ووجه وانما
 ان تقطع فيسب كقوله موجودا هو الالهية الذاتية ووجه
 اخر وهو المشغقات حتى يتركب منها فرد واللام اليه قوله
 على افراد كما يتركب منها الوجود واحد اعني الالهية
 الشبيهة الا ان القدر لخصايها الماهية النوعية وتسمى
 كالفيض الماهية النوعية الماكينس والقدر فاشرك
 تمايزا في الوجود بخارجي لغيرها اي بدواتها المشغقات
 كما يتبادر اليه الا انهم اذ علمت ذلك فقولوا
 في دفع انفسه انما ان المشغقات المقدس للجنس
 هو الكيفية مع شئ او في دفع لطلد ان اللاتم قوله

ان تشغق الواجب عنه قلنا بل لا يتحقق ان تشغق شي برغبه
 لغيره انه ليس في الخارج موجود هو الالهية ووجه اخر
 بل الموجود في الخارج هو الالهية الشخصية والعقد لخصايها
 الا الالهية الكلية وتشغق وتشغق برغبه لغيره
 الكلية في العقل وبعين تلك الالهية في الخارج فله
 منافاة بين ان يكون تشغق الواجب عنه وبعين
 يكون راضا لمهية فليظفر فيه فانه من الحفريات
 الامرور قال الشارح كذلك يطبق بالشرك
 لو ترك قوله كذلك كان اول قوله فيكون
 ان يكون ان النوع الذي في منافاة لغيره وبعين
 ان يقول لا يتحقق ان تشغق منها فله ليعتقم احد
 صدها في تعريف الامر قوله وبيان ذلك ابي
 ان تشغق منها قال الشارح فالمهية منزلة منزلة
 ذلك قوله اشارة الى ليس شاره الى ما قال
 بعض اشراف ان كثر لغيره كسب في قوله

في هذه التام والمطلوع او حتى هذا حد تام قال الشايج
 المتيقن هي الصورة العقلية من اشئ قد عرفت ان الصورة
 العقلية كما يليق على الكيفية هي مقدمة من اشئ في العقل
 يطبق اليها على حسب تلك الصورة واما هو المبدأ
 فانهما هو الثاني ثم قال الشايج لكن وانه التام
 مهيوة لانه ان يمنع كون الكيفية ذهنية فلا يمتنع
 تقدير عدم مهيوتية الذم الذي لا يفي ذكر الماتية
 عن ذكر الكيفية او العوارب التي ان هذا التيقن
 للمعنى الذي يليق عليه لفظ النوع فلهذا من ترك
 الكيفية وذكر الكيفية لان الكيفية داخل في ذلك المعنى
 على ان مفهومات الكليات قال الشايج
 وقوله في جواب ما هو يخرج الفصول الخاصة والعرف
 العام ليق ان كل واحد من هذه الثلاثة ان كان
 له جنس كان جنسه مقوله عليه وعلى غيره في جواب
 ما هو كيف يخرج عنه لانه نقول انها يخرج من حيث

انها فصل خاصة وعرض عام للماتية اذا كان لها جنس في انواع
 من تلك الكيفية فلهذا يخرج عنها واما ان الشايج لم يبين يخرج
 انكسار العلل ولا بد منه فاما ان يخرج بقوله في جواب ما هو قوله
 الى اشخص هو النوع كيقينها اقرب فيه ثمرة الجرح
 في قول الشايج وهو النوع بالاشخص اقول انه تعريف
 منقوض بذات وجوب الوجه الا ان بقي المراد بالاشخص
 هذا الشخص هذا الشخص الذي ينتهي اليه سلك الكليات
 ثم قال الشايج كيفية احرار عن الاشخص
 عبارة عن النوع المقتضيات عرضية فانه قال
 الشايج واذا علمت كليات مرتبة على شئ واحد يكون
 هو العلم عليه بواسطة عوارب ندر اقول كيقين في التام
 يستدعي زيادة كيقين لبط في الكلام فاعلم ان كل
 القريب على النوع فلهذا انكسار ليس عليه كيقين
 لا يخرج عن الذات ان لا بعد هذا كيقين ان عليه اذ لو كان
 على يدونه كان كيقين المحول عليه جبا خال عن المحول

والجسم انما عن الحيوان اشمالا عليه واستصبعه
 الرئيسة قال كيف يكون الحيوان سببا لحسية الانسان وهو عالم
 يمكن جسمه لم يكن حيوانا فان جسمه سبب وجود الحيوان ^{طبي}
 في تحقيق ذلك ومحصرا حقيقة هو ان جسمه الى توصل ^{لله}
 الا قد تنقش الحيوانية ولو كان للجسمية معنى كمنس وجود
 محصل قبل وجود الانسان الا قد ينقض الحيوانية ولو كان
 للجسمية معنى كمنس لا يتحقق بدون حيوانية وان غيبة وان
 كان للجسمية معنى كمنس وجود محصرا قبل وجود النوع له
 يحيد عليه بر وجود ذلك الجسم في النوع هو وجود ذلك
 النوع لا يغير حيوانية زيد مثله لا يتحقق بدون نسبة
 وحسية معنى كمنس لا يتحقق بدون حيوانية وان
 غيبة وان كان حسية بمعنى المادة ليعتقد بدورها كما
 في النقطة تحقق الجسمية لزيد لا يكون الا بعد كونه حيوانا
 وان فاما قال الشايع نقوله قولنا اوليا او ثانيا
 عن المشتق ان قيل ان الصف لكونه في حقيقة

لنقوله في جواب

لنقوله في جواب ما هو قوله لا بد من الصف كجواب
 الحاشية فيقسم على ما يق عليه وعلى غيره كمنس في جواب
 ما هو واما ما ليس كذلك والصف من الاول فله
 يخرج لنقوله في جواب ما هو قوله فيلزم ان يكون
 الانسان نوعا للجسم الذي المافرة فله يكون تعريف
 النوع حاصلا لعدم شمول الانسان ما اقيس ^{كل}
 واحد من جسم الثاني والجسم والجسم قوله فيلزم
 ان لا يكون الانحياز البعية اخصا بالمعية
 فله يكون تعريف كمنس حاصلا لعدم شموله للجسم
 والجسم والجسم الناصر للقياس الى الانسان
 الذي كمنس كمنس له قوله ان النوع الانساني
 كل مقول في جواب ما هو قوله في جواب ما هو
 يخرج الصف كحاشية والنوع العام ^{لنقوله}
 يقال عليه وعلى غيره كمنس في جواب ما هو كمنس
 العالم واعلم ان تعريف لا يرد عليه ما يرد على

على تعريف المظهر من ذكر المظهر وترك الكيفية وعدم
معينه واستلزامه عدم حاجته لتعريف الكيفية لكنه
موجبه عليه ايضا اخذ احد المتصانقين في تعريف الله
قوله لانه لم يكن احدا مما جزم الملهوى الا هو
لما كان تام المهيته اشياء به اشياء هو هو وكان
الشيء مهيته لشيء مستلزما لكونه غير خارج عن مهيته
فلو كان شيئا واحدا مهيته ان حمله كان لم يكن ^{لا}
جزءا الاخرى لم يكن شيئا منها تام مهيته بركله
منها جزء من مهيته تام قوله النوع الحقيقي
ان يكون فوق شيئا منها لما اراد لا يجوز كون النوع
الحقيقي فوق شيئا من النوع الحقيقي واكنس لما مر من
رفع حسيته النوع الحقيقي او صنيفته ما تحت ذلك
كل واحد من النوع الحقيقي واكنس الذي تحت ذلك
النوع اخذ منه ومشتق عليه وجه امر كل واحد
عليه فيلزم كون النوع الحقيقي واكنس صفقا وهو ^ط

فلهذا

فلهذا يكون النوع الحقيقي للفرق في نوعه حقيقيا بحسب وجهه
لما قال الشارح اما ان يكون باسم النوع الى افرجه
ان النوع المضاف في اما ان لا يكون داخل في سلسله من سلسله
النوع المضافيه او يكون داخل فيهما فانه كان الاول
فهو النوع المفرد وان كان الثاني فهو اما اعم النوع تلك
السلسله او اخصها او خص من بعضها وعسم من بعضها
وذلك هو الثالث الباقية قال الشارح وهي في حقيقة
العقد ان يكون العقد متفقه قال الفاضل رحمه الله
من اتفاقها في حقيقة العقد ان يكون العقد نوعا
لجواز ان يكون حيا او عرضا عاما وكل منهما نوع مخفى في
شخص فليتيم المثال وان اراد ليقول في حقيقة العقد
متفقه ان يكون العقد عين حقيقة كان البعض
صحيحا ويتم المثال لا ان اللفظ لا يفيد اقل
ان اضافة الحقيقة الى العقد بيانية فيكون حلهما على البعض
المقصود قوله لان ترتيب النوع هو ان يكون ^ط

عدمها معية تعريف كجنس لكنه موجب عليه ايضا وهذه
 احد المتعاضدين في تعريف الذر قوله لعدم كمين
 احداهما جزاء الذر في الاخر لما كان تاما للمهمة
 ما به لشيء هو هو وكان كون لشيء مهية لشيء مستلزما
 لكونه غير خارج عن مهية فلو كان لشيء واحدا مهية
 مختلفتان لم يكن احدهما جزاء الذر في لم يكن شيئا
 تام مهية بكل منهما جزاء من مهية تام قوله النوع
 الحقيقي لا يجوز ان يكون فوق شيئا منها لما لا يجوز
 كون النوع الحقيقي فوق شيئا في النوع الحقيقي كجنس
 لما من لزوم جنسية النوع الحقيقي او صفة تامة
 كل واحد من النوع الحقيقي وكجنس الذي كتمت لك
 النوع من جنس منه ومشت عليه وعلى المركب رامة عليه
 فيلزم كون النوع الحقيقي وكجنس صفا وهو لا بد ان يكون
 النوع الحقيقي الفوق في النوع حقيقة بجنس وهو ايضا
 لا يجوز محله لشيء النوع الاضافي ان لا يكون
 وقال الشارح اما ان يكون عسم النوع الذي
 واحدا فربما من سلاسل الانواع

او يكون

او يكون واحدا فيها فان كان الاول فهو النوع الفردي وان كان الثاني
 فهو اما عسم النوع ملك لسلته او احدهما او جنس من احدهما
 واعسم من احدهما وذلك هو الشئ الثاني قال الشارح
 ومن في حقيقة لفظ متفقه قال الفاصد لا يلزم من اتفاق
 في حقيقة لفظ ان يكون لفظ نوعا لجزء ان يكون جنس
 او عرضا ما وكل منهما نوع محض في شخص فلتلزم المثال ذلك
 اراد بقوله في حقيقة لفظ متفقه ان يكون لفظ عرض حقيقة
 كان لشيء صحيحا رتبة المثال الا ان اللفظ لا يفيد اولا
 ان اضافته حقيقة الى العنصرانية فين عليه على لشيء
 المقصود قوله لان ترتيب النوع هو ان يكون ذلك
 نوع ونوع والحيوان نوع نوع نوع والانس نوع نوع نوع
 قوله وترتيب الانواع هو ان يكون هناك جنس جنس
 الى آخره فالحيوان جنس ورجل الانسان جنس ورجل الانسان
 جنس جنس جنس ورجل الانسان جنس جنس جنس قال الشارح
 فلو كان نوعا مفردا لربما ان يقدرا ان لفظ ان كان

بدون النوع العام في الحيوان وتحقق النوع العام في
 الجنس البشري في الجسم والما بين الجنس البشري في
 النوع المتروط فله حقيقة معاني الحيوان وتحقق الجنس في
 بدون النوع المتروط في اللون وتحقق النوع المتروط
 بدون الجنس البشري في الجسم الذي قاله الساج
 ذهب قدام المنطقين حتى انتهى كتاب في إلهاء
 إلى أن النوع الإضافي اسم مطلق من الحقيقي ورد
 ذلك في صورة دعوى اسم قال المصنف في شرح الخلف
 بعض المتقدمين من المنطقين أن كل نوع حقيقي
 فهو نوع إضافي وليس كل نوع إضافي فهو نوع حقيقي
 يلزم منها أن يكون النوع الحقيقي اخص من النوع
 الإضافي ويشيخ البطلان ذلك في كتاب إلهاء و
 انتهى أنه ليس شئ شئ من النوع الحقيقي والإضافي
 اسم من اللفظ مطلقا ويصح عليه بأنه لو كان اخص
 اسم من اللفظ مطلقا لامتنع أن يصدق الله

دون الاسم لكن قد واحد منها يصدق بدون الآخر
 في الكلام وهو مخالف ما ذكره الشيخ بعض النسخ
 قال الساج اما وجود النوع الإضافي بدون
 فكما في النوع المتروط اعلم أن المقصود بيان
 بين ما هو نوع في نفسه لا ما هو نوع باعتبار الحقيقة وال
 لم يكن اثبات وجود الإضافي بدون الحقيقي فإن
 الانواع المتروطة النوع حقيقة بالقياس إلى
 لأن كل نوع حقيقي بالقياس إلى حقيقة ما هو
 لا يربط عليه اللفظ بغير عرضة في كل مكان نوعا
 فهو نوع حقيقي بدون العكس فكل نوع حقيقي
 فكل نوع اسم من الإضافي مطلقا فلهذا الرد
 مع القدماء في صفة دعوى اسم قال الساج
 واما وجود النوع الحقيقي بدون الإضافي كما في
 السبيل إلى غيره فدين والملازمة له وبطلان
 الملازم ممنوع بأن التركيب العقل لا يثبت في

الخارجه في الحق ما افادته القداماء والعصر المتقدمين
 قال الشارح المقول في جواب ما هو هو الدال على
 الماهية لمسؤل عنها بالماضي لما اعتبر المقولية في جواب
 ما هو في تعريف بعض الكليات وجب التعرض لبعض
 ولو قال المقول في جواب ما هو هو الماهية لمسؤل عنها
 المذكورة بالماضي لكان اولها واجب بالذكر في جواب
 المقول من قوله فان كان مذكور في جواب ما هو
 بالماضي اي مطلقا يدعيه بالماضي قوله في ا
 في جواب ما هو اعلم ان ذكر الكثرة في جواب ما هو
 انما هو باعتبار انه نفس الماهية المجمعة التي يطلب
 مزيد معرفتها بخصوصياتها لا باعتبار كونها متمازها
 وموجبا لتصوره فهو مقول في الجواب لا من انه
 مدبر من حيث انه عين المجدود حقيقة وذلك
 السؤال باذنا يكون عن نفس الشيء لا عما يجيب
 تصور له تصور فاذا قيل مثله ما زنه يكاف بالماضي

والذين ان يذكر صده بدله فيقبحون ناطق اذ فيه ليقبح
 مستغنى عنه فيجيب قوله تخصيص الواقع في الطريق بالخبر
 المدلول عليه مطابقة الماهية خبر المقول المذكور في الجواب
 بالماضي ليس واقعيا في طريق ما هو لان المقول في جواب
 ما هو طريق ما هو اي طريق يوصف بالبيان عنه ما هو
 المقول المذكور في الجواب تعني تسمى واقعيا في جواب
 ما هو وان كان كقول من انما يتبع مع كل من الخبرين
 لان الواقع يجب بالمدلول المتفق الذي هو خبر
 المدلول المطابق وقوله المناسبة مرتبة الى المناسبة الثانية
 على الاصطلاح فانهم قوله والتحقيق انه تقسم له
 بمعنى انه محقق قسم له لا محققين له وذلك لان
 العصور ان اقرن بخبر منته وجعله لولا فلو كان
 الناطق مثلا مقسما الى قسمين ومحصلة خبرها
 لكان هو ما عدا في كل منهما وقوما لها فاعلم ذلك
 قال الشارح فنقول كخبر العباد ان يكون له

لقوله المأخوذة للمبين مراتب الدواعي والخبايا اربع
 ان يبين كل الفصل المقوم والمقسم الى كل مرتبة من مراتبها
 فاجب التحول اليها المأخوذة النوع المفرد على المقاييس
 النوع ان قد وجد في المقاييس بالخير والى واما
 لعدم وجودها في المراتب حقيقة قال الشارح لا يقع
 مقومات العلة مقوماتها فخرج الكلام انها لا يكون
 تقدير جواز ان يكون لبعض الدواعي فصل مقوم بناء على
 ترتيب المراتب من اربعين متساويين وتوالت لانه قد
 ثبت ان مفهوم العلة مقوم لها فخر المأخوذة كذا
 اشترطه كان جميع مقوماته مقومة كانت او لم
 العلة او كان جنس الدواعي كما ان مقومة فصول
 واذا كان غيره يكون مقومة لجنس الفصل ^{كذلك}
 فيها معنى ان الكلام في الفصول المقومة فان المقوم
 بيان عدم تقوم الفصول المقومة لها من الاسباب
 العلة لان عدم تقوم لها من العلة فلهذا ^{في}

المقومات منها على المقومات الفعلية وان لا تصح ^{كذلك}
 ان الفصول المقومة لها من ان يكون مقومة للعلة لان
 العلة بجميع مقوماتها تقدم لها من ان يكون الفصول ^{لها}
 لها من مقومة للعلة لم يبق الفرق بينهما فلا بد من
 عليك انه يصح من المقومات في قوله لانه قد ثبت ان
 جميع مقومات العلة على الفصول المقومة وان عدم
 الفرق بينهما ايضا لان انما ترتبين العلة وان
 ليس لا بالافصول المقومة وقد ثبت ان المقومة ^{للعلة}
 مقومة لها من ان تحقق العكس لان عدم الفرق بينهما
 قال الشارح فالقول شريح والمعرف ^{باعتبار}
 تصور تصور شريح اي لا يتصور تصور تصور ^{شريح}
 بالكنه او لا يتصور تصور تصور على وجه متباين عند العقول
 عن كل ما عداه لا يبق ان لا يتصور تصور ^{تصوره}
 بالكنه لا يتصور تصور على وجه متباين عن كل ما عداه ^{ذلك}
 يصح المقاييس لانه نقول المقصود بالذات في المقسم ^{لها}

هو الدليل على التواتر له لا التباين اللزوم له
 والمقابلة بالبيان المقصود من كل منهما تبيين التعريف
 ان صدق على نفسه يترتب صدق الشيء على نفسه وان
 هو نفسه وان لم يصدق يترتب عدم الحقيقة للتعريف
 بخروج هذا التعريف وجوبه ان اريد بالتعريف
 المفهوم من حيث هو اي غير متغير وصف المعرفة
 ثم انه يترتب من عدم صدق التعريف عليه عدم الحقيقة
 اذ هذا المفهوم من حيث هو اذ هو المفهوم من حيث
 هو ليس يعرف من العرف وان اريد بها المفهوم من
 حيث هو يعرف فذلك ان يترتب من صدق التعريف
 عليه صدق الشيء على نفسه ونفسه اذ هو المفهوم
 من حيث هو هو المفهوم للعرف من حيث انه
 يعرف العرف فهو من العرف ومن هو المفهوم
 المسمى له فانهم قوله ومع هذا القيد لا يفتقر
 بان تصور العرف بان تصور العرف تصور هو

قال لبعض الفضلاء لصاحبه ان هذا القيد لا يقع هنا
 النقص فان استلزام تصور الموصوف بان تصور
 الشيء جملة لا يستلزم تصور مفصلة وانا اقول
 ان تحقق تصور الموصوف من حيث هو يعرف ليس الا
 بعد معرفة تصور الشيء اي صدر من التعريف جملة
 لا يكون الا بعد تصور معرفة مفصلة فقد استلزم
 تصور العرف تصور معرفة استلزام المعلوم العلم
 تدبر قوله كما في احد النظم فان تصور المكتسب
 من تصور بالكنه قوله وليس شيء فانه اذا لم يكن
 الدفء معلوما بالكنه لم يكن المعرفة معلومة بالكنه
 قطعا والى ان تصور المعرفة المحدودة ليس الا
 تصور في انفسها فان جميع الدفء المحدودة شر واه
 بالذات والتفكر فيها بالاحمال والتقصير فاذا
 استقرت الدفء في الذهن مرتبة جعلت فيه صورة
 جملة كان كل واحد من تصورات جميع الدفء

مرة في هذه ثم بعد من حيثها المقتضية لكان تصور
 الجزاء مرة في هذه ثم بعد ما يجمع الجزاء الذي هو
 الغنية المحدودة فجله ان تصورات جميع الجزاء تصور واحد
 وجميع تصورات الجزاء تصور محدود فان قيد الجزاء
 المتصور مفصلة لغيره لكنه من اقسام التعريف فحق لا اذا
 لم يكن لبعض الجزاء معلوما ولكنه فان كان كل منها معلوما
 من الوجوه الذاتية كانت هذا قصدا وان كان كل واحد
 منها معلوما بوجه من الوجوه العرضية او بعضها معلوما بوجه
 الذاتية وبعضها بالوجه العرضي كما ترى **قال الشارح**
 والاكمل ان الاسم من شيء او الخاص منه عرفا لا ان
 لاقم ان تصور الاسم من شيء يستلزم تصور ذلك
 وان تصور الخاص من شيء يستلزم تصور ذلك شيء
 بغير تقدير الاسم من شيء بدون ذلك شيء بل
 ذلك شيء وقد يقرر الخاص من شيء بدون ذلك
 شيء فلا يصح ان تعريفها لانا نقول تصور ^{الشيء}

^{على حق}
 الجزاء يستلزم تصور بطريق ان تصور شيء ولا شك
 ان تصور الاسم من الشيء وتصور الخاص من شيء
 يستلزمان بطريق ان تصور ذلك شيء فانهم قوله
 رواه كان مع لم تصور بالوجه مميزة عن جميع هذه الا
 انما قيد لم تصور بالوجه لادن المقصود بالذات من الوجوه
 الا تصور بالكنه هو الاطلاع على الذاتيات للتعريف
 بان تحقق قسم الجزاء لا يكون الا تصور بالوجه
قال الشارح ولكن قوله او اعتباره عن كنه عدم
 مستدرك لادن كل تعريف موقف غير يقيد تصور
 الشيء بوجه ما فان قيد ان كل تعريف فهو مستلزم
 تصور اميتار شيء عن كل ما عداه فيكون قوله
 تصور شيء مستدركا فاجواب انه انما ذكر ذلك
 لبيان ان المقصود الاطلاع على التعريف يكون
 الاطلاع على الذاتيات لا اميتار **قال الشارح**
 فان تصور انها لا يستلزم حقيقة شيء الا افره ^{استلزم}

تصورها حقيقة شئ بالكلية يستقيم تصور حقيقة شئ عاقل
تميز باعتبار اعتبارها قال الشايع و شئ لا يعلم قبله
لا يقرب من ان يكون شئ معلوما قد يكون معلوما باعتبار اخر
لذا نقول شئ الواحد باحد الا اعتبارين متعارف به باعتبار اخر
فلهذا اتحد وكلاهما حقيقة قال الشايع وليدخ اما ان يكون
مناويا او عسما منه او يخص منه او مباين اما اخره قال
الموطا العلانية الحق ان اراد انه لاشئ من العلم
اللاخص او المباين لستينم تصور تصور كنهه
او اعلمه او مباينه فذلك مم وذلك يجوز ان يكون
لبعض ما هو عام او خاص او مباين من صفة تقضي
ان يتصور الذهن من تصور اما تصور كنهه في
الاولى و اعلمه في الثانية و مباينه في الثالث كما
يجوز ان يكون من خواص شئ عالمه صفة تقضي
ان يتصور الذهن من تصور اما تصور كنهه و كنه
اشئ و لم يتم وليدخ ان مقتضى ذلك كليا و لا

اراد ان يتقال الذهن من تصور العام و يخص و المباين
تصور كنهه اخص و العام و المباين ليس كنه لقيام النقص في
لبعض الموارد و قوانين التوليف كلية فذلك صحيح لكن المدة
في الصنف ايضا كذلك فان اكثر الخواص لا يميز من تصور
تصور كنهه ما هي خاصة له بل لا يتقال المدة في الرسم كنه
ليس بالان في قسم واحد من المادى و هو المدة العام و لا
باقى اق منه من احدى الناقص و الرسم العام و الناقص
فلهذا يفيد تصور تصور كنهه المدة على الرسم كنهه و ان
من الوجه اخرج المادى عن المعوضة و نقول اراد
الاشئ الثالث قوله لكن المادى ايضا كذلك اما اخره
قلنا انما يريد ذلك لو كان اعتبار المادى مطلقا له
ستينم تصور تصور كنهه الحقيقة ليس كذلك بل انما
هو لا يستلزم تصور تصور كنهه الحقيقة او اعتبار المدة
عن كل عدده كما صرح به و كل مناه كنهه بالمتبته اما كنه
كنه من اقام المادى قوله بان يكون بين اثنين

حضورية المارة يعني تخيل ان يكون بين المتباينين حضور
 لتحق تلك الخصومة المتقال من احداهما الى الاخر
 التميز في الحجة او مع الميراثم قوله بان يكون بين المتباينين
 المارة تيقن بالمتباينين فان نسبة المتباينين الى
 من المتباينين على التوبة قاله متقال من قصوره
 الى قصوره كنه بعضها دون بعض يرجح بل يرجح فالحجة
 انما لدم ولا بد لهذه الحقيقة من دليل قوله فانه كلما
 تحقق الخاص في الخارج المارة يعني كلما تحقق الخاص
 العام فيه فلا بد من تحقق شروط العام ايضا عند تحقق
 الخاص في الخارج اذا اتفقا ذلك لشروط يستلزم اتفقا
 العام وانتفاء العام يستلزم انتفاء الخاص فافهم
 قال الشارح كلما صدق عليه المرف صدق عليه
 المرف وبالعكس يعني لما وجب التاوي بين
 المرف والمرف صدق عليه المرف وبالعكس يعني
 لما وجب التاوي بين المرف والمرف ورجع الى

الى موجبات كليتين كلما صدق على المرف اي احد واكرم
 صدق عليه المرف اي المحدود والمركوم وكلما صدق
 عليه المرف اي المحدود والمركوم صدق عليه المرف
 اي احد والرسم قال الشارح اي متى وجد المرف
 وجد المرف اي متى وجد المرف احد التام والرك
 وجد المرف اي المحدود والمركوم له كما مره كهيئة
 عين الحقيقة لا بد من متباينين متباينين قاله
 رجع الى بعض المتباينين في الانتفاء اي التاوي
 رجع الموجبة الحقيقة القائمة متى اتفق المرف الى
 والمركوم اتفق المرف اي المحدود والمركوم فانه
 الحقيقة لذاته للحقيقة الثانية كما ان الثانية لذاته
 لها فانه اذا صدقت الحقيقة كهيئة الثانية القائمة
 كلما صدق عليه المرف اي المحدود والمركوم صدق
 عليه المرف اي احد والرسم صدق على الحقيقة اي
 الموجبة الحقيقة القائمة كلما لم يصدق المرف الى احد

اي الرسم لم يصدق عليه المرف اي المحدود والمرسوم

صدق عليه المرف اي المحدود والرسم قال الشارح

والحد التام تركيب من جنس والفضل القريب كلف

الحد ان يكون الناطق الطه ان يبق كما يكون الناطق

في تعريف الحد ان يصدق لما جاز الطه مركب المية

من امرين متساويين او امور المتساوية فيبقى ان يبق

رئيس حدان ان كان بالجنس والتوسيل او بامر من

متساويين او بامر متساويين ونقول ان لم يبق ذلك

لان تحقق تلك الامة ليس محقق من معنى على احتمال

عقده استدلال على بطلانه قوله كثيرا ما يقع العطف

او فان كثيرا ما يعرض على ارباب العربية والوصول بالحد

بهذا ليس مشتملا على تمام الازمات فيقع العطف في العطف

للفظة عن الاصطلاحين قوله وانما ذكر في باب

الكليات اشارة الى جواب دفع بقدر هو ان يبق

لما كان المحب عن الكليات اشارة لدفعها عن

الحدود

الحدود

الحدود

الحدود

الحدود

الحدود

وهو العنان لكيفية القائل من تنقضي المرف

اشفى المرف قال الشارح

وبالعكس اذا صدق قولنا كان

يصدق عليه المرف او المحدود

لم يصدق عليه المرف او المحدود

والمرسوم صدق عليه لفظه

القائل كما صدق عليه المرف

والمرسوم

والمرسوم

والمرسوم

والمرسوم

والمرسوم

والمرسوم

والمرسوم

والمرسوم

والمرسوم

والمرسوم

التعريفات التي هي المقصودة فلم ذكر في مبحث

الكليات التي توقف عليها التعريفات قوله وان

العام قد يفيد التميز الثاني منها بحث وهو ان العرض

العام من حيث هو عرض عام لا يفيد التميز اصلا

شيء مشور من حيث انه عرض عام لا يفيد التميز اصلا

حيث انه خاصه اضافية قوله على ان اللزوم

ان لا يكون العرض العام ما ذكره من عدم ان له التميز

اصلا يدل على ان لا يكون جزءا من جهة التميز

قوله لكنه اقوى من انية وعدة يعني المركب من

العرض العام وانية اقوى من انية وعدة لان

المركب لا يفيد البسيط مع امر اخر هو المطلق على

الشيء ما هو عرض عام له او تميز الشيء عن العرض

قوله لكنه اكثر من الفضل بعد ذلك انما على امر

هو المطلق على شيء ما هو عرض عام لكن المطلق على

بوجه محض والمطلق على امر من انية بوجه محض

الاصح على انية ما هو عرض عام

الاصح على انية ما هو عرض عام

والتعريفات التي هي المقصودة فلم ذكر في مبحث
الكليات التي توقف عليها التعريفات قوله وان
العام قد يفيد التميز الثاني منها بحث وهو ان العرض
العام من حيث هو عرض عام لا يفيد التميز اصلا
شيء مشور من حيث انه عرض عام لا يفيد التميز اصلا
حيث انه خاصه اضافية قوله على ان اللزوم
ان لا يكون العرض العام ما ذكره من عدم ان له التميز
اصلا يدل على ان لا يكون جزءا من جهة التميز
قوله لكنه اقوى من انية وعدة يعني المركب من
العرض العام وانية اقوى من انية وعدة لان
المركب لا يفيد البسيط مع امر اخر هو المطلق على
الشيء ما هو عرض عام له او تميز الشيء عن العرض
قوله لكنه اكثر من الفضل بعد ذلك انما على امر
هو المطلق على شيء ما هو عرض عام لكن المطلق على
بوجه محض والمطلق على امر من انية بوجه محض
الاصح على انية ما هو عرض عام

والدليل على هذا من العرض العام هو غير محض وانما
 بقية المعنى ايضا عن كونه ماعدا والعرض العام لا يقيد
 الا عن بعض مصادره على ما ذكر قال الشارح وطريق
 اخص في الدقام الدرقية اي طريق اخص في الدقام
 الدرقية اي طريق اخص في الدقام الدرقية على وجه
 يفرضها تمام اتمام المعرف من الدقام المذكورة
 هو ان يقال التعريف اما لمجرد الدائيات او
 فان كان لمجرد الدائيات فاما ان يكون بجميع الدائيات
 وهو اكد التام بانه كانت تلك الدائيات كمن
 والعرض ان الامور المتساوية او سميها وهو اكد
 بانه كان المعنى كمن البعيد والعرض الغريب
 او العرض الخبز من الماشرك كمن او الوجودي
 لم يكن لمجرد الدائيات فاما ان يكون كمن الغريب
 وانما هو والرسم التام او غير ذلك وهو الرسم
 التام او غير ذلك وهو اكد التام بانه كان ذلك

كمن البعيد وانما هو العرض العام وانما
 او العرض العام والعرض او الفرض وانما هو
 وهو ما اعلم ان بين ما ذكره شارح في هذا المقام
 من بيان الدقام وبين ما ذكر في الاشارة من ان
 الصواب الى اقره بعض المتأخرين قال الشارح
 وهي اعم من اول لفظية فمنها تعريف شيء باني
 في المعنى والكتابة وهو ان العلم باحد ما كقول
 وهو ان تسمى الشيء تسمية توضح الكلام في هذا
 المقام هو ان المثل الواقع في التعريف انما ان يكون
 كمن اللفظ او كمن المعنى اما الاول فاما الثاني
 اذا هو ان الشخص التعريف لغيره وذلك بان
 في التعريف الفاظ غير ظاهرة الدلالة بالشيء
 الى ذلك الغير كما اللفاظ العربية الرشيمة و
 المجازية والمشتقة فان ذلك يحير بالعرض من التعريف
 واما الثاني فاما ان يكون كمن شيء كمن كمن

الشيء بابا وفي معرفة و الجملة والواقع
 في تعريف الشئ با هو خفي كقولك في تعريف
 ١٤

والرسوم او مختصة باحد اما الاول وهو ان يكون مختل
 مشترك بين المحدود والرسوم فهو كالمختل الواقع في توليف
 النار انها لا تستحق الشئ بنف من انفس
 عند العقد من النار والواقع في توليف شئ بنف
 كقولك في توليف الحركة الدينية التهمة والواقع في
 توليف شئ با هو يتوقف معرفته عليه اما بمرتبته او
 بمراتب والامور المذكورة مرتبة فاما كالمختل الاول قبل
 من الثاني لانه في الاول لما كان يعلم باحد هما
 مستقرا للعلم بالآخر وهو ممتنع جواز توليف بالآخر
 مختل في الثاني فان المختل بالخط اقتر من الجهد
 بالعرف فكان ذلك تعريفا لحد المحبوسين با
 هو اشد من جهله الذي قد يكون ممتنع لجواز التعريف
 كما في الاول فانها من العدل باعتبار المعثرة
 والاستقلال ومن الثاني باعتبار المعثرة وحده
 والثالث من الثالث لانه الثالث ايضا ممتنع جواز

التعريف

التعريف وان كان كحد واحد من المطلق ومنه
 جمهوره لان احدهما معاصر للآخرى مختلف الثالث
 فانه توليف المجهول بنف والثالث اقتر من الرابع
 لان الثالث لانه لا يتقدم شئ على نفسه بمرتب
 والرابع لانه لا يتقدم شئ على نفسه بمراتب فان
 قيل لعل ان الوجه المذكورة من المختل مشترك بين
 المحدود والرسوم فانها لو كانت مشتركة بين المحدود
 والرسوم لكان وقوع شئ منها في المحدود والثالث
 لبط فان التعريف بالمحدد لا يكون الا بتمام
 العقيدة والمادية او بجزء المادي واما كان
 كذلك فكان وقوع شئ من الامور المذكورة
 في المحدود محال واجواب المراد انه تحقق
 وجه من جهة المختل لا يكون المذكور في مقام التعريف
 حذرا ولا رسا اما الاول فلما ذكره من ان كحد
 لا يكون الا بالجزء اما الثالث فلان الرسوم لا بد

ليد فيها من الخواص اللدنية البنية قد بد من الفاع
 والاعرفية واما الدور المحقة بالمحدود فكذا كذا
 مقام العصور واما الدور المحقة بالبروم فكذا كذا
 مقام الحاشية قوله وهذا لما يصح اذا لم يحسب
 الحاشية اي كون الحركة والسكون من مرتبة واحدة
 من العلم والمجهول انما هو على تقدير ان يكون بين
 الحركة والسكون تقدير الاعتقاد فان الحركة
 كون اشياء اثنين في ذلكا متين والسكون كون
 اشياء اثنين في ذلكا وهذا ان المقصود ان
 بيان المتقاربان مت وبيان في العلم والمجهول
 واما اذا كان بينهما تقدير العدم والمملكة فيكون
 السكون اخفى لما ان العدم انما هو في ملكا
 وانت جبرية فيكون الدارين المتقاربان
 اول هذا افرما اردنا ايراده في هذا الباب
 تحت الكتاب على يد علي بن ربي العابد بن محمد



وكان ذلك في سنة تسع^٢ وربع^٢ الاول سنة^٢ اشته
 لولي^٢ سنة^٢ ١٢٩

